منظمة العمل العربية

دراسة حول :
دور القطاع الخاص في منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في الدول العربية

منشورات منظمة العمل العربية

2012

المقدمة

البدايات الأولى لتعلم المهارات كانت تكتسب من خلال ممارسة العمل وبعد أن ازدادت وتيرة التطور المعرفي وتوسع الإنتاج ازدادت الحاجة إلى العمالة الماهرة ممن لهم مهارات عملية ومعرفية تتعلق بتخصصهم ، ولهذه الحاجة أنتج الفكر البشري نظام تعليمي لإعداد عمالة تتنوع مستويات مهاراتها وفق حاجة تطور وسائل الإنتاج والخدمات سمي بالتعليم المهني ، وبتطور التقنية وحاجة القائمين بإنتاجها واستخدامها تطور إلى التعليم والتدريب المهني والتقني وأخذت مؤسسات هذا التعليم تتنافس في تقديم الأفضل إلى سوق العمل ومعيارجودت مخرجاتها هو درجة قبولها لدى أصحاب العمل ، وحافظت على استمرار وجود فجوة لصالح نظام التعليم والتدريب المهني والتقني عن حقل العمل ليكون هذا النظام أداة تغيير إيجابي في المجتمع ووسيلة تطوير لقطاعات سوق العمل .

حدثت تطورات تقنية كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية نتج عنها دول امتلكت راس المال البشري المعرفي والمهني والتقني مكنها من حل الأسرار الصناعية ، وهذه الميزات أكسبتها السيطرة على الأسواق العالمية للسلع والخدمات ، واغلب هؤلاء اختاروا أن يكون دور الحكومة للتخطيط والتنظيم والمراقبة والتمويل مع الإبقاء على أهم الحلقات الحاكمة بالإنتاج بيد الدولة وإناطة الاستثمار والإنتاج والخدمات ومنها التعليم وخاصة التعليم المهني والتقني للقطاع الخاص ، ورأي الأقلية منهم عكس ذلك وبعد صراع خفي امتد لنصف قرن سلمت الأقلية وتراجعت ووسعت دور القطاع الخاص , وسميت هذه بالدول المتقدمة والتي تستحوذ حاليا على أكثر من 80% من الإنتاج الصناعي العالمي ، أما الدول الأخرى والتي سميت بالدول النامية انشغلت بالنزاعات الداخلية والإقليمية استنزفت مواردها وأدت إلى ضعف نموها الاقتصادي مع تزايد نموها السكاني ولم تستطيع برامجها التعليمية الممولة حكوميا من تكوين راس مال بشري فتحولت إلى دول مستهلكة للسلع والخدمات ومصدرة لثرواتها الطبيعية بصيغة خامات ومنها الدول العربية .

وبمرور الزمن اتسع حجم الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية وأصبحت تواجه تحديات عديدة في مقدمتها تزايد معدلات البطالة بسبب تأخرها بالتنمية البشرية لإعداد راس المال البشري المعرفي والمهني والتقني .

ان ضعف ارتباط نظم التعليم والتدريب المهني بعالم العمل وانعزالها عنه في غالبية الدول العربية من بين أهم المشكلات التي تواجه هذه النظم وتحد من فاعليتها وكفاءتها ، ولمعالجة هذه الحالة لابد من اعتماد منهجيات وآليات عملية لتأمين الموائمة بين مخرجات التعليم وتغيرات العرض والطلب على فرص العمل.

أن تركيبية سوق العمل وطبيعة المهن والمهارات المتغيرة التي تفرضها المستحدثات التقانية لا بد وأن تنعكس على هيكلية نظام التعليم والتدريب المهني والتقني ليحذو باتجاه القطاع الخاص بعد أن أثبتت التجارب السابقة ضعف فاعلية القطاع العام في إدارته ، لذلك يتعذر على التعليم والتدريب المهني إحداث تغييرات في سوق العمل دون مشاركة فاعلة للقطاع الخاص[3] .

تحاول اغلب الحكومات العربية لاجتذاب القطاع الخاص للعمل بالتعليم والتدريب المهني والتقني لان متطلبات التنمية فيها تحتاج إلى إعداد كبيرة من المهنيين والتقنيين ممن تخصصاتهم متوافقة مع حاجة سوق العمل , وبسب تعدد اسبقيات الانفاق الحكومي تراجع تمويل منظومات التعليم والتدريب المهني خصوصا في الدول العربية الغير مصدرة للبترول , وتعددت الدراسات (معظمها انطباعية) القطرية والعربية للبحث في الوسائل الممكنة لجذب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم والتدريب المهني , وتحققت نجاحات واخفاقات , ولغرض التعرف على الواقع الفعلي لدور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني تاتي هذه الدراسة ***لتقدم بحث ميداني يجيب على عدد من التسائلات لتقدم تقيما موضوعيا من خلال استطلاع اراء اصحاب العمل واراء جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية .***

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الأتي :

1. التعرف على واقع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية تشمل حاكميه وأعداد وحجم وتركيبة مدخلاته ونمطية وتكامل المراحل ونوعية أعضاء هيئة التدريس والتدريب ومصادر التمويل .
2. التعرف على حجم دور القطاع الخاص في البناء الأفقي والعمودي لمنظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية .
3. التعرف على حجم ونوعية ومنهجيات مشاركة القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية
4. تحديد الاسباب الواقعية الطاردة والجاذبة لمدخلات التعليم والتدريب المهني والتقني .

أهمية وتساؤلات الدراسة

إن قلة الدراسات الميدانية التي تركز على تقويم دور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية سواء على المستوى الوطني أو العربي , أدت إلى محدودية البيانات والمعلومات لصناع القرار إضافة إلى ضياع فرص إيجاد الحلول المناسبة لاعتمادها على تقديرات انطباعية ولهذا سعت هذه الدراسة لتجيب على التساؤلات التالية :

1. هل نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مغلق النهايات في الدول العربية ؟
2. هل التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية خيار من ليس له خيار؟
3. هل أنماط التعليم والتدريب المهني والتقني بالقطاع الخاص والعام تتيح فرصة التدريب مدى الحياة؟
4. هل مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني بحاجة الى تدريب قبل العمل ؟
5. هل القطاع الخاص جزء من اتخاذ القرارات الإستراتيجية في منظومة التعليم والتدريب في الدول العربية ؟
6. هل القطاع الخاص يساهم بتمويل التعليم والتدريب المهني والتقني ؟
7. ما هو حجم مدخلات مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني للقطاع العام والخاص في الدول العربية بالمقارنة مع التعليم الجامعي ؟
8. هل يوجد عزوف للمجتمع عن التعليم والتدريب المهني والتقني وما هي أسبابه ؟
9. ما هي العوامل الجاذبة للمجتمع للإقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية ؟
10. ما هو حجم طبيعة التخصصات المهنية بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني بالقطاعين العام والخاص في الدول العربية ؟
11. ماهي تركيبة المؤهلات التعليمية للقوى العاملة المهنية بسوق العمل؟
12. هل يشارك القطاع الخاص بمعدات الورش والمعامل التدريبية لمنظومات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟
13. هل يشارك القطاع الخاص بتخطيط وتنفيذ التخصصات والبرامج التدريبية بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟
14. هل يشارك القطاع الخاص بتنفيذ المناهج في منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية؟
15. هل يشارك القطاع الخاص بتمويل الانشطة العلمية والتربوية بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني؟
16. هل يساهم القطاع الخاص برفع قدرات أعضاء هيئة التدريس والتدريب في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية ؟

17. ما هي العوامل الطاردة للقطاع الخاص للاستثمار بمجالات التعليم والتدريب المهني والتقني؟
18. ما هي العوامل الجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني؟
19. ما هي منهجيات الشراكة الفاعلة بين القطاع الخاص ومنظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية ؟

بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات تم تجميعها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني وبيانات من القطاع الخاص تم الحصول عليها من خلال استمارات استبيان في الدول العربية التي شملتها الدراسة , وتم اجراء الاستبيان وتجميع البيانات من خلال مندوبين لكل دولة عربية تم تدريبهم بورشة عمل نظمتها منظمة العمل العربية من 19-21-7-2011 في القاهرة , وشارك في الورشة كل من المملكة العربية السعودية , مملكة البحرين , سلطنة عمان , دولة فلسطين , جمهورية مصر العربية , المملكة الاردنية الهاشمية , إلا ان الدراسة قامت على بيانات الدول الاربعة الاولى لعدم ورود أي إجابات من الدول الاخرى بارسال البيانات , وبعد تجميع البيانات وتبويبها ومعالجتها استندت الدراسة اليها .

خلاصة الدراسة

شملت الدراسة مؤشرات عن واقع هرم هيكل العمل , وواقع وتقويم دور القطاع الخاص والاسباب الطاردة والجاذبة له في التعليم والتدريب المهني والتقني , ومن خلال معالجة البيانات التي تم استقصائها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المارة الذكر توصلت الدراسة للاتي :

اولا : واقع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني :

1. الدارسين بالتعليم المهني اغلبهم ضعيفي الرغبة حيث لم تتعدى من تؤهلهم علاماتهم للقبول بمستوى اعلى أكثر من 3% وأعلاها 45%, واغلب المقبولين بالتعليم المهني من اسر محدودة او متوسطة الدخل حيث متوسط نسبة المقبولين من تلك الاسر يصل إلى 90% .
2. مخرجات التعليم المهني بحاجة إلى تدريب اضافي قبل العمل في العديد من الفدول العربية لتأهيلها وفق متطلبات سوق العمل بينما في بعض الدول العربية كاالمملكة العربية السعودية مثلاً لها القدرة على ممارسة المهنة بسوق العمل بدون تدريب إضافي .
3. نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مغلق النهايات لان فرص مواصلة الدراسة مثلا متاحة بصورة محدودة بجهات التعليم التقني في المملكة العربية السعودية , وغير ميسرة للجميع في الدول العربية .
4. اغلب مدخلات التدريب المهني ممن ليس لهم خيار حيث يتراوح متوسط نسبة من تؤهلهم علاماتهم للقبول بمستوى اعلى بين 2%, و 23% .
5. اغلب مدخلات التدريب المهني من اسر محدودة ومتوسطة الدخل .
6. التدريب المهني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين نظامه تدريبي وليس تعليمي ومهمته تأهيل فاقدي المهن لتمكينهم من ايجاد فرص عمل فقط , ولا يستطيعوا مواصلة الدراسة لمستوى اعلى , وفي سلطنة عمان فان التدريب المهني نظام تعليمي لإعداد عمالة ماهرة ينتهي بشهادة ويقبل الثلاثة الاوائل بكل تخصص لمواصلة الدراسة ضمن مستوى الدبلوم التقني أي ان مواصلة الدراسة غير متاحة لغالبية الخريجين.
7. معظم من يقبلوا بالتعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين هم ممن ليس لهم خيار غيره , ومن الاسر محدودة او متوسطة الدخل , حيث لم تتجاوز متوسط نسبة من تؤهلهم معدلاتهم للقبول بمستوى اعلى من التعليم التقني 22% في المملكة العربية السعودية , و 8% في دولة فلسطين , وبلغ متوسط نسبة ابناء الاسر محدودة ومتوسطة الدخل 80% في المملكة العربية السعودية , 70% في مملكة البحرين , 96% في دولة فلسطين .

8. التعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودوله فلسطين تؤهل مخرجاتها للعمل , ونظام التعليم للدبلوم التقني لا يتيح فرص مواصلة الدراسة الا لنسبة قليلة (الاوائل) وبشروط.
9. غالبية جهات التدريب القصير تتبع للقطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية , ومملكة البحرين , ودولة فلسطين حيث بلغ متوسط نسبة عدد المعاهد والمراكز التي تقوم بدورات تدريبية قصيرة 94% من إجمالي عدد المعاهد والمراكز في القطاعيين العام والخاص في المملكة العربية السعودية , و يمتلك القطاع الخاص 97% من إجمالي عدد مراكز التدريب القصير في دولة فلسطين , وفي مملكة البحرين 94% من جهات التدريب القصير عاديتها للقطاع الخاص , وينعدم دور القطاع الخاص بالتدريب القصير في سلطنة عمان .
10. البرامج التدريبية القصيرة في المملكة العربية السعودية تركز على رفع قدرات العاملين وتحظى باهتمام كبير , ويشترك القطاعين الحكومي والخاص بتلك المهمة , ولدى المملكة العربية السعودية بنية تحتية للتدريب القصير تتمثل بوجود 922 معهد ومركز تدريبي , إلا ان 89% من معاهد ومراكز القطاع الخاص لم تقوم ببرامج تدريب قصيرة , اضافة إلى ان معاهد ومراكز القطاع العام لم تقوم باكثر من برنامجين تدريبين لكل معهد ومركز خلال نفس العام , وفي مملكة البحرين يقوم القطاع الخاص بالتدريب المستمر مع اهتمام متواضع للقطاع الحكومي حيث بلغ عدد جهات التدريب القصير 78 معهد وشركة تدريبية وبواقع برنامجين تدريبين لكل معهد وشركة , وانخفاض عدد البرامج التدريبية القصيرة مقارنة بعدد جهات التدريب تعكس اما ضعف الكفاءة في استخدام البنية التدريبية او ضعف اقبال سوق العمل والمجتمع المدني على التدريب.
11. نسبة المقبولين في التعليم والتدريب المهني والتقني إلى إجمالي المقبولين في التعليم الجامعي والتقني والمهني بحدود 31% في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان , و 21% في دولة فلسطين , وهذا اقل من معدل القبول في الدول المتقدمة والاكثر نمو حيث تصل النسبة إلى 50% (3) , وهذا يتطلب زيادة القبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة .
13. العرض والطلب على فرص التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال المقارنة بين المخطط والمتحقق من المخطط للقبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في عام 2010 حيث تحقق بنسبة 74% في المملكة العربية السعودية , و 84% في دولة فلسطين , و 87% في مملكة البحرين(نسبة التعليم التقني 114%) , و 127% المتحقق من المخطط للقبول بالتعليم التقني في سلطنة عمان , والدول التي اتاحت فرص مواصلة التعليم لمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني حققت اقبال للطلبة أكثر من المخطط .
14. الاقبال على جهات التعليم والتدريب الحكومية أكثر من جهات القطاع الخاص وقد يعود ذلك إلى مجانية او رمزية رسوم الدراسة في جهات التعليم والتدريب الحكومي , ودور القطاع الخاص فاعل ومؤثر بمستوى جيد من خلال تملكه مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية , وضعيف في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين .
15. تخصصات التعليم والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية تتوزع في التعليم التقني بنسبة 52% % تقريبا باختصاصات مهنية , و 48% تخصصات وظيفية , وهذا يعني توازن المخرجات التقنية بين المهنية والوظيفية , وتقدر نسبة التخصصات الادارية والمالية والفنون الحرفية في التعليم المهني بنسبة 64% من إجمالي المقبولين بالتعليم المهني والتدريب المهني.
وفي سلطنة عمان فان التخصصات المهنية تحضى باسبقية في التدريب المهني والتعليم التقني حيث قدرت نسبة كل مهنما 86% , 80% على التوالي .

وفي دولة فلسطين فان التعليم المهني الحكومي غالبية الطلبة يقبلون بتخصصات مهنية حيث بلغت نسبتها 93% من إجمالي عدد الطلبة المقبولين بالتعليم المهني الحكومي , ويقبل الطلبة بتخصصات في التدريب المهني بنسبة 44.6% مهنية ووظيفية بنسبة 56.4% , ومعدل نسبة التخصصات المهنية في التعليم التقني 28.5% مهنية و 71.5% وظيفية , وغالبية الطلبة المقبولين في التعليم والتدريب المهني والتقني الخاص في دولة فلسطين يتجهون إلى تخصصات مهنية تطبيقية حيث بلغت نسبها 75% في التعليم المهني , و 57.1% في التدريب المهني , وفي التعليم التقني 64.2%.

16 . اغلب انماط التعليم بمستويات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة تنحصر بين النظامي والمسائي ومحدودية النمط الجزئي والمفتوح عدى مملكة البحرين فيها اربعة انماط تعليمية (نظامي , مسائي , جزئي , مفتوح) , ودولة فلسطين فيها ثلاثة انماط تعليمية (نظامي , مسائي , جزئي) , وهذا يؤشر توفر فرص التعليم والتدريب المهني والتقني للمؤهلين وفقا للظروف التي تناسبهم خصوصا في مملكة البحرين ودولة فلسطين .

17. نسبة اعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلبة في المملكة العربية السعودية بلغت 1: 48 في التعليم المهني وهي قريبة من المعدل في الدول الاكثر نمو , و 1: 78 في التعليم التقني ويعتبر هذا اكبر من المعدل العالمي البالغ 1 : 25 , وفي مملكة البحرين فان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلبة 1: 11 تقريبا , وفي التدريب المهني 1: 3 , والتعليم التقني قدرت النسبة 1: 16 تقريبا , ونسبة مدرب لطالب في التعليم التقني في مملكة البحرين قدرت 1: 19 , وفي وفي دولة فلسطين فان نسبة تدريسي ومدرب الى ما يقابلهما من الطلبة بلغت في التعليم المهني 1 تدريسي: 22 طالب , و 1 مدرب : 36 طالب , وبلغت في التدريب المهني 1 تدريسي : 45 طالب , و 1 مدرب : 105 طالب وتلك نسبة مرتفعة جدا , وفي التعليم التقني 1 تدريسي : 140 طالب وهذة بعيدة عن المعدل العالمي.

18. المملكة العربية السعودية تولي اهمية كبيرة لتطوير قدرات العاملين بالتعليم والتدريب المهني والتقني وتهتم اكثر بتطوير المهارات التخصصية بالإضافة الى رفع قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب بوسائل التعليم والتدريب وهذا ينعكس على جودة مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , كما يحضى اعضاء هيئة التدريس والتدريب بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في كل من دولة فلسطين ومملكة البحرين باهتمام لتطوير قدراتهم , ويستنتج ايضا ان جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص اقل اهتماما بتطوير قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب مقارنة بجهات القطاع العام .

ثانيا : اسباب العزوف عن منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

توصلت الدراسة إلى معرفة أهم اسباب عزوف الطلبة عن التعليم والتدريب المهني من خلال استمارة استبيان للطلبة في المراحل المنتهية في كل دولة من الدول التي شملتها الدراسة واتضح ان السبب الرئيسي للعزوف عن التعليم والتدريب المهني والتقني هو النظام المغلق النهايات حيث بلغ معدل ممن يرون اهمية هذا السبب في ***اربعة دول عربية بنسبة 80%-90%*** ممن استطلعت ارائهم , اضافة إلى اتفاق 90% ممن استطلعت ارائهم بضعف المكانة الاجتماعية لخريجي التعليم والتدريب المهني وتدني مستويات الاجور , مما يتطلب تفعيل دور الارشاد الاجتماعي والمؤسسي وتعديل الاجور.

ثالثا : تركيبة هرم القوى العاملة :

وتناولت الدراسة تركيبة هرم القوى العاملة من خلال بيانات استمارات تم جمعها لعينات من سوق العمل شملت قطاعات مختلفة في كل دولة وتوصلت إلى المعدل العام لهرم هيكل القوى العاملة في القطاع الخاص 1. في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين هو 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي (1 تقني+1 مهني+1حرفي) .

2. ووفقا لمؤشرات القبول في التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني والتي بلغت 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني وحرفي في الدول العربية التي شملتها الدراسة فان سياسة القبول متعاكسة مع سوق العمل هذا بافتراض توافق التخصصات لمخرجات التعليم مع سوق العمل .
3. تقارب هرم هيكل العمل وسياسات القبول في التعليم في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

رابعا : مدى موائمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل :

وتناولت الدراسة استطلاع راي القطاع الخاص بمدى موائمة مخرجات التعليم والتدريب المهني لمتطلبات سوق العمل من خلال استبيان لعشرة جهات عمل خاص في كل دولة شملتها الدراسة وتبين الاتي :

1. 40% من عينة الدراسة (10 من رجال الاعمال) في المملكة العربية السعودية يؤيدون ان اغلب مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني تتواءم مع احتياجات سوق العمل في حين 30% منهم يعتقد ان قليل منها تتوائم مع سوق العمل , ويرى 30% عدم موائمتها , وفي دولة فلسطين (مجتمع العينة 22 من اصحاب العمل)فان نسبة 31% يرون موائمتها ويخالفهم 59% يعتقدون ان قليل منها يتوافق مع احتياجات سوق العمل .
2. وبخصوص مخرجات التخصصات ذات الطبيعة المهنية مثل التخصصات الهندسية والصحية ومدى تواءمها مع متطلبات سوق العمل يؤيد موائمتها 45 % ممن استطلعت ارائهم من عينة الدراسة في المملكة العربية السعوية ويعاكسهم بالرأي نفس النسبة ويرى 10% انها تتوافق قليلا مع احتياجات سوق العمل , ويرجح 56% من اصحاب الاعمال اللذين استطلعت ارائهم في دولة فلسطين ان قليل من تلك المخرجات تتوائم مع سوق العمل بينما 30% منهم يؤيد موائمتها لسوق العمل .
3 . يعتقد 50% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية بموائمة مخرجات التخصصات ذات الطبيعة الوظيفية مثل التخصصات الإدارية والمالية والاقتصادية مع متطلبات سوق العمل , و 40% منهم يظن ان قليل من تلك المخرجات يتوافق مع حاجة السوق , ولايتفق على موائمتها 10% ممن استطلعت ارائهم , وفي دولة فلسطين يرى 47% توافق تلك المخرجات مع سوق العمل , في حين يعتقد 43% بان قليل من تلك المخرجات تتوائم مع حاجة سوق العمل , و 10% يرون انها لا تتوائم مع احتياجات سوق العمل .
4. وفي استطلاع رأي اصحاب العمل حول حجم مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني هل هو مساوي لحجم الطلب على القوى العاملة؟ كان راي عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية يؤيد 30% منهم ان غالبيتها تساوي حجم الطلب في حين يرى 30% ان قليل منها يساوي حجم الطلب , ويعتقد 40% منهم ان حجم العرض اقل من الطلب
5. وبخصوص معرفة هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟ يتضح ان من يؤيد توفر غالبتها لا يتعدى 20% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية بينما 80% يؤكد ان قليل منها غير متوفر في سوق العمل وهذا يعني شمولية التخصصات في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة , ولنفس التسائل يتفق 54% من عينة الدراسة في دولة فلسطين على ان أغلبيتها غير متوفر , ويرى 37% ان قليل منها غير متوفر .
6. . يرى 90% من عينة الدراسة في كل من المملكة العربية السعودية , دولة فلسطين 73%, سلطنة عمان 100% ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب يسبق العمل .
.ويرى 90% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية , 73% في دولة فلسطين , 100% في سلطنة عمان ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب يسبق العمل.
7. . يرى 70% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل , ويعتقد 50% من عينة

الدراسة في دولة فلسطين ان قليل من مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل.
8. من تم استطلاع ارائهم من عينة الدراسة اتفقوا بنسبة 100% على موائمة غالبية مخرجات التدريب المهني والتعليم التقني مع معاير الموائمة التي اقترحتها الدراسة عدى ما يتعلق بالتسائل (هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟) فانهم يعتقدوا بعدم موائمته .

خامسا : تقويم دور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني :

اهتمت الدراسة بتقيم دور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتوصلت للاتي :
1. القطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين يمتلك من منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني نسبة 83% و 63% على التوالي , وانعدام مساهمة القطاع الخاص في امتلاك جهات تعليم وتدريب مهني وتقني في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان .
2. القطاع الخاص لا يشارك بتوفير معدات المعامل والورش التدريبية للتعليم والتدريب المهني والتقني عدى (الشركات الإستراتيجية) في المملكة العربية السعودية بنسبة تتراوح مابين 40%-70% , ومحدودية مشاركته في مملكة البحرين وسلطنة عمان وتنعدم مشاركته في دولة فلسطين .
3. غالبية جهات التدريب القصير تتبع للقطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية , ومملكة البحرين , ودولة فلسطين حيث بلغ متوسط نسبة عدد المعاهد والمراكز التي تقوم بدورات تدريبية قصيرة 94% من إجمالي عدد المعاهد والمراكز في القطاعيين العام والخاص في المملكة العربية السعودية , و يمتلك القطاع الخاص 97% من إجمالي عدد مراكز التدريب القصير في دولة فلسطين , وفي مملكة البحرين 94% من جهات التدريب القصير عاديتها للقطاع الخاص , وينعدم دور القطاع الخاص بالتدريب القصير في سلطنة عمان .
4. المملكة العربية السعودية تعتبر افضل دولة ممن شملتها الدراسة اهتمت بدور القطاع الخاص في تجسير العلاقة مع جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مشاركة القطاع الخاص بمراجعة المناهج للتخصصات واقتراح التخصصات الجديدة وأعداد الخطة التعليمية للتخصصات وأعداد المفردات للمقررات وأعداد الحقائب التدريبية وأعداد الكفايات المهنية وأعداد التوصيف المهني لمخرجات التخصصات وأهدافها وأعداد البرامج التدريبية لسوق العمل وتقويم أداء الخريجين والتوجيه والإرشاد لضمان توافق مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل , وتليها بذلك دولة فلسطين , وضعف مؤشرات الشراكة مع القطاع الخاص في مملكة البحرين وسلطنة عمان وفق المؤشرات المشار اليها .
5. القطاع الخاص لا يشارك بمستوى فاعل في متطلبات تنفيذ مناهج إعداد مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين , ويشارك بمستوى فاعل في المملكة العربية السعودية .
6. القطاع الخاص لايشارك بتمويل الانشطة العلمية والتربوية لمنظومة التعليم والتدريب المهني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان , ويحضى التدريب المهني في دولة فلسطين بمشاركة القطاع الخاص بتمويل انشطته العلمية والتربوية مثل المساهمة بتمويل 30% من كلفة الندوات وورش العمل ووقف ممتلكات بلغت نسبتها 10% من ميزانية التدريب المهني اضافة إلى عقود لاعمال انتاج سلع وسيطة او نهائية ساهمت بدعم الميزانية بنسبة 1% وهبات بنسبة 2% , ويساهم القطاع الخاص بتمويل الانشطة العلمية والتربوية للتعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية (الشراكات الإستراتيجية) تتمثل بحوافز للطلبة المتدربين في مواقع العمل , وتمويل انشاء المعامل والورش والمناشط الخدمية واسكان الطلبة ونفقات تدريب اعضاء هيئة التدريس وحوافز الطلبة المتفوقين , وقي دولة فلسطين

يساهم القطاع الخاص بحوافز الطلبة المتدربين في مواقع الإنتاج والخدمات وتمويل اقامة الندوات وورش العمل.
7. لا يشارك القطاع الخاص بتمويل التعليم والتدريب المهني والتقني .

سادسا : واقع قنوات الشراكة بين اصحاب العمل ومنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

قنوات المشاركة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية تتمثل من خلال خمسة قنوات : مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني , اللجان الاستشارية , فرق العمل الوطنية , اللجان المتخصصة , لجان آلية المشاركة في النشاطات العلمية والدراسات , مجالس الكليات التقنية.

وفي مملكة البحرين قنوات المشاركة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال ثلاثة قنوات : اللجان المتخصصة , مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني , اللجان الاستشارية.

وفي دولة فلسطين قنوات التواصل بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني وجهات القطاع الخاص تتم من خلال اربعة قنوات : المجالس أو الهياكل الوطنية المركزية , فرق العمل الوطنية , اللجان المتخصصة , مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني .

سابعا : العوامل الطاردة والجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني

1. ان عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني أهم اسبابه تتعلق بضعف الاقبال للطلبة على التعليم والتدريب المهني والتقني , والهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم والتدريب المهني والتقني تعرقل دخول منافسين على المدخلات , والتكاليف الكبيرة للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب (عدا التخصصات الإنسانية والحاسوب) , وغالبية الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من أسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة باجور.

2. توصلت الدراسة إلى امكانية جذب القطاع الخاص للاستثمار في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال قيام الحكومات بتقديم حزمة من الحوافز تتمثل بمنح الأراضي التي تقام عليها مشاريع التعليم المهني باسعار رمزية, ومساهمة الحكومات بنسبة 50% من رسوم (اجور) الدراسة والتدريب, وتحديد تدخل الحكومة في وضع الاستراتيجيات , والسياسات وإجازة المناهج وخطط القبول والتجهيزات للمعامل والورش والتقويم والجودة , وإعفاء المعدات التي تورد للاستثمار بالتعليم المهني من الضرائب , والأراضي التي تخصص للاستثمار في التعليم المهني تكون في مواقع الإنتاج والخدمات , ومنح قروض بدون فوائد للمستثمرين , وإعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني لأصحاب الإنتاج والخدمات , و خصم قيمة مساوية لقيمة ما يساهم بة القطاع في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام من إجمالي ضرائب القطاع الخاص , واعفاء ضرائب الاستثمار في التعليم التقني .

ووفقا للاستنتاجات اوصت الدراسة بالاتي :

1. الدول العربية المصدرة والمستهلكة للبترول بحاجة ماسة للتوسع الكمي والنوعي بالتعليم والتدريب المهني والتقني لمعالجة البطالة وتخفيض العمالة الوافدة غير العربية في الدول المنتجة للاستثمار , إلا ان ضعف الاقبال على هذا التعليم هو أهم العوامل المثبطة لخطط التوسع مما يتطلب التركيز على معالجة المسببات , وبالاستفادة من استنتاجات الدراسة حيث اثبتت ان 80%-90% من اسباب عزوف الطلبة عن التعليم والتدريب المهني والتقني يعود لكون هذا التعليم مغلق النهايات , ولذا لم يعد ممكنا للدول العربية إلا التعامل مع نظام تعليمي مهني وتقني يتيح فرص مواصلة الدراسة لمخرجات هذة المنظومة التعليمية والتدريبية من خلال تجسير مراحلها المختلفة داخل منظومة التعليم التقني أي ان مخرجات التعليم المهني

والتدريب المهني يمكنهم مواصلة الدراسة للحصول على الدبلوم التقني , ومخرجات الدبلوم التقني بامكانها مواصلة الدراسة في مستوى البكالوريوس التقني ومنه إلى الدراسات العليا التقنية وكلها ضمن المنظومة التقنية , والعمل بأنماط تعليمية تتيح فرص الدراسة لكل المؤهلين الراغبين بغض النظر عن العمر والمعدل , وعدم الممانعة من الجمع بين العمل ومواصلة الدراسة وفق ما معمول به في اغلب دول العالم , والاستفادة من تجربة العراق بتجسير مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني داخل المنظومة التقنية , والتي تعتبر الاكثر نجاحا ووضوحا على المستوى العربي.

2. ملكية القطاع الخاص من إجمالي جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية بلغت 83% , وهذا مؤشر واضح على التوجه نحو صناعة راس مال مهني وتقني في المملكة يوائم بين العرض والطلب على القوى العاملة من خلال سيادة القطاع الخاص على امتلاك وادارة التعليم والتدريب المهني والتقني تحت رقابة وتخطيط ودعم الحكومة , وتوصي الدراسة للدول العربية للاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية بالتحول للتعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع العام إلى الخاص حيث اثبتت تجارب الدول المتقدمة قدرته على تحقيق مستوى جودة افضل من القطاع العام.

3. اثبتت الدراسة ان مؤشر الطلب على فرص العمل في الدول العربية بيتناسب 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي , ومؤشر عرض التعليم 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني وحرفي أي مقابل كل خريج من الجامعات يقابله نصف خريج تقني او مهني او حرفي , ولهذا توصي الدراسة بإعادة النظر بسياسات التعليم لمعالجة اختلال التوازن بين العرض والطلب للقوى العاملة , وبدون توازن العرض مع الطلب في سوق العمل فان 70%-60% من مخرجات الجامعات سنويا ***تضاف إلى معدلات البطالة*** مع توفر الطلب على فرص عمل للتقنيين والمهنيين والحرفيين .

4. اعادة النظر باعداد القبول بالتعليم المهني والتقني للتخصصات ذات الطبيعة المهنية مثل اللحام واعمال البناء والكهرباء والزراعة والصحة لتبلغ 75% من إجمالي القبول بكل مستوى من مستويات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , لان نسبة فرص العمل المولدة سنويا 25% منها وظيفة , وتحديد القبول في الجامعات بنسبة1 جامعي : 3 (تقني + 1 مهني + 1 حرفي) .

5. العمل بتعدد انماط التعليم والتدريب المهني والتقني لإتاحة الفرص التعليمية والتدريبية لكل من يرغب من المؤهلين ووفق الوقت الذي يناسبه.

6. استنتجت الدراسة ان 90% من اسباب العزوف عن التعليم والتدريب المهني والتقني بسبب تدني مستويات الاجور مقارنة باجور خريجي الجامعات ولذا توصي الدراسة إلى الحكومات العربية لإصدار تشريعات لتعديل مستويات اجور مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , مثلا مساواة اجور الدبلوم التقني مع البكلوريوس (بعض الحكومات العربية ساوت بين اجور الدبلوم مع البكلوريوس الجامعي) , واجور المهني اقل من الدبلوم التقني بنسبة 10% , واجور الحرفي اقل من المهني بنسبة 10% , وذلك لان مؤشرات سوق العمل التي توصلت اليها الدراسة تتطلب ان تكون مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني ثلاثة اضعاف التعليم الجامعي .

7. من اجل ضمان التواصل المعرفي وعدم نمطية المعلومات المعرفية والتجسير مع التطورات التقنية التي تنعكس ايجابيا على المخرجات التعليمية والتدريبية وتحول منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني إلى منظومة منتجة للمعرفة التقنية أكثر مما هي مستهلكة , والمساهمات في حل مشكلات اصحاب العمل والخدمات , توصي الدراسة بتفعيل البحث العلمي بحيث يكون لكل عضو هيئة تدريس بحث منشور او مقبول للنشر سنويا , ومعتمد من قبل جهة سوق عمل حققت منه جدوى.

8. المعدل العام لهرم هيكل القوى العاملة في الدول العربية التي شملتها الدراسة هو 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي تقريبا (1 تقني+1 مهني+1حرفي) وهذا يعني اقترابها من الهرم البيضاوي للدول ألأوربية, وان مؤشرات القبول في التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني

وحرفي في الدول العربية التي شملتها الدراسة أي ان سياسة القبول متعاكسة مع سوق العمل هذا بافتراض توافق التخصصات لمخرجات التعليم مع سوق العمل , ولذا توصي الدراسة بتغير سياسات القبول بالتعليم لمواجهة متطلبات سوق العمل.

9. توصي الدراسة الدول العربية المولدة للقوى العاملة مثل (مصر , السودان , المغرب) إلى زيادة مخرجاتها من التخصصات المهنية للتعليم والتدريب المهني والتقني الدول العربية المولدة لفرص العمل وخصوصا دول مجلس تعاون الخليج العربي (الدراسة شملت ثلاثة دول منها) لديها فائض بعرض مخرجات التعليم الجامعي (عدى تخصصات معينة) وعجز في خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني ذات التخصصات المهنية.

10. توثيق وتعميم تجربة المملكة العربية السعودية بالشراكة بين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص في تجسير العلاقة مع جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مشاركة القطاع الخاص بمراجعة المناهج للتخصصات واقتراح التخصصات الجديدة وأعداد كل من الخطة التعليمية للتخصصات , والمفردات للمقررات , والحقائب التدريبية , والكفايات المهنية , والتوصيف المهني لمخرجات التخصصات وأهدافها , والبرامج التدريبية لسوق العمل , وتقويم أداء الخريجين , والتوجيه والإرشاد لكون تجربة المملكة في هذا الجانب تعتبر افضل تجربة عربية من خلال البيانات العربية المتاحة .

11. الاستفادة من تجربة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية بمشاركة القطاع الخاص بتنفيذ المناهج التعليمية والتدريبية في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , والتي تعد مؤشرات للدلالة على مزاوجة خبرة سوق العمل لإعداد مخرجات متوافقة معه حيث اثبتت الدراسة ان المملكة العربية السعودية افضل دولة عربية تميزت بالمشاركة الفاعلة بتلك الشراكة من بين الدول التي شملتها الدراسة .

12. الاستفادة من تجربة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية بالمشاركة الإستراتيجية مع القطاع الخاص للوصول إلى افضل مستوى من المشاركة بالتمويل وموائمة المخرجات مع سوق العمل , وايجاد مصالح مشتركة بين الطرفين من خلال اتاحة الفرصة للدول العربية للاطلاع عليها لان المملكة تنفرد بصياغة تلك التجربة.

13. تنظيم العلاقة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص في الدول التي شملتها الدراسة يتم بوسائل مختلفة , وتميزت المملكة العربية السعودية باستخدام وسائل أكثر من غيرها مقارنة بالدول العربية المتاحة البيانات عنها , ولهذا توصي الدراسة الدول العربية للاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية بعد التعمق بدراستها.

14. من اجل جذب القطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني توصي الدراسة باهمية التشريعات الحكومية لضمان جملة محفزات اهمها بيع الأراضي التي تقام عليها مشاريع التعليم المهني بأسعار رمزيه , ومساهمة الحكومات بنسبة 50% من رسوم (اجور) الدراسة والتدريب , وتحديد تدخل الحكومة في وضع الاستراتيجيات والسياسات وإجازة المناهج وخطط القبول والتجهيزات للمعامل والورش والتقويم والجودة , وإعفاء المعدات التي تورد للاستثمار بالتعليم المهني من الضرائب , والأراضي التي تخصص للاستثمار في التعليم المهني تكون في مواقع الإنتاج والخدمات, ومنح قروض بدون فوائد للمستثمرين , وإعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني لأصحاب الإنتاج والخدمات , و خصم قيمة مساوية لقيمة ما يساهم بة القطاع في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام من إجمالي ضرائب القطاع الخاص , واعفاء ضرائب الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني.

نماذج من آليات مشاركة القطاع الخاص في الدول المتقدمة مع التعليم والتدريب المهني والتقني[9]

تشترك جميع الدول ذات التجارب الناجحة في التعليم والتدريب المهني والتقني في ان دور الحكومة لايتعدى التخطيط والاشراف والمشاركة في التمويل، ويتبع غالبية هذا النمط التعليمي الى مؤسسات القطاع الخاص ، وفي ادناة موجز عن بعض التجارب الدولية غير العربية :

1- الولايات المتحدة الأمريكية :

يمكن تلخيصها فيما يأتي :

* خبرات مواقع العمل المهنية هي التي تحدد البرامج التدريبية .
* توفير فرص تدريبية للتلاميذ والمتدربين والمشاركة في المراقبة والإشراف على تدريبهم في مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم .
* المشاركة الواسعة في تخطيط وإعداد البرامج وصياغة المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وتنفيذها.
* المشاركة في تمويل برامج التدريب فضلاً عن المساهمة في إعداد وتنفيذ وتمويل معايير المهارات الوطنية لغرض تدريب وتأهيل التلاميذ ومدربي مراكز التدريب المهني [10].

2. كندا

يشارك القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في تخطيط البرامج التعليمية والتدريبية وتحديد أهدافها بما يتلاءم ومتطلبات المهن والأعمال ، ومتابعة تنفيذ مختلف الأنشطة وتقويم نتائجها .

لا يخلو مجلس إدارة مدرسة مهنية أو مركز تدريبي أو هيئة استشارية لإعداد برنامج أو مناهج ولأي مشروع ريادي في التعليم والتدريب المهني من ممثلين للقطاعات الخاصة ذات الصلة [10].

3- ألمانيا :

الشراكة في رسم سياسة التعليم والتدريب المهني وتخطيط برامجه وتنفيذها.

قيام سوق العمل بتوفير المؤشرات التي بموجبها تحدد العلاقة الكمية بين طبيعة الاحتياجات من جهة والتعليم والتدريب المهني من جهة أخرى، كما أن متطلبات التشغيل في مؤسسات أصحاب العمل تحدد الجانب النوعي لهذا التعليم والتدريب.

تتولى مواقع العمل مسؤولية التدريب الميداني للمتدربين، ويتم تنظيم التدريب المهني بموجب ضوابط وتعليمات، وتسيطر الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه العملية.

يتولى القطاع الخاص - من حيث المبدأ - تمويل التدريب في مواقع العمل، وغالباً ما يتم التمويل من خلال "صندوق التمويل " الذي تتعاون فيه الدولة مع القطاع الخاص في تمويله[10].

4- السويد:

جمعية أرباب العمل الوطنية والنقابات المهنية والحرفية لديها مجالس حرفية وطنية تهدف إلي تطوير التعليم والتدريب المهني وتتعاون معهم المؤسسات التعليمية التدريبية المحلية لتعزيز الارتباط فيما بينها ويشارك القطاع الخاص المؤسسات التعليمية والتدريبية في:

توفير مواقع تدريبية للتلاميذ والمتدربين

تقديم تسهيلات لبرامج التعليم الإضافي للمعلمين والمدربين لتوسيع معلوماتهم وتحديثها في مختلف الأمور ذات الصلة بالتقانات الحديثة والإنتاج.

مشاركة العديد من الشركات الصناعية في إتاحة الفرص لجعل مواقع العمل ميادين عملية لمشاريع عمل التلاميذ والمتدربين .

تنظيم دورات تدريبية توجيهية صيفية للتلاميذ لتشجيعهم على الانخراط في التعليم والتدريب المهني في البرامج الفنية والمهنية التي سيلتحقون بها مستقبلاً .

5- اليابان :

توفير أجهزة ومعدات لمدارس ومراكز التعليم والتدريب المهني .

تقديم خبرات سوق العمل لاستثمارها في تطوير المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والمساهمة في تنفيذها.
توفير فرص التدريب الميداني للتلاميذ والمتدربين في مواقع العمل .
توفير حوافز اقتصادية للمتدربين من خلال اختيار المتميزين بإنجازاتهم وتوظيفهم .
معالجة النظرة الدونية من قبل الناشئين نحو العمل في الصناعة خاصة الصناعات الإنتاجية.
تدريب وتطوير كفاءة أداء المعلمين والمدربين العاملين في مراكز التعليم والتدريب المهني ، خاصة الذين يقومون بتعليم التقانات الحديثة[10] .

6. ماليزيا:

بدات ماليزيا بخطة منذ عام 1981 وسميت رؤية 20 - 20 أي انها خطة استراتيجية مدتها اربعون سنة.
والمكونات التعليمية لهذه الخطة تمثلت في:
تنمية المعارف والقدرات والمهارات والسلوكيات واخلاق العمل والابداع والابتكار والتعلّم الذاتي، وكل ذلك يتم من خلال المؤسسات التعليمية في مختلف المراحل والأنواع من التعليم.
التأكيد على تناسق التعليم العام والتقني والمهني والعالي بكل برامجها وتخصصاتها مع متطلبات سوق العمل المتغيّرة خلال سنوات الخطة طويلة المدى.
زرع الولاء والاخلاص لأداء العمل المناط بالعامل وتأكيد الاعتماد على العمالة الماليزية.
عناية فائقة بإعداد المعلمين واختيارهم واستمرارهم من عدمه في ممارسة المهنة.
تنقية المناهج وتطويرها من وقت لآخر والربط والمواءمة المستمرة والدقيقة والتفصيلية بين مخرجات التعليم وسوق العمل واحتياجاته المتغيّرة، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التعليم والتدريب، وإعادة القوى العاملة حسب الاحتياج إلى مؤسسات التعليم والتدريب لتحديث معارفها وتنمية قدراتها ومعرفة ما استجد في ميادين عملها وتخصصاتها.
ومن مظاهر هذا التوجه أن أكثر من 40% من طلاب الجامعات الماليزية يتوجهون للعلوم التطبيقية والصرفة مقابل الاعداد القليلة في الدول العربية ، وما حققته ماليزيا في مسابقة الاولمبياد الدولي للرياضيات حيث قفزت من المرتبة 15 عام 1999 إلى المرتبة العاشرة عام 2003 مقابل الدول العربية المشاركة في الاولمبياد في بعض دوراته مثل الكويت ومصر والسعودية والمغرب والتي حققت المراتب ما قبل الأخيرة [2].

7-كورياالجنوبية:

لقد تأسست تجربة كوريا الجنوبية على رؤية تنموية استراتيجية بدأتها قبل ستين سنة تقريباً وهناك جوانب ثلاثة للارتقاء بنوعية التعليم الكوري:
الصرامة في اختيار المعلمين والمديرين ومدى استمرارهم وضرورة نموهم المستمر أو الابعاد عن الميدان.
الإرشاد والتوجيه أساسي في جميع مراحل الدراسة ويلزم جميع المعلمين والمديرين ان يكونوا على خط وافٍ في هذه الميادين.
التقويم المستمر المركز على انتاج النظام التربوي وليس على الطلاب فمقياس النجاح للنظام التربوي ألا يفشل فيه أي طالب بفضل توفير الدروس العلاجية والإرشاد والتوجيه والاخلاص في العمل من قبل المعلمين.
يمثل التعليم المهني والتدريب دوراً أساسياً في ربط التعليم بدنيا العمل وتركز كوريا منذ بداية نهضتها على أهمية التعليم والتدريب المهني وتطويره وتشعيبه وتغيير مجالاته حسب طبيعة الأعمال المتغيّرة ، ولذالك فان عروض سوق العمل المتوفرة لخريجي التعليم العالي لا تزيد عن 25% من فرص سوق العمل ككل [2].

مميزات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة[9]:

يهتم التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة ببرامج التدريب لإعداد المهارات الفنية التي تتأثر نوعيتها وأعداد مخرجاتها وفقاً لمستوى التطورات التقنية في إنتاج السلع والخدمات، وتأهيل العاملين إلى مهارات فنية جديدة ممن أدت التغيرات التقنية إلي انخفاض الطلب على مهاراتهم ، فكلما تتغير تقنية صناعية معينة فإنها تترك خلفها عدداً كبيراً من العاملين بسبب عدم أهلية مهاراتهم للعمل في التقنية الجديدة ، مما يتطلب إعادة تأهيلهم ، إضافة إلي تأهيل الشباب الذين يعدون لسوق العمل لأول مرة وفق برامج تدريبية تأخذ بنظرة الاعتبار توقعات طلب المهارات الفنية في سوق العمل.

ويتميز التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة بمميزات عديدة أهمها:

1- ارتباط مؤسسات التعليم والتدريب المهني ارتباطاً مباشراً بحاجات سوق العمل.

2- دوافع المشاركة بالبرامج التدريبية هي الرغبة المنطلقة من الحاجة إلي التأهيل لمهارة فنية.

3- مرونة التعليم والتدريب المهني بحيث يتيح للمواطن المشاركة بالبرامج التدريبية وفقاً للوقت الذي يناسبه إضافة إلي قدرتها على الاستجابة السريعة لمتغيرات الطلب على المهارات الفنية في سوق العمل.

4- ترتبط معظم مؤسسات التدريب والتعليم المهني بمؤسسات خاصة وليس بقطاع حكومي مما يجعلها في مواضع المنافسة الدائمة في سوق التعليم والتدريب.

5- تنفيذ برامج التدريب يتم إما في العمل أو داخل مؤسسات التعليم والتدريب المهني او كلاهما .

6- التعليم والتدريب المهني والتقني يقدم خدماته لقاء أجور تدفع من قبل الجهات المستفيدة سواء كانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات.

7- تشارك الحكومات في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني بهبات مالية تصل إلي 50% من الموازنة السنوية.

8- يساهم القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب المهني بالهبات والمساعدات المالية أو المادية مثل الأجهزة والمعدات للتقنيات الحديثة أو دفع أجور تدريب المدربين لزيادة تأهيلهم.

9- تقدم الشركات التسهيلات اللازمة لتنفيذ البرامج التعليمية في مواقع إنتاجها النمطي.

10- تتميز مؤسسات التعليم والتدريب المهني بإنتاجها السلعي والخدمي المنافس لنظيره المنتج في حقل العمل، إما بسبب كونها تقدم إنتاجا جديداً، أو لأنها منتجة بإشراف أيدي ماهرة تتلمذ عليها ألوف العاملين مما يجعل ثقة المجتمع بها كبيرة.

11- تهدف مؤسسات التدريب والتعليم المهني إلي إيجاد موارد تمويل نفقاتها وخلق بيئة عمل لتنفيذ البرامج التدريبية مماثلة للإنتاج النمطي لإكساب المتدربين قبل ممارسة المهارة الفنية للعمل في حقل العمل .

الفصل الاول : واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين وسلطنة عمان

يتناول هذا الفصل واقع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في عدد من الدول العربية التي تيسر الحصول على معلومات منها وهي المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين من خلال عدد من المباحث .

المبحث الاول : مدخلات ومخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني

يقصد بالمدخلات لموضوع الدراسة الطلبة اللذين يتم قبولهم في أي من المستويات التعليمية بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , ويعول على الرغبة والقدرة المالية للطلبة المقبولين باعتبارها من بين أهم مؤشرات جودة المنظومة التعليمية ويمكن الاستدلال على رغبة الطالب للقبول بالمستوى التعليمي من خلال مؤشرين الاول علامات الطالب فاذا كانت علاماته تؤهلة لمستوى اعلى من مستوى التعليم

والتدريب المهني والتقني وانه تقدم لإحدى مستويات هذا التعليم فهذا يعكس رغبتة فعلا , والثاني قدرة الطالب المالية فاذا كان نسبة غالبية الطلبة من الاسر محدودة ومتوسطة الدخل فهذا يعني ان هذا التعليم ينتمي اليه ابناء الاسر المحدودة الدخل ليس لانهم راغبين بل لانهم مجبرين بسبب عدم قدرتهم على تحمل مصاريف الدراسة بالمستويات التعليمية الاعلى منه .

ويهتم هذا المبحث ايضا بمدخلات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني للاجابة على تسائلين الاول هل ان منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني يقبل فيها من لا خيار لهم ؟ والثاني هل ان غالبية الطلبة المقبولين من الاسر محدودة الدخل ؟ .

وكدلك يهتم هذا المبحث بمخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني للاجابة على تسائلين عرضتهما الدراسة , الاول هل منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني مغلقة النهايات ؟ , والثاني هل مخرجات هذا التعليم تستطيع العمل بدون حاجة لتدريب يسبق العمل ؟ ويتناول المبحث المدخلات والمخرجات من تقيم الاجابات على استمارة الاستبيان التي اجاب عليها 2% من طلبة المراحل المنتهية لكل مستوى من مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة .

المطلب الاول : مدخلات ومخرجات التعليم المهني[6]

التعليم المهني يسمى في بعض الدول العربية بالتعليم الفني او الصناعي , وفترة الدراسة 2-3 سنوات ، وشرط القبول فية الحصول على شهادة الاساس (8-9 سنوات) ، ونسبة ساعات العملي لا تقل عن 60%.
وهدف هذا التعليم إعداد عمالة ماهرة تعمل بمهن ادائية صناعية مثل اللحام والنجارة والكهرباء والسباكة والنسيج ، او زراعية مثل الزراعة المحمية والبساتين والمكننة الزراعية ، او خدمية مثل السكرتاريا والسياحة والمحاسبة ، او صحية مثل الخدمات الطبية...الخ من المهن ، ويركز هذا التعليم على المعرفة النظرية مع زيادة نسبة التدريب العملي ، وينتهي هذا التعليم باختبارات على المستوى القطري(القومي او الوطني) ، ويلتحق الخريجين بحقل العمل او بالتعليم الجامعي او التقني وفق شروط محددة في كل دولة .

1-1. مدخلات التعليم المهني

يبين الجدول (1-أ) ان اغلب الطلبة المقبولين في التعليم المهني هم ممن لا تؤهلهم علاماتهم للقبول في مستوى تعليمي اعلى حيث تشير بيانات الجدول ان 3% في المملكة العربية السعودية , و45% في دولة فلسطين ممن تمكنهم علاماتهم القبول بغير التعليم المهني , وغالبية الطلبة المقبولين في التعليم المهني من الاسر الفقيرة ومتوسطة الدخل حيث بلغت نسبتهم 90% في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين , و 87% في دولة فلسطين.

جدول (1) مدخلات التعليم المهني[1]

التساؤلات	الإجابة			
	الدولة			
	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين
هل يقبل الطالب على أساس الرغبة ؟	-	-	نعم	-
ما هى نسبة الطلاب المقبولين برغبتهم ؟	-	-	%90	%85
ما نسبة الطلاب الذين تمكنهم علاماتهم من القبول بمستوى تعليمى أعلى؟	%3	-	-	%45
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة متوسطة الدخل ؟	%20	-	%50	%43
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة عالية الدخل ؟	%10	-	%10	%13
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة محدودة الدخل ؟	%70	-	%40	%44

جدول(1-أ) نسب المؤهلات ومستوى دخل اسر المقبولين بالتعليم المهني				
	نسبة من تؤهلهم علاماتهم لمستوى اعلى	نسبة من لا تؤهلهم علاماتهم لمستوى اعلى	نسبة ابناء الاسر متوسط ومحدودة الدخل	نسبة ابناء الاسر عالية الدخل
المملكة العربية السعودية	%3	%97	%90	%10
مملكة البحرين			%90	%10
سلطنة عمان				
دولة فلسطين	%45	%55	%87	%13

يستنتج مما تقدم ان مدخلات التعليم المهني في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين اغلبها ضعيفة الرغبة حيث لم تتعدى من تؤهلهم علاماتهم للقبول بمستوى اعلى أكثر من 3% في المملكة العربية السعودية و 45% في دولة فلسطين , واغلب المقبولين بالتعليم المهني من اسر محدودة او متوسطة الدخل حيث متوسط نسبة المقبولين من تلك الاسر 90% في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين , و 87% في دولة فلسطين .

1-2. مخرجات التعليم المهني

يظهر من الجدول (2) ان مخرجات التعليم المهني في المملكة العربية السعودية تؤهل للالتحاق بسوق العمل ولا تحتاج إلى تدريب يسبق العمل , اما مخرجات التعليم المهني في كل من مملكة البحرين ودولة فلسطين فانها بحاجة إلى تدريب اضافي لتمكينها من العمل , وتستطيع مخرجات التعليم المهني مواصلة تعليمها في التعليم التقني في المملكة العربية السعودية اذا لم تمضي أكثر من خمسة سنوات على تخرجه , وتشترط مملكة البحرين امتحان للقبول ومعدل تراكمي ويقبل من يتحصل على الشروط في الدبلوم التقني او الجامعات , وتشترط دولة فلسطين حصول الخريج على معدل يؤهله للقبول بالجامعات .

جدول (2)مخرجات التعليم المهني[1]

التساؤلات	الدولة			
	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين
هل بالإمكان للخريج الإلتحاق بمستوى تعليم أو تدريب أعلى ؟	نعم	-	نعم	نعم
آذكر المستوى المسموح له الإلتحاق به ؟	دبلوم متوسط	-	دبلوم، بكالوريوس، ماجستير	دبلوم هندسة أو بكالوريوس
ما هى شروط الإلتحاق بالمستوى التعليمى الأعلى ؟	ألا يزيد تاريخ تخرجه عن خمس سنوات	-	امتحان القبول والمعدل التراكمى	الحصول على معدل يؤهله لدخول الجامعة
هل يمكن لخريج هذا المستوى الإلتحاق بسوق العمىل ؟	نعم	-	نعم	نعم
هل يمكن لخريج هذا المستوى الإلتحاق بسوق العمل بدون إعداد إضافى ؟	نعم	-	لا	لا
ما هو التعريف الوطنى لهذا المستوى ؟	شهادة دبلوم المعاهد الصناعية الثانوية	-	التعليم الفنى والمهنى	عامل مهنى
ما هى مرجعية هذا التعريف ؟	دبلوم صناعى من المؤسسة العامة للتدريب التقنى والمهنى	-	وزارة التربية والتعليم	التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008م

يستنتج مما تقدم ان مخرجات التعليم المهني بحاجة إلى تدريب اضافي قبل العمل في مملكة البحرين ودولة فلسطين لتأهيلها وفق متطلبات سوق العمل بينما في المملكة العربية السعودية لها القدرة على ممارسة المهنة بسوق العمل بدون تدريب إضافي , ونظام التعليم مغلق النهايات لان فرص مواصلة الدراسة متاحة بصورة محدودة بجهات التعليم التقني في المملكة العربية السعودية , وغير ميسرة للجميع في مملكة البحرين ودولة فلسطين .

المطلب الثاني : مدخلات ومخرجات التدريب المهني [6]

يقبل بهذا التعليم الحاصلين على شهادة تعليم الاساس (8-9 سنوات) ، وفترة التدريب 2-3 سنوات ، ونسبة ساعات العملي لا تقل عن 70% من المجموع الكلي للساعات ، وتؤهل مخرجاتة للعمل بصفة عمال مهرة ، وغالبية مقرراتة عملية مع جرعة معرفية بالقدر الذي تتطلبة اداء المهن التي يعد لها المتدربين ، وسعت بعض الدول العربية لمنح المتميزين منهم للقبول في التعليم التقني ، وتشترط بعض الدول اجتيازهم سنة تحضرية (برنامج تأهيلي) بامتحان قطري لمقررات اساسية مثل الرياضيات والفيزياء و الكيمياء اضافة الى مقررات اختيارية.

2-1 : مدخلات التدريب المهنى :

جدول (3) مدخلات التدريب المهني [1]

التساؤلات	الدولة				
	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين	
	الاجابة	لاجابة	لاجابة	لاجابة	
هل يقبل الطالب على أساس الرغبة ؟	-	نعم	نعم	-	
ما هى نسبة الطلاب المقبولين برغبتهم ؟	%98	%90	%90	-	
ما نسبة الطلاب الذين تمكنهم علاماتهم من القبول بمستوى تعليمى أعلى؟	%2	-	-	%23	
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة متوسطة الدخل ؟	%28	-	%20	%58	
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة عالية الدخل ؟	%4	-	-	%8	
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة محدودة الدخل ؟	%68	%100	%80	%34	

يبين الجدول (3) ان 2% من مدخلات التدريب المهني مؤهلين لمستوى تعليم اعلى في المملكة العربية السعودية , و 23% في دولة فلسطين , ونسبة لا تذكر بكل من ملكة البحرين وسلطنة عمان, ونسبة ابناء الاسر الفقيرة ومتوسطة الدخل 96% في المملكة العربية السعودية و 100% بمملكة البحرين وسلطنة عمان و 92% في دولة فلسطين .

يستنتج مما تقدم ان مدخلات التدريب المهني ممن ليس لهم خيار حيث لم تتجاوزمتوسط نسبة من تؤهلهم علاماتهم للقبول بمستوى اعلى أكثر من 2% في المملكة العربية السعودية , و 23% في دولة فلسطين , كما ان غالبيتهم من اسر محدودة ومتوسطة الدخل حيث متوسط نسبة المقبولين من تلك الاسر لا تقل عن 96% في المملكة العربية السعودية , و 92% في دولة فلسطين , و 100% بمملكة البحرين وسلطنة عمان.

2-2 . مخرجات التدريب المهني

جدول (4) مسارات ما بعد التخرج للتدريب المهني [1]

التساؤلات	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين
هل بالإمكان للخريج الإلتحاق بمستوى تعليم أو تدريب أعلى ؟	لا	نعم	لا	لا
أذكر المستوى المسموح له الإلتحاق به ؟	-	كلية تقنية (دبلوم)	-	-
ما هى شروط الإلتحاق بالمستوى التعليمى الأعلى ؟	-	المستويات الثلاثة الأعلى فى كل تخصص	-	-
هل يمكن لخريج هذا المستوى الإلتحاق بسوق العمل ؟	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يمكن لخريج هذا المستوى الإلتحاق بسوق العمل بدون إعداد إضافى ؟	نعم	نعم	نعم	لا
ما هو التعريف الوطنى لهذا المستوى ؟	شهادة تدريبية على مهارة	دبلوم مهنى	التدريب المهنى المنتظم	عامل شبه ماهر ، عامل ماهر
ما هى مرجعية هذا التعريف ؟	شهادة إتمام دورة مصدقة من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقنى والمهنى	وزارة القوى العاملة/وزارة التربية والتعليم	وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والشئون الإجتماعية	التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008م

يتضح من الجدول (4) ان التدريب المهني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين يمثل دورات تدريبية لتأهيل المنتمين اليه بمهن حرفية لتمكينهم من الحصول على فرصة في سوق العمل , وينتهي بشهادة تدريبية وليس تعليمية , وغالبا ما يكون هؤلاء ليس لهم مؤهلات تعليمية تمكنهم من مواصلة الدراسة , اما في سلطنة عمان فان التدريب المهني مدخلاتة من الحاصلين على شهادة الاساس ومخرجاته معادلة للثانوية العامة ويمكنهم ممارسة مهنة والثلاثة الاوائل بكل تخصص بإمكانهم مواصلة الدراسة لمستوى الدبلوم التقني .

يستنتج مما تقدم ان التدريب المهني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين نظامه تدريبي وليس تعليمي ومهمته تأهيل فاقدي المهن لتمكينهم من ايجاد فرص عمل فقط , ولا يستطيعوا مواصلة الدراسة لمستوى اعلى , وفي سلطنة عمان فان التدريب المهني نظام تعليمي لإعداد عمالة ماهرة ينتهي بشهادة ويقبل الثلاثة الاوائل بكل تخصص لمواصلة الدراسة ضمن مستوى الدبلوم التقني أي ان مواصلة الدراسة غير متاحة لغالبية الخريجين.

المطلب الثالث : مدخلات ومخرجات التعليم التقني[6]

ذ2 يعرف التعليم التقني بانه جميع اشكال العملية التعليمية التي تتضمن بالاضافة الى المعارف العامة , دراسة التقانات و العلوم النظرية و العملية المتصلة بها, و اكتساب المهارات العملية المتعلقة بممارسة المهن في شتى الاختصاصات و يهدف الى اعداد تقنين ليكونوا حلقة وصل بين الاختصاصين و العمال المهرة و ياتي بعد الدراسة الثانوية و يكون لمدة 2_3 سنوات " المؤتمر العام لليونسكو 1989 .و يطلق على المتخرج من هذا النظام (تقني).

يضم التعليم التقني ثلاثة مستويا وفق ما مبين:

ا–3. الدبلوم التقني : ويقبل فية مخرجات التعليم الثانوي وما يعادلها وفترة الدراسة من 2–3 سنة ، ومتطلبات التخرج لاتقل الساعات المعتمدة عن 100 ساعة او وحدة كما تسمى ببعض الدول العربية ، ونسبة الساعات العملية لاتقل عن 60% من مجموع الساعات ، وانشأ هذا النمط من التعليم لاعداد عمالة ذات مهارات معرفية وعملية بالتخصص اعلى من المهنين ، وتشكل مخرجات هذا التعليم حلقة الوصل بين الاختصاصين والمهنين.

ب–3 . البكالوريوس التقني (الشهادة الجامعية التقنية) :

ويعني باعداد اختصاصين يجمعون بين المعرفة والمهارة العملية بالتخصص ويقبل فية خريجوا الدبلوم التقني غالبا في السنة الثانية وفق شروط محددة ، وخريجوا الثانوي العام ، والمتفوقين من ذوي الشهادات المعادلة للثانوي العام في السنة الاولى، وفترة الدراسة من 3–5 سنوات ، وشرط التخرج ان لاتقل الساعات المعتمدة عن 130 ساعة ، ونسبة الساعات العملية لاتقل عن 50% من مجموع الساعات.

تعتبر شهادة البكالوريوس التقني مماثلة لما يناضرها من الشهادات الجامعية بالحقوق والامتيازات كافة وذلك لاستيفائها المتطلبات المعرفية بالإضافة إلى العملية.

ج–3. الدراسات العليا التقنية

وهذه تعني باعداد باحثين بشهادات لما بعد البكالوريوس وبنفس شروط القبول للدراسات العليا المعتمدة في كل دولة ، ويجب ان لاتقل نسبة الساعات العملية عن 50% من مجموع الساعات ، ويمثل هذا المستوى قمة هرم التعليم التقني والملتحقين به يتلقون معرفة اكاديمية لاتقل عن نضرائهم في الجامعات.

يتناول هذا المطلب واقع مدخلات ومخرجات التعليم التقني في الدول التي شملتها الدراسة ووفق الاتي :

1–3. مدخلات التعليم التقنى :

جدول (5) نوعية المدخلات للتعليم التقني[1]

التساؤلات	الدولة			
	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين
هل يقبل الطالب على أساس الرغبة ؟	-	-	نعم	-
ما هى نسبة الطلاب المقبولين برغبتهم ؟	%95	%90	%90	%82
ما نسبة الطلاب الذين تمكنهم علاماتهم من القبول بمستوى تعليمى أعلى؟	%22	-	-	%8
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة متوسطة الدخل ؟	%50	-	%50	%47
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة عالية الدخل ؟	%20	-	%30	%4
ما نسبة طلاب هذا المستوى من الطبقة محدودة الدخل ؟	%30	-	%20	%49

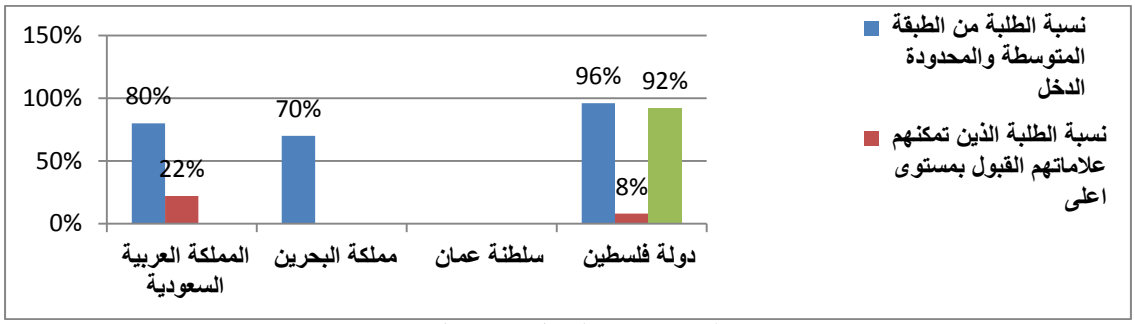

المصدر بيانات الجدول (5) : شكل ()

من الجدول (5) والشكل (1) يتضح ان الطلبة اللذين يقبلون في التعليم التقني معظمهم علاماتهم لا تؤهلهم للقبول بمستويات اعلى إلا بحدود 22% في المملكة العربية السعودية و 8% في دولة فلسطين , ومعظمهم من اسر ذات الدخل المحدود والمتوسطة حيث بلغت 86% في دولة فلسطين و 80% في المملكة العربية السعودية و 70% بمملكة البحرين , ولم تزيد نسبة ابناء الاسر عالية الدخل عن 30% في مملكة البحرين .و 20% في المملكة العربية السعودية و 4% في دولة فلسطين .

يستنتج مما تقدم ان معظم من يقبلوا بالتعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطن عمان ودولة فلسطين هم ممن ليس لهم خيار غيره , ومن الاسر محدودة او متوسطة الدخل , حيث لم تتجاوز متوسط نسبة من تؤهلهم معدلاتهم للقبول بمستوى اعلى من التعليم التقني 22% في المملكة العربية السعودية , و 8% في دولة فلسطين , وبلغ متوسط نسبة ابناء الاسر محدودة ومتوسطة الدخل 80% في المملكة العربية السعودية , 70% في مملكة البحرين , 96% في دولة فلسطين .

3-2. مخرجات التعليم التقني

جدول (6)مسارات ما بعد التخرج للدبلوم التقني[1]

التساؤلات	الدولة			
	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين
هل بالإمكان للخريج الالتحاق بمستوى تعليم أو تدريب أعلى ؟	نعم	نعم	نعم	نعم
أذكر المستوى المسموح له الالتحاق به ؟	بكالوريوس	بكالوريوس ، ماجستير ، دكتوراه	بكالوريوس	بكالوريوس ، ماجستير
ما هي شروط الالتحاق بالمستوى التعليمي الأعلى ؟	معدل فوق 3.5 واجتياز اختبار اللغة والعمر لا يتجاوز 28 سنة	معدل النقاط، إجتياز ألمقابلة إختبار تحريري	إمتحان القبول بمؤسسات التعليم العالى والمعدل التراكمى للطالب فى الشهادة الثانوية للتعليم الفنى والمهنى	70% فى الامتحان الشامل أو معدل الثانوية 65 فأعلى
هل يمكن لخريج هذا المستوى الإلتحاق بسوق العمل ؟	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يمكن لخريج هذا المستوى الإلتحاق بسوق العمل بدون إعداد إضافى ؟	نعم	نعم	نعم	لا
ما هو التعريف الوطنى لهذا المستوى ؟	دبلوم متوسط	البكالوريوس فى الدراسات التقنية داخل الكليات والماجستير والدكتوراه خارج السلطنة	الشهادة الوطنية العليا (HNC) ، الدبلوما الوطنية العليا (HND)	الدبلوم / سنتين دراسيتين بعد الثانوية العامة
ما هي مرجعية هذا التعريف ؟	دبلوم الكلية التقنية من المؤسسة العامة للتدريب التقنى والمهنى	اللائحة التنظيمية للكليات التقنية والمستندة على قرار مجلس التعليم العالى للعام 2001م	شهادة الإعتماد الصادرة عن هيئة المؤهلات	وزارة التربية والتعليم العالى

يبين الجدول (6) ان جهات التعليم التقني في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان تؤهل مخرجاتها لسوق العمل وبدون الحاجة إلى تدريب اضافي باستثناء دولة فلسطين فان مخرجاتها من التعليم التقني بحاجة إلى تدريب يسبق العمل , ولمواصلة الدراسة تشترط المملكة العربية السعودية معدل فوق 3.5 واجتياز اختبار اللغة والعمر لا يتجاوز 28 سنة , وشروط سلطنة عمان معدل النقاط واجتياز ألمقابلة واختبار تحريرى , والبحرين شروطها امتحان القبول بمؤسسات التعليم العالى والمعدل التراكمى للطالب فى الشهادة الثانوية للتعليم الفنى والمهنى , اما دولة فلسطين فان مواصلة الدراسة لخريجي الدبلوم التقني يتطلب 70% فى الامتحان الشامل أو معدل الثانوية 65% فأعلى.

يستنتج مما تقدم ان التعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودوله فلسطين تؤهل مخرجاتها للعمل , ونظام التعليم للدبلوم التقني لا يتيح فرص مواصلة الدراسة الا لنسبة قليلة (الاوائل) وبشروط , وضمن منظومة التعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

المطلب الرابع التدريب القصير

هذا النوع من التدريب المهني تكون فترتة اقل من سنة وبرامجة غير نظامية اي تحدد وفق متطلبات كل برنامج تدريبي من حيث عدد الساعات الكلية وشروط المشاركة ، ويهدف إما الى اعداد عمالة محدودة المهارة ، أو رفع كفاءة العاملين الممارسين ، او الباحثين عن عمل ، او الراغبين بتغير مهنهم.....الخ.

4-1. عدد جهات التدريب القصير

جدول (7) مسميات وعدد جهات التدريب القصير الحكومية وغير الحكومية[1]

مسميات جهات التدريب القصير	القطاع الحكومى				القطاع الخاص			
	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين
	العدد	العدد	العدد	العدد		العدد	العدد	العدد
هيئة	-	-		-	-	-	-	-
جامعة	-	-		-	-	-	-	-
كلية	-	-		-	-	-	-	-
معهد	36	2	4	-	549	-	64	-
مركز	18	5	1	8	319	-	-	180
شركة	-	-	-	-	-	-	14	-
أخرى	-		1	-	-	-		-

من الجدول (7) يتضح ان المملكة العربية السعودية مهتمة بالدورات التدريبية وتنظمها في 922 جهة تدريب تظم 585 معهد و 337 مركز منها 549 معهد في القطاع الخاص أي ما نسبته 94% تقريبا و 36 معهد

بالقطاع الحكومي, وبلغ عدد المراكز 337 مركز تدريب منها 319 مركز للقطاع الخاص أي ما نسبته 95% تقريبا و 18 مركز للقطاع الحكومي .
وتنظم سلطنة عمان الدورات التدريبية في معهدين وخمسة مراكز حكومية , وهذا يعني انعدام دور القطاع الخاص بالتدريب القصير .
وتنظم مملكة البحرين التدريب القصير في83 معهد ومركز منها 78 معهد ومركز وشركة تتبع للقطاع الخاص , و 4 معاهد ومركز واحد تتبع للقطاع الحكومي , و 64 معهد و 14 شركة تتبع للقطاع الخاص أي ان نسبة عائدية جهات التدريب القصير التابعة للقطاع الخاص تمثل 94% .
اما دولة فلسطين فان التدريب القصير منظم في 188 مركز منها 8 مراكز حكومية و 180 مركز تتبع للقطاع الخاص .
يستنتج مما تقدم ان القطاع الخاص يحتل دور مميز في امتلاك جهات (مؤسسات) التدريب القصير خصوصا في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين حيث بلغت متوسط نسبة المعاهد والمراكز التي تقوم بدورات تدريبية قصيرة 94% من إجمالي عدد المعاهد والمراكز في القطاعيين العام والخاص في كل من المملكتين , ودولة فلسطين يساهم القطاع الخاص بملكية 97% من إجمالي عدد مراكز التدريب القصير , ومملكة البحرين 94% من جهات التدريب القصير عائديتها للقطاع الخاص , وينعدم دور القطاع الخاص بالتدريب القصير في سلطنة عمان .

4-2 . عدد البرامج والمشاركين

جدول (8)عدد البرامج التدريبية القصيرة وعدد المشاركين بها لعام 2010م[1]

انواع البرامج	القطاع الحكومى								القطاع الخاص							
	السعودية		سلطنة عمان		البحرين		فلسطين		السعودية		سلطنة عمان	البحرين		فلسطين
	عدد البرامج	عدد المشاركين	عدد البرامج	عدد المشاركين	عدد البرامج	عدد المشاركين	العدد	عدد البرامج	عدد المشاركين	العدد	العدد	عدد البرامج	عدد المشاركين	العدد
برامج تدريب رفع القدرات	278	32258	2	–	–	503	–	97	18911	–	–	167	2387	–
برامج تدريب تحويلى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
برامج تدريب أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3	85	–

من الجدول (8) يتضح ان المملكة العربية السعودية نفذت 375 برنامج تدريبي خلال عام 2010 شارك بها 51169 مشارك منها 278 برنامج في القطاع الحكومي وتمثل 74% من إجمالي البرامج التدريبية في القطاعين الحكومي والخاص وشارك بها 32258 مشارك وتمثل 63% من إجمالي المشاركين في كلى القطاعين ومعدل متوسط عدد المشاركين في كل برنامج 116 مشارك في جهات التدريب الحكومي , وبمقارنة عدد المعاهد والمراكز الحكومية البالغ عددها 54 معهد ومركز فان كل معهد ومركز قام بتنفيذ برنامجين تدريبين في سنة 2010 .
وبلغ عدد برامج التدريب القصير التي قامت بها المعاهد والمراكز التابعة للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال عام 2010 97 برنامج وتمثل 26% من إجمالي البرامج التدريبية في القطاعين العام والخاص , وشارك بها 18911 مشارك وتمثل 37% من إجمالي المشاركين ومعدل متوسط عدد المشاركين

في كل برنامج 194 مشارك , ونظمت تلك الدورات في 868 معهد ومركز للقطاع الخاص وهذا يعني ان عدد كبير من مراكز ومعاهد القطاع الخاص لاتقوم ببرامج تدريبية قصيرة حتى لو افترضنا ان كل معهد او مركز يقوم ببرنامج تدريبي واحد في السنة فان عدد المراكز والمعاهد التي قامت ببرنامج تدريبي واحد في سنة 2010 لا يتعدى 11% من المعاهد والمراكز العائدة للقطاع الخاص .

ونفذ القطاع الخاص في مملكة البحرين 170 برنامج تدريبي خلال عام 2010 شارك بها 2482 مشارك ومعدل متوسط عدد المشاركين في كل برنامج 15 مشارك .

يستنتج مما تقدم ان البرامج التدريبية في المملكة العربية السعودية تركز على رفع قدرات العاملين وتحظى باهتمام كبير , ويشترك القطاعين الحكومي والخاص بتلك المهمة , ويستنتج ايضا ان لدى المملكة العربية السعودية بنية تحتية للتدريب القصير تتمثل بوجود 922 معهد ومركز تدريبي إلا ان 89% من معاهد ومراكز القطاع الخاص لم تقوم ببرامج تدريب قصيرة وفق بيانات عام 2010 , اضافة إلى ان معاهد ومراكز القطاع العام لم تقوم باكثر من برنامجين تدريبين لكل معهد ومركز خلال نفس العام , وفي مملكة البحرين يقوم القطاع الخاص بالتدريب المستمر مع اهتمام متواضع للقطاع الحكومي حيث بلغ عدد جهات التدريب القصير 78 معهد وشركة تدريبية أي بواقع برنامجين تدريبين لكل معهد وشركة .

ان انخفاض عدد البرامج التدريبية القصيرة مقارنة بعدد جهات التدريب تعكس اما ضعف الكفاءة في استخدام البنية التدريبية او ضعف اقبال سوق العمل والمجتمع المدني على التدريب.

المبحث الثاني : نظم وهيكلية منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني

ويشمل المطالب التالية :

المطلب الاول : عدد جهات التعليم والتدريب المهنى والتقنى:

جدول (9) عدد جهات التعليم والتدريب المهنى والتقنى[1]

المستوى التعليمى	القطاع الحكومى				القطاع الخاص			
	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين	السعودية	سلطنة عمان	البحرين	فلسطين
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
تعليم مهنى	63	-	8	10	28	-	-	5
التدريب المهنى	54	7	5	8	626	-	-	6
التعليم التقنى	62	7	4	4	214	-	-	26
المجموع	179	14	17	22	868			37

من الجدول (9) يتضح ان المملكة العربية السعودية فيها 1047 جهة للتعليم والتدريب المهني والتقني منها 179 جهة في القطاع الحكومي و 868 جهة تتبع للقطاع الخاص أي ان جهات القطاع الحكومي تمثل 17% و نسبة جهات القطاع الخاص تمثل 83%, وبلغ عدد جهات التعليم المهني 91 جهة منها 28 في القطاع الخاص و 63 في القطاع الحكومي أي ان جهات التعليم المهني التابعة للقطاع الخاص تمثل 31% تقريبا , والتدريب المهني بلغ عدد جهاته الحكومية 54 جهة والقطاع الخاص 626 جهة أي ان عدد جهات القطاع الخاص بالتدريب المهني تمثل 92% من إجمالي جهات التدريب المهني.

وبلغ عدد جهات التعليم التقني في المملكة العربية السعودية 276 جهة منها 214 جهة في القطاع الخاص أي ان جهات التعليم التقني في القطاع الحكومي تمثل 22% تقريبا و 78% في القطاع الخاص , وهذا مؤشر لتوجه المملكة العربية السعودية لتمكين القطاع الخاص ليكون الاكثر تأثيرا في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني حيث بلغت نسبة عدد الجهات التابعة له 83% من إجمالي عدد جهات التعليم والتدريب المهني والتقني .

ونسبة إلى عدد مواطني المملكة العربية السعودية البالغ 18707576 (نتائج التعداد السكاني للمملكة العربية السعودية لعام 1431 هجري) فان لكل 205577 مواطن جهة تعليم مهني ولكل 27511 جهة تدريب مهني ولكل 67781 مواطن جهة تعليم تقني , وهذا يؤشر التوجه نحو اتاحة فرص كثافة التعليم والتدريب المهني والتقني في كل مناطق المملكة , ووجود دور مميز للقطاع الخاص من خلال عدد جهات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة له حيث بلغت نسبتها 83% من إجمالي عدد جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة .

اما سلطنة عمان فان إجمالي عدد جهات التعليم المهني والتقني 14 جهة منها سبعة للتعليم التقني ومثلها للتعليم المهني , وجميعها في القطاع الحكومي , وهذا يؤشر انعدام دور القطاع الخاص في امتلاك جهات تعلبم مهني وتقني , ونسبة لعدد مواطني سلطنة عمان والبالغ 2508837 نسمة (الاحصاء السكاني لسلطنة عمان في عام 2005) فان كل 358405 لهم جهة تعليم تقني ومثلها للتعليم المهني , ولا يوجد جهات تدريب مهني في سلطنة عمان, ويؤشر هذا توفير فرص تعليم مهني وتقني في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

ووفقا لبيانات الجدول (7) فان عدد جهات التدريب المهني والتعليم المهني والتقني بلغ 17 جهة في مملكة البحرين منها 8 تعليم مهني و 5 تدريب مهني و 4 تعليم تقني , وجميعها ضمن القطاع الحكومي .

ووفقا لعدد مواطني مملكة البحرين والبالغ 568399 نسمة (الاحصاء السكاني لمملكة البحرين في عام 2010 م)

فان لكل 71049 نسمة جهة تعليم مهني , ولكل 113680 نسمة جهة تدريب مهني , ولكل 142099 نسمة جهة تعليم تقني , ويفسر هذا المؤشر انتشار جهات التعليم والتدريب المهني في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية , وانعدام دور القطاع الخاص في ملكية جهات التعليم والتدريب المهني والتقني .

اما دولة فلسطين والتي عدد مواطنيها في الأراضي الفلسطينية في عام 2010 حوالي (4,409,684) (شبكة المعلومات العالمية , الجهاز المركزي للإحصاء-دولة فلسطين) , تظم 59 جهة للتعليم والتدريب المهني والتقني منها 22 جهة في القطاع العام وتمثل 37% ضمنها 10 جهات تعليم مهني و 8 جهات تدريب مهني و 4 جهات تعليم تقني , و 37 جهة في القطاع الخاص , وتمثل 63% من إجمالي جهات التعليم والتدريب المهني والتقني وتضم 5 جهات تعليم مهني و 6 جهات تدريب مهني و 26 جهة تعليم تقني , وكنسبة للسكان فان لكل 239978 نسمة جهة تعليم مهني , ولكل 314977 نسمة جهة تدريب مهني , ولكل 146989 نسمة جهة تعليم تقني , ويوضح هذا ان القطاع الخاص له النصيب الاكبر في حاكميه التعليم والتدريب المهني والتقني والتوجه الاكثر نحو قيام جهات للتعليم التقني حيث بلغت النسبة 63% .

يستنتج من خلال مؤشر عدد عائديه جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص ان القطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين يقوم بدور مقدر في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني حيث بلغت نسبة مساهمته بنسبة 83% و 63% على التوالي , وانعدام مساهمة القطاع الخاص في امتلاك جهات تعليم وتدريب مهني وتقني في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان .

المطلب الثاني : حاكمية منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

جدول (10) تبعية التعليم والتدريب المهنى والتقنى[1]

المستوى التعليمى	السعودية							
	القطاع الحكومى							القطاع الخاص
	عدد الجهات ضمن وزارة واحدة		عدد الجهات ضمن عدة وزارات		عدد الجهات ضمن جهة غير مرتبطة بوزارة			
	الوزارة	العدد	الوزارة	العدد	الجهة	العدد		العدد
التعليم المهنى	وزارة العمل	1	-	-	-			-
التدريب المهنى			-	-	-			-
التعليم التقنى			-	-	-			-
المستوى التعليمى	سلطنة عمان							
	القطاع الحكومى							القطاع الخاص
	عدد الجهات ضمن وزارة واحدة		عدد الجهات ضمن عدة وزارات		عدد الجهات ضمن جهة غير مرتبطة بوزارة			
	الوزارة	العدد	الوزارة	العدد	الجهة	العدد		العدد
التعليم المهنى	-	-	-	-	-	-		-
التدريب المهنى	وزارة القوى العاملة	1	-	-	-	-		-
التعليم التقنى		1	-	-	-	-		-
المستوى التعليمى	سلطنة عمان							
	القطاع الحكومى							القطاع الخاص
	عدد الجهات ضمن وزارة واحدة		عدد الجهات ضمن عدة وزارات		عدد الجهات ضمن جهة غير مرتبطة بوزارة			
	الوزارة	العدد	الوزارة	العدد	الجهة	العدد		العدد
التعليم المهنى	وزارة التربية والتعليم	4	-	-	-	-		
التدريب المهنى		4	-	-	-	-		
التعليم التقنى		2	-	-	-	-		
المستوى التعليمى	فلسطين							
	القطاع الحكومى							القطاع الخاص
	عدد الجهات ضمن وزارة واحدة		عدد الجهات ضمن عدة وزارات		عدد الجهات ضمن جهة غير مرتبطة بوزارة			
	الوزارة	العدد	الوزارة	العدد	الجهة	العدد		العدد
التعليم المهنى	وزارة التربية والتعليم العالى	10	-	-	وكالة الغوث	1		5
التدريب المهنى	وزارة العمل	8	الشؤون الاجتماعية	8	-	-		6
التعليم التقنى	وزارة التربية والتعليم العالى	30	-	-	-	-		26

من الجدول (10) يتضح ان حاكميه التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية ضمن وزارة واحدة هي وزارة العمل .

اما سلطنة عمان فان حاكميه التعليم والتدريب المهني والتقني موزعة بين وزارتين حيث تظم وزارة القوى العاملة ادارة للتدريب المهني وأخرى للتعليم التقني , وتظم وزارة التربية والتعليم اربعة جهات واحدة للتعليم المهني ومثلها للتدريب المهني وجهتين للتعليم التقني.

اما حاكميه التعليم والتدريب المهني والتقني في دولة فلسطين فان التعليم المهني والتقني يتبع لوزارة التربية والتعليم العالي بواقع عشرة جهات للتعليم المهني وثلاثون جهة للتعليم التقني , ويتبع التدريب المهني لوزارة العمل وتظم ثمانية جهات.

المطلب الثالث : حجم القبول والتخصصات بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

ويشمل حجم القبول , والمقارنة بين المخطط والمنفذ من خطة القبول في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني لعام 2010 , وتخصصات , وانماط الدراسة في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني .

3-1 . حجم القبول

جدول (11) حجم القبول بمستويات التعليم المختلفة للعام 2010م[1]

الدولة	عدد المقبولين بالتعليم الجامعى	عدد المقبولين بالتعليم الثانوى	عدد المقبولين بالتعليم التقنى	عدد المقبولين بالتعليم المهنى	عدد المقبولين بالتدريب المهنى	المجموع
السعودية	216367	1096174	47279	8124	45957	317727
سلطنة عمان	28000	62000	8300	-	4343	40643
البحرين	-	-	544	1900	230	
فلسطين	53539	87603	13817	2150	1604	71110

جدول (11-أ) نسب القبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني نسبة إلى عدد المقبولين بالتعليم الجامعي

الدولة	نسبة المقبولين بالتعليم الجامعي من إجمالي المقبولين بالجامعي والتقني	نسبة المقبولين بالتعليم التقني من إجمالي المقبولين بالجامعي والتقني	نسبة المقبولين بالتعليم المهني من إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي	نسبة المقبولين بالتدريب المهني من إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي والتقني والتعليم والتدريب المهني
السعودية	% 68.3	%14.8	%2.5	%14.4
سلطنة عمان	%68.8	%20.4		%10.6
دولة فلسطين	%79.5	20.5	%4	%2.9

المصدر : بيانات الجدول (11)

من بيانات الجدول (11-أ) الخاصة بالمملكة العربية السعودية فان نسبة القبول بالتعليم الجامعي 68.3% من إجمالي المقبولين في التعليم الجامعي والتقني والتعليم والتدريب المهني في سنة 2010 وبلغت نسبة المقبولين بالتعليم التقني إلى الإجمالي 14.8% , ونسبة المقبولين بالتعليم المهني إلى الإجمالي بلغت 2.5% لنفس العام , ونسبة المقبولين بالتدريب المهني 14.4%.

اما في سلطنة عمان فان نسبة القبول بالتعليم التقني إلى إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي والتدريب المهني والتعليم التقني بلغت 22.8% , ونسبة المقبولين بالتدريب المهني إلى الإجمالي بلغت 15.5% .

وعدد المقبولين بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في مملكة البحرين بلغ 2674 طالب في عام 2010 منهم 20.3% تعليم تقني و 71% تعليم مهني و 8.6% تدريب مهني .

ونسبة عدد التعليم التقني إلى إجمالي المقبولين في التعليم الجامعي والتقني والتعليم والتدريب المهني في سنة 2010 في دولة فلسطين بلغت 20.5% , ونسبة عدد المقبولين في التعليم المهني إلى الإجمالي 4% , ونسبة عدد المقبولين في التدريب المهني إلى الإجمالي 2.9%.

يستنتج مما تقدم ان نسبة المقبولين في التعليم والتدريب المهني والتقني إلى إجمالي المقبولين في التعليم الجامعي والتقني والمهني بحدود 31% في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان , و 21% في دولة فلسطين , وهذا اقل من معدل القبول في الدول المتقدمة والاكثر نمو حيث تصل النسبة إلى 50% , وهذا يتطلب زيادة القبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة .

3-2 . المخطط والمنفذ من خطة القبول في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في سنة 2010

جدول (12) المخطط والمنفذ لخطة القبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني للقطاعين العام والخاص للعام2010م[1]

المستوى التعليمي	السعودية					
	جملة المخطط للقطاعين		القطاع العام		القطاع الخاص	
	جملة المخطط	جملة المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق
تعليم مهني	18786	10337	14000	8124	4786	2213
تدريب مهني	132338	121041	49953	45957	82385	75084
تعليم تقني	71229	55106	62000	47279	9229	7827
	سلطنة عمان					
	جملة المخطط للقطاعين		القطاع العام		القطاع الخاص	
	جملة المخطط	جملة المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق
تعليم مهني	–		–	–	–	–
تدريب مهني	–	–	–	4343	–	–
تعليم تقني	6500	8300	–	–	–	–
	البحرين					
	جملة المخطط للقطاعين		القطاع العام		القطاع الخاص	
	جملة المخطط	جملة المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق
تعليم مهني	2480	1900	2280	1870	–	–
تدريب مهني	240	230	240	230	–	–
تعليم تقني	1300	1489	100	289	–	–
	فلسطين					
	جملة المخطط للقطاعين		القطاع العام		القطاع الخاص	
	جملة المخطط	جملة المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق	العدد المخطط	العدد المتحقق
تعليم مهني	2300	2150	1800	1750	500	400
تدريب مهني	2000	1604	1200	1021	800	583
تعليم تقني	16000	13817	4000	3357	12000	10410

وفق بيانات الجدول (12) والذي يتعلق بالمخطط والمنفذ لخطة القبول بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني لسنة 2010 للدول التي شملتها الدراسة , يعتبر المخطط والمنفذ من خطة القبول بجهات التعليم والتدريب المهني التابعة للقطاع الحكومي والخاص مؤشر لمعرفة مدى الاقبال على هذا التعليم اضافة إلى مؤشر مقارنة الاقبال على التعليم في القطاع الحكومي والخاص من خلال مقارنة عدد الطلبة المقبولين.

جملة المخطط للقبول بالقطاعين العام والخاص للتعليم المهني في المملكة العربية السعودية في عام 2010 كان 18786 طالب , وجملة المتحقق 10337 طالب , أي ان المنفذ من إجمالي المخطط بلغ 55% , وبلغ نسبة المنفذ من المخطط للجهات الحكومية 58% ونسبة المنفذ لجهات التعليم المهني في القطاع الخاص 46% , وهذا يعني ضعف الاقبال على التعليم المهني لان معظم مقاعد الدراسة المخططة في عام 2010 لم يتم اشغالها حيث بلغت نسبة المتحقق 55% مما تم التخطيط للقبول في التعليم المهني في عام 2010 , والاقبال على القطاع الحكومي أكثر من القطاع الخاص ربما بسبب مجانية التعليم المهني الحكومي .

وفي التدريب المهني كانت نسبة جملة المنفذ من جملة المخطط 91% , وبلغت نسبة المنفذ من المخطط في الجهات الحكومية للتدريب المهني 92% , ونسبة المنفذ من المخطط في القطاع الخاص بلغت 91% , وهذا يعني وجود اقبال على تمليك المهارات والقدرات في التدريب المهني حيث بلغة نسبة المتحقق من خطة القبول

في التدريب المهني 91% من جملة المخطط للقبول في التدريب المهني في المملكة في عام 2010 , والاقبال على التدريب المهني في القطاع الخاص مماثل للقطاع العام .
اما نسبة إجمالي المنفذ من إجمالي المخطط للتعليم التقني في المملكة العربية السعودية بلغ 77% , وبلغت نسبة المنفذ من المخطط للتعليم التقني في القطاع الحكومي 76% ونسبة المنفذ من المخطط في الجهات التابعة للقطاع الخاص 85% , يستنتج ان التعليم التقني يشهد اقبال بمستوى جيد حيث بلغة نسبة المتحقق من القبول 77% من إجمالي ما تم التخطيط للقبول في عام 2010 , إلا ان التعليم التقني بحاجة إلى زيادة القبول لأن حاجة سوق العمل في المملكة تتطلب مضاعفة مخرجاته بنسبة أكثر من مخرجات التعليم الجامعي .
ومن خلال البيانات المتاحة والخاصة بسلطنة عمان في الجدول (13) بلغت نسبة المنفذ من المخطط للتعليم التقني 127% , وهذا يؤشر الاقبال على التعليم التقني في السلطنة .
اما في مملكة البحرين بلغت نسبة جملة المنفذ من جملة المخطط للتعليم المهني 67% , ونسبة المنفذ من المخطط بجهات التعليم المهني في القطاع الحكومي 82% , وتعكس تلك النسبة محدودية دور القطاع الخاص في التعليم المهني .
ومن بيانات مملكة البحرين بلغت نسبة إجمالي المنفذ إلى إجمالي المخطط لمستوى التدريب المهني 96% , وذات النسبة للمنفذ من المخطط في جهات التدريب المهني الحكومية , وبلغت نسبة إجمالي المنفذ من إجمالي المخطط للتعليم التقني 114% وكانت أكثر من المخطط في القطاع الحكومي بنسبة 289% , وتعكس هذة النسبة مدى الاقبال الكبير على التعليم التقني وانعدام دور القطاع الخاص .
اما دولة فلسطين بلغت نسبة إجمالي المنفذ من إجمالي المخطط للتعليم المهني 87% ونسبة المنفذ من المخطط للتعليم المهني في القطاع الحكومي 97% , ونسبة المنفذ من المخطط في القطاع الخاص 80% .
, ونسبة إجمالي المنفذ من إجمالي المخطط للتدريب المهني في دولة فلسطين بلغت 80% , ونسبة المنفذ من المخطط في القطاع الحكومي 85% ونسبة المنفذ من المخطط في جهات التدريب المهني في القطاع الخاص 72% , وبخصوص التعليم التقني فان نسبة إجمالي المنفذ من إجمالي المخطط بلغت 86% ,ونسبة المنفذ من المخطط في القطاع الحكومي 83% , ونسبة المنفذ من المخطط في القطاع الخاص 86% , ان ارتفاع نسب المتحقق من المخطط للقبول في كل مستويات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتقارب مستوى المتحقق من خطة القبول في القطاعين الحكومي والخاص يؤشر جاذبية التعليم والتدريب المهني والتقني في دولة فلسطين .
يستنتج مما تقدم ان 74% من المخطط للقبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني يتم تحقيقة في المملكة العربية السعودية , و 84% في دولة فلسطين , و 87% في مملكة البحرين(نسبة التعليم التقني 114%) , و 127% المتحقق من المخطط للقبول بالتعليم التقني في سلطنة عمان , والدول التي اتاحت فرص مواصلة التعليم لمخرجات للتعليم والتدريب المهني والتقني حققت اقبال للطلبة أكثر من المخطط , والاقبال على جهات التعليم والتدريب الحكومية أكثر من جهات القطاع الخاص وقد يعود ذلك إلى مجانية او رمزية رسوم الدراسة في جهات التعليم والتدريب الحكومي , ودور القطاع الخاص فاعل ومؤثر بمستوى جيد من خلال تملك مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية , وضعيف في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين .

3. تخصصات التعليم التقني :

جدول (13) القبول وفق التخصصات فى القطاع العام لسنة 2010م[1]

المستوى	السعودية						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عدد المقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين التخصصات الحاسوبية	عدد المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	1760	–	–	1189	1101	4044	–
تدريب مهنى	–	–	–	2622	16730	26605	–
تعليم تقنى	8989	273	892	17999	14337	4402	387
المستوى	سلطنة عمان						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عدد المقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين بالتخصصات الحاسوبية	عدد المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	–	–	–	–	–	–	–
تدريب مهنى	3607	–	130	–	–	–	–
تعليم تقنى	4150	830	–	1660	1660	–	–
المستوى	البحرين						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عدد المقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين بالتخصصات الحاسوبية	عدد المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	–	–	–	––	–	–	–
تدريب مهنى	–	–	–	–	–	–	–
تعليم تقنى	–	–	–	–	–	–	–
المستوى	فلسطين						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عدد المقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين بالتخصصات الحاسوبية	عدد المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	1435	–	195	–	–	120	–
تدريب مهنى	416	40	–	172	–	393	–
تعليم تقنى	755	–	–	2231	205	166	–

البيانات في الجدول (13) تتعلق بنوع التخصصات التي يوزع اليها مدخلات التعليم والتدريب المهني والتقني في عام 2010 في الدول العربية التي شملتها الدراسة , وتلك مؤشرات لمعرفة تخصصات مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني ومدى توافقها مع نوع الطلب على القوى العاملة في سوق العمل , وتعكس تلك المؤشرات دور القطاع الخاص بصناعة المخرجات المهنية للتعليم والتدريب المهني والتقني .

من بيانات التعليم المهني في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية يتضح ان نسبة المقبولين بالتخصصات الهندسية من إجمالي المقبولين في التعليم المهني يمثل 21% ونسبة التخصصات الادارية والمالية 14% تليها نسبة عدد المقبولين بتخصصات الحاسوب 13% ونسبة المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية 50% , يستنتج من نسب تخصصات التعليم المهني انه يتجه نحو مخرجات وظيفية أكثر منها مهنية حيث بلغة نسبة التخصصات الادارية والمالية والفنون الحرفية 64% من إجمالي المقبولين بالتعليم المهني.

وتتوزع نسب المقبولين بالتدريب المهني 6% بتخصصات الادارة والمالية و 36% بتخصصات الحاسوب و 58% بالتخصصات الفنون الحرفية , تعكس تلك النسب توجه التدريب المهني لمخرجات وظيفية حيث بلغت 64% من إجمالي عدد المقبولين بالتدريب المهني .

ونسبة المقبولين بالتخصصات الهندسية بمستوى التعليم التقني من إجمالي المقبولين تمثل 19% ونسبة التخصصات الطبية 0.6% , ونسبة التخصصات الزراعية 2% , ونسبة التخصصات الادارية والمالية 38% , ونسبة المقبولين بتخصصات الحاسوب 30% , ونسبة تخصصات الفنون الحرفية 9% , ونسبة المقبولين بتقنية خاصة 0.8% , وتشير تلك النسب إلى ان 52% % تقريبا من المقبولين بالتعليم التقني باختصاصات مهنية , و 48% تخصصات وظيفية .

وفي سلطنة عمان فان التدريب المهني يوزع الطلبة المقبولين وفق نسبة 83% تخصصات هندسية , و 3% تخصصات زراعية , و14% تخصصات اخرى .

تؤشر تلك النسب اتجاه التدريب المهني نحو إعداد عمالة ماهرة بتخصصات مهنية حيث بلغت نسبتها 86% من إجمالي طلبة التدريب المهني .

اما التعليم التقني في القطاع الحكومي في السلطنة فان نسبة التخصصات الهندسية 50% , وتخصصات صحية 10% , وتخصصات ادارية ومالية 20% , وتخصصات حاسوب 20% , وتلك النسب مؤشر على توجه التعليم التقني إلى إعداد مخرجات تطبيقية مهنية أكثر منها لمهن مكتبية حيث بلغت نسبة التخصصات المهنية 80% من إجمالي المقبولين بالتعليم التقني .

وفي دولة فلسطين فان التعليم المهني في القطاع الحكومي يشمل عدد من التخصصات تمثل نسبة الطلبة المقبولين بالتخصصات الهندسية 82% , وتخصصات زراعية 11% , وتخصصات الفنون الحرفية 7% , وفي التدريب المهني الحكومي تتوزع التخصصات بنسبة 40.7% تخصصات هندسية , 3.9% صحية , 16.8% ادارية ومالية , 38.4% فنون حرفية , وتتوزع نسبة إعداد الطلبة بتخصصات التعليم التقني الحكومي 22.4% هندسية , 66.4 ادارية ومالية , 6.1% حاسوب , 4.9% فنون حرفية , وتشير تلك النسب ان التعليم المهني الحكومي يتجه لمخرجات مهنية حيث بلغت نسبتها 93% من إجمالي عدد الطلبة المقبولين بالتعليم المهني الحكومي , ويتجه التدريب المهني بنسبة 44.6% مهنية ووظيفية بنسبة 56.4% , والتعليم التقني معدل نسبة تخصصاته المهنية 28.5% مهنية و 71.5% وظيفية .

وفي القطاع الخاص للتعليم المهني في دولة فلسطين فان نسبة قبول الطلبة بالتخصصات 75% تخصصات هندسية , و 25% بتخصصات فنون حرفية , ومن بيانات دولة فلسطين في الجدول (14) والذي يتعلق ببيانات عن توزيع الطلبة على التخصصات بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع الخاص , وفي مجال التدريب المهني الخاص يوزع الطلبة المقبولين بنسبة 50.9% هندسية , وتخصصات صحية 1.2% , وتخصصات ادارية ومالية 23.6% , وتخصصات حاسوب 5.1% , وتخصصات فنون حرفية 19% , وفي مستوى التعليم التقني الخاص بلغ نسب المقبولين بالتخصصات الهندسية 23.1% و 19.8% بالتخصصات الصحية , 31.4% بالتخصصات الادارية والمالية , 21.3% باختصاص الحاسوب , 4.1% بتخصص الفنون الحرفية , ومن خلال تلك النسب فان التعليم والتدريب المهني والتقني الخاص في دولة فلسطين يقوم بإعداد مخرجات اغلبها مهنية تطبيقية حيث بلغت نسبها 75% في التعليم المهني , و 57.1% في التدريب المهني , وفي التعليم التقني 64.2%.

جدول (14) القبول وفق التخصصات فى القطاع الخاص لسنة 2010م[1]

المستوى	السعودية						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عددا لمقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين بالتخصصات الحاسوبية	عددا لمقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	-	-	-	-	-	-	-
تدريب مهنى	-	-	-	-	-	-	-
تعليم تقنى	-	-	-	-	-	-	-
المستوى	سلطنة عمان						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عدد المقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين بالتخصصات الحاسوبية	عدد المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	-	-	-	-	-	-	-
تدريب مهنى	-	-	-	-	-	-	-
تعليم تقنى	-	-	-	-	-	-	-
المستوى	البحرين						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عدد المقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين بالتخصصات الحاسوبية	عدد المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	-	-	-	--	-	-	-
تدريب مهنى	-	-	-	-	-	-	-
تعليم تقنى	-	-	-	-	-	-	-
المستوى	فلسطين						
	عدد المقبولين بالتخصصات الهندسية	عدد المقبولين بالتخصصات الصحية	عدد المقبولين بالتخصصات الزراعية	عدد المقبولين بالتخصصات الادارية والمالية	عدد المقبولين بالتخصصات الحاسوبية	عدد المقبولين بتخصصات الفنون الحرفية	تقنية خاصة
تعليم مهنى	300	-	-	-	-	100	-
تدريب مهنى	297	7	-	138	30	111	-
تعليم تقنى	2426	2080	-	3289	2232	433	-

المطلب الرابع : انماط التعليم والتدريب المهني والتقني

جدول (15) أنماط التعليم والتدريب المهنى والتقنى[1]

المملكة العربية السعودية												
المستوى التعليمى	القطاع العام						القطاع الخاص					
	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى
تعليم مهنى	نعم						نعم	نعم				
تدريب مهنى	نعم	نعم					نعم	نعم				
تعليم تقنى	نعم						نعم	نعم				
سلطنة عمان												
	القطاع العام						القطاع الخاص					
	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى
تعليم مهنى												
تدريب مهنى	نعم	نعم										
تعليم تقنى	نعم											
البحرين												
	القطاع العام						القطاع الخاص					
	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى
تعليم مهنى	نعم	نعم	نعم									
تدريب مهنى	نعم											
تعليم تقنى	نعم	نعم		نعم								
فلسطين												
	القطاع العام						القطاع الخاص					
	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى	نظامى	مسائى	جزئى	مفتوح	الكترونى	أخرى
تعليم مهنى	نعم						نعم					
تدريب مهنى	نعم	نعم					نعم	نعم				
تعليم تقنى	نعم		نعم				نعم		نعم			

من الجدول (15) يتضح ان نمط الدراسة بالتعليم المهني في المملكة العربية السعودية نظامي في القطاع الحكومي ونظامي ومسائي في القطاع الخاص , ونظامي ومسائي للتدريب المهني في القطاعين الحكومي والخاص , ونمط التعليم التقني نظامي في القطاع الحكومي ونظامي ومسائي في القطاع الخاص.
اما في سلطنة عمان فان نمط التدريب المهني نظامي وفي التعليم التقني نظامي ومسائي وكلاهما في القطاع الحكومي .
وفي مملكة البحرين نمط التعليم المهني نظامي ومسائي وجزئي , والتدريب المهني نظامي , والتعليم التقني نظامي ومسائي ومفتوح , والمستويات التعليمية الثلاثة في القطاع الحكومي .
ونمط التعليم في دولة فلسطين نظامي في التدريب المهني بالقطاعين الحكومي والخاص , ونظامي ومسائي للتدريب المهني وأيضا بكلا القطاعين , والتعليم التقني نظامي وجزئي في القطاعين الحكومي والخاص .
يستنتج مما تقدم ان اغلب انماط لتعليم بمستويات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة تنحصر بين النظامي والمسائي ومحدودية النمط الجزئي والمفتوح عدى مملكة البحرين فيها اربعة انماط تعليمية (نظامي , مسائي , جزئي , مفتوح) , ودولة فلسطين فيها ثلاثة انماط تعليمية (نظامي , مسائي , جزئي) , وهذا يؤشر توفر فرص التعليم والتدريب المهني والتقني للمؤهلين وفقا للظروف التي تناسبهم خصوصا في مملكة البحرين ودولة فلسطين .

المطلب الخامس : عزوف الطلبة عن التعليم والتدريب المهني والتقني

جدول (16) أسباب عزوف المجتمع عن التعليم والتدريب المهنى والتقنى [1]

أسباب عزوف المجتمع عن التعليم والتدريب المهنى والتقنى	التعليم المهنى			التدريب المهنى			التعليم التقنى		
	مهم جدا	قليل الأهمية	غير مهم	مهم جدا	قليل الأهمية	غير مهم	مهم جدا	قليل الأهمية	غير مهم
لأن هذا التعليم لا يتيح فرصة مواصلة التعليم	%73	%12	%15	%98	%2	-	%80	%15	%5
لأن خريج هذا التعليم لا يتاح له إشغال وظائف متقدمة	%7	%61	%32	%97	%2	%1	%20	%78	%2
لأن خريج هذا التعليم ثقافته محدودة	%4	%35	%61	%3	%26	%71	%15	%83	%2
لأن خريج هذا التعليم يعمل بمهن يدوية	%42	%56	%2	%33	%60	%7	%14	%18	%68
لأن من يدخل هذا التعليم يبصم بالفقر	%5	%76	%19	%91	%6	%3	%7	%80	%13
جهات هذا التعليم لا تعلم مهن	%45	%34	%21	%1	%62	%37	%9	%18	%73
فرص عمل مخرجات هذا التعليم قليلة مقارنة بمخرجات الجامعات	%20	%74	%6	%97	%2	%1	%6	%83	%11
اجور عمل خريج هذا التعليم أقل من خريج المستويات التعليمية الجامعية	%37	%33	%30	%98	%1	%1	%12	%81	%7
هذا التعليم يقبل فيه من كان معدل تحصيله الدراسى متدنى	%64	%26	%10	%96	%3	%1	%17	%78	%5
ضعف المكانة الإجتماعية لخريج هذا التعليم	%77	%13	%10	%97	%1	%2	%10	%80	%10
أخرى (تذكر)	-	-	-	-	-	-			

بيانات الجدول (16) تمثل تجميع لمتوسطات استبيان عينة بنسبة 1% من طلبة المراحل المنتهية لكل مستوى من مستويات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية التي شملتها الدراسة للتعرف على الاسباب الحقيقية لعزوف الطلبة عن هذا التعليم والتدريب وقامت به جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين .
ويتضح منه ان 77% ممن استطلعت ارائهم يعزون العزوف عن التعليم المهني بسبب ضعف المكانة الاجتماعية لمخرجات هدا المستوى , و 73% يرون ان سبب العزوف يعود إلى كون مخرجات التعليم المهني لا يتاح لها فرصة مواصلة الدراسة , ويرى 64% سبب العزوف لكون هدا التعليم يقبل فية من كان تحصيله الدراسي متدني أي لا خيار له , ويرى 45% ان جهات هذا التعليم لا تعلم مهن , واتفق 42% على ان سبب العزوف لكون الخريج يؤهل للعمل بمهن يدوية , وكانت اجابة 37% تعزو اسباب العزوف لانخفاض اجور عمل الخريج إلى ادنى من مستويات مخرجات التعليم الجامعي .

اما اجابات من شملهم الاستبيان من طلبة التدريب المهني فكانت أهم اجاباتهم عن اسباب العزوف كما يلي :

هدا التعليم لا يتيح فرصة مواصلة الدراسة 98%.

خريج هدا المستوى لا يتاح له اشغال وظائف متقدمة 97%.

فرص عمل مخرجات التدريب المهني قليلة مقارنة بمخرجات التعليم الجامعي 97%.

اجور عمل مخرجات التدريب المهني اقل من اجور مخرجات التعليم الجامعي 98%.

هدا التعليم يقبل فيه من كان معدل تحصيلة الدراسي متدني 96%.

ضعف المكانة الاجتماعية لخريج التدريب المهني 97%.

من يقبل بالتدريب المهني يبصم بالفقر 91%.

ومن أهم اسباب العزوف عن التعليم التقني كانت اجابة 80% ممن استطلعت ارائهم تعزوه لكون هذا التعليم لا يتيح فرصة مواصلة التعليم .

يستنتج مما تقدم ان السبب الرئيسي للعزوف عن التعليم والتدريب المهني والتقني هو النظام المغلق النهايات حيث بلغ معدل ممن يرون اهمية هدا السبب في اربعة دول عربية بنسبة 80%-90% ممن استطلعت ارائهم , مما يتطلب اتاحة فرص مواصلة الدراسة من خلال تجسير مخرجات كل مستوى مع المستوى الاعلى ضمن منظومة التعليم التقني , وهذا يتطلب اعادة النظر بمتطلبات المستويات الثلاثة بحيث يستطيع الخريج ان يذهب إلى سوق العمل او مواصلة الدراسة او كلاهما من خلال ايجاد انماط تمكن من يرغب مواصلة الدراسة ضمن منظومة التعليم التقني .

واتفق بنسبة 90% ممن استطلعت ارائهم بضعف المكانة الاجتماعية لخريجي التعليم والتدريب المهني وتدني مستويات الاجور , مما يتطلب تفعيل دور الارشاد الاجتماعي والمؤسسي وتعديل الاجور.

المطلب السادس :اعضاء هيئة التدريس والتدريب في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

تطلق تسمية مدرب على كل عضو هيئة تدريس للمقررات النظرية ومدرب لساعات العملي في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , ويعتبر المدرب هو الاساس لكل مانعنية بالمناهج والتدريب وتكوين الشخصية الذهنية القادرة على التعامل مع التقنية في التخصص للمتدرب , ويعتبر مؤشر اعداد اعضاء هيئة التدريس والتدريب مقياس كمي لمعرفة تناسب اعداد الطلبة مع اعداد اعضاء هيئة التدريس والتدريب , ويشير مؤشر رفع قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب الى معرفة مدى الاهتمام بتغذية المعلومات المعرفية والعملية لاعضاء هيئة التدريس والتدريب لضمان مواكبتهم لتطورات المعرفة والتقنية وطرق التعليم والتدريب.

ولهذا من معايير جودة التعليم والتدريب المهني[8] ان يكون معدل (6) طالب / مدرب عملي , ويفضل تناسب اعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة بنسبة تدريسي واحد لكل 35 طالب في التخصصات الانسانية والتربوية والاجتماعية والاداب , وتدريسي واحد لكل 20 – 25 طالب في التخصصات العلمية , ويمكن للمنظومة التعليمية المهنية والتقنية الاستعانة بمحاضرين(متعاونيين) خارجيين عند الضرورة من ذوي الخبرة والاختصاص على ان لا تزيد نسبتهم عن 25% من مجموع اعضاء هيئة التدريس او التدريب .

6-1 : اعضاء هيئة التدريس والتدريب

الجدول (17) يتعلق بأعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريب في القطاع الحكومي ومؤهلاتهم العلمية باعتبارها مؤشر لتوفر الموارد البشرية الازمة للعملية التعليمية والتدريبية اضافة الى مؤشر جودة تلك الموارد البشرية من خلال مؤهلاتهم العلمية .

ومن خلال البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية فان إجمالي اعضاء هيئة التدريس في التعليم المهني 504 عضو هيئة تدريس منهم 447 بكالوريوس و 59 ماجستير و دكتوراه واحد ووفقا لإعداد الطلبة بالجدول (12) وبافتراض ان خطة القبول لسنة 2010 هي نفسها في السنتين التي سبقتها فان نسب عضو هيئة تدريس لكل طالب في التعليم المهني بلغت تقريبا 1: 48 , وبلغ عدد هيئة التدريب في التعليم المهني 4950 منهم 747 بكلوريوس و 1252 دبلوم تقني و 268 دبلوم مهني و 208 حرفي و 2475 , واذا افترضنا ان هيئة التدريب تتكون من البكالوريوس والدبلوم التقني والدبلوم المهني والحرفين كمدربين فان نسبة مدرب الى عدد الطلبة تبلغ 1: 10 طالب وتلك نسبة جيدة وتعني توفر الموارد البشرية للتدريب .

جدول (17) عدد أعضاء هيئة التدريس والمدربين وفق المؤهل العلمي في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام[1]

السعودية										
المستوى التعليمي	أعداد أعضاء هيئة التدريس					أعداد أعضاء هيئة التدريب				
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أخرى	المجموع	بكالوريوس	دبلوم تقني	دبلوم مهني	حرفي	أخرى
تعليم مهني	1	59	447	0	507	747	1252	268	208	2475
تدريب مهني	يقوم بالتدريب مدربون من التعليم التقني والمهني									
تعليم تقني	292	924	0	0	1216	3356	291			3647
سلطنة عمان										
المستوى التعليمي	أعداد أعضاء هيئة التدريس					أعداد أعضاء هيئة التدريب				
تعليم مهني	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أخرى	المجموع	بكالوريوس	دبلوم تقني	دبلوم مهني	حرفي	أخرى
تدريب مهني	0	1	14					10		70
تعليم تقني										
البحرين										
المستوى التعليمي	أعداد أعضاء هيئة التدريس					أعداد أعضاء هيئة التدريب				
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أخرى	المجموع	بكالوريوس	دبلوم تقني	دبلوم مهني	حرفي	أخرى
تعليم مهني	5	9	490							
تدريب مهني	6	33	67	166	272					
تعليم تقني	9	67	24	0	100	62	24			
فلسطين										
المستوى التعليمي	أعداد أعضاء هيئة التدريس					أعداد أعضاء هيئة التدريب				
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أخرى	المجموع	بكالوريوس	دبلوم تقني	دبلوم مهني	حرفي	أخرى
تعليم مهني	1	-	82	-	306	162	61	-	-	-
تدريب مهني	1	4	28	-	107	-	41	5	4	24
تعليم تقني	33	93	69	-	198	-	-	3	-	-

المصدر : جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة , 2011

اما هيئة التدريس في التعليم التقني بلغ عددهم 1216 عضو هيئة تدريس منهم 292 دكتوراه و 924 ماجستير ويهذا فان نسب الدكتوراه من إجمالي اعضاء هيئة التدريس 24% ونسبة حاملي شهادة الماجستير 76% وهذه نسبة مقبولة لمستوى الدبلوم التقني , ولكن يتطلب ان تكون النسبة معكوسة لمستوى البكالوريوس التقني , ووفقا لبيانات الجدول (12) فان نسبة عضو هيئة تدريس لكل طالب بلغت 1: 78 وتلك نسبة مرتفعة لان المعدل العالمي[5] هو 1: 25 طالب , وبلغ مجموع هيئة التدريب في التعليم التقني3647 مدرب منهم بكالوريوس 3356 و دبلوم تقني 291 ونسبة مدرب الى طالب بلغت 1: 26 طالب وتلك نسبة مرتفعة نسبيا لان المعدل العالمي 1: 15[5] .

اما في مملكة البحرين ووفقا لبيانات الجدولين (17 , 18) والخاصة بأعداد اعضاء هيئة التدريس والتدريب الطلبة بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني واعداد فان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلبة 1: 11

تقريبا ومعدل مدرب لطالب تقريبا , وفي التدريب المهني 1: 3 , والتعليم التقني قدرت النسبة 1: 16 تقريبا , ونسبة مدرب لطالب في التعليم التقني في مملكة البحرين قدرت 1: 19 .

جدول(18)عدد أعضاء هيئة التدريس والمدربين وفق المؤهل العلمي في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص[1]

السعودية												
المستوى التعليمي	أعداد أعضاء هيئة التدريس					أعداد أعضاء هيئة التدريب						
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أخرى	المجموع	بكالوريوس	دبلوم تقني	دبلوم مهني	حرفي	أخرى	المجموع
تعليم مهني	30	76	1361	46	1513	-	-	-	-	-	-
تدريب مهني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	'	'
تعليم تقني	112	279	977	28	1396	-	-	-	-	'	'

فلسطين												
المستوى التعليمي	أعداد أعضاء هيئة التدريس					أعداد أعضاء هيئة التدريب						
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	أخرى	المجموع	بكالوريوس	دبلوم تقني	دبلوم مهني	حرفي	أخرى	المجموع
تعليم مهني			24			32		18			84
تدريب مهني		10	33				4	16	12	3	78 (فقط للمراكز المرخصة من قبل وزارة العمل)
تعليم تقني	102	273	161				11				547

وفي جهات التعليم والتدريب المهني والتقني الحكومية في دولة فلسطين فان نسبة تدريسي ومدرب الى ما يقابلهما من الطلبة بلغت في التعليم المهني 1 تدريسي: 22 طالب , و 1 مدرب : 36 طالب , وبلغت في التدريب المهني 1 تدريسي : 45 طالب , و 1 مدرب : 105 طالب وتلك نسبة مرتفعة جدا , وفي التعليم التقني 1 تدريسي : 140 طالب وهذة بعيدة عن المعدل العالمي حيث النسبة 1: 25.

يستنتج ان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلبة في المملكة العربية السعودية بلغت 1: 48 في التعليم المهني وهي قريبة من المعدل في الدول الاكثر نمو , و 1: 78 في التعليم التقني ويعتبر هذا اكبر من المعدل العالمي البالغ 1 : 25 , وفي مملكة البحرين فان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلبة 1: 11 تقريبا ومعدل مدرب لطالب تقريبا , وفي التدريب المهني 1: 3 , والتعليم التقني قدرت النسبة 1: 16 تقريبا , ونسبة مدرب لطالب في التعليم التقني في مملكة البحرين قدرت 1: 19 , وفي وفي دولة فلسطين فان نسبة تدريسي ومدرب الى ما يقابلهما من الطلبة بلغت في التعليم المهني 1 تدريسي: 22 طالب , و 1 مدرب : 36 طالب , وبلغت في التدريب المهني 1 تدريسي : 45 طالب , و 1 مدرب : 105 طالب وتلك نسبة مرتفعة جدا , وفي التعليم التقني 1 تدريسي : 140 طالب وهذة بعيدة عن المعدل العالمي.

2. رفع قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب

من اهم عناصر نجاح العملية التعليمية هو جودة اعضاء هيئة التدريس والتدريب , وتلك الجودة تتطلب نظام اختيار كفء وتنمية للقدرات لان التدريسي والمدرب الناجح هو من يستطيع ان يمتلك معرفة ومهنية

بتخصصه وقدرة في نقلها للدارسين والمجتمع حتى تؤتي اوكلها بمخرجات عالية الجودة , وهذا يتطلب بيئة مناسبة لتطوير تلك القدرات لأعضاء هيئة التدريس والتدريب , وتكتسب تنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني اهمية لكون تلك المنظومة مهمتها اعداد قوى عاملة مهنية وتقنية لسوق العمل والخدمات وهي بذلك الاقرب من غيرها من مستويات التعليم للتفاعل والاستيعاب للمتغيرات التقنية بوسائل الانتاج والخدمات ووسائل التعليم ونقل المعرفة كي تستطيع موائمة مخرجاتها مع طلب سوق العمل , وهذا لا يتحقق إلا من خلال تواصل واستيعاب اعضاء هيئة التدريس والتدريب للمتغيرات التقنية عبر برامج تدريبية لتنمية المعارف والمهارات ووسائل التعليم وطرق التدريس والتقويم .

من بيانات الجدول (17) الخاص برفع قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب في جهات التعليم المهني الحكومية في المملكة العربية السعودية فان نسبة من حصلوا على تدريب بلغت 180% خلال عام 2010 اي ان جميع اعضاء هيئة التدريس حصلوا على دورة تدريبية واحدة خلال العام واكثر من تلتين منهم حصل على دورتين , وبلغ نصيب الدورات التخصصية 43% والدورات التربوية 57% , وحصل اعضاء هيئة التدريب بنسبة 323% اي ان كل عضو هيئة تدريب حصل على ثلاثة دورات واقل من ربع العدد الكلي حصل على اربعة دورات تدريبية خلال عام 2010 , وبلغت نسبة التدريب التخصصي 55% والتدريب التربوي 45% , من الجدول (41) الخاص برفع قدرات اعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريب في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية التي شملتها الدراسة يتضح ان منظومة التعليم والتدريب المهني التابعة للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية اقل اكتراثا بتدريب اعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريب مقارنة بالجهات التابعة للقطاع الحكومي حيث كانت نسبة اعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على تدريب 2% من مجموع اعضاء هيئة التدريس في جهات التعليم المهني الخاص , و 42% دورات اعضاء هيئة التدريس في القطاع الخاص تخصصية و 48% تربوية , وكانت ذات النسبة 180% اي ان عضو هيئة التدريس في التعليم المهني التابع للقطاع العام يحصل على دورة واحدة واكثر من تلثهم يحصل على دورتين في كل عام , بينما في القطاع الخاص قد لا يحصل إلا على دورة واحدة خلال عمره الوظيفي , ومن بيانات الجدول (20) يتضح ان نسبة اعضاء هيئة التدريب بجهات التعليم المهني في القطاع الخاص ممن حصلوا على تدريب تخصصي 45% نسبة الى العدد الكلي لمن تم تدريبهم في عام 2010 و 55% حصلوا على فرص تدريبية تربوية لرفع قدراتهم.

اما في مملكة البحرين فان نسبة اعضاء هيئة التدريس اللذين حصلوا على تدريب نسبة الى عددهم الكلي بلغت 53% , وبلغت نسبة من حصلوا على تدريب تخصصي من بين من تم تدريبهم 15% , وبلغت نسبة الدورات التربوية 85% , ولم تذكر منظومة التعليم المهني اي بيانات عن هيئة التدريب ربما لتواضع فرص تدريبهم , ولم تذكر جهات التعليم المهني في القطاع الخاص في مملكة البحرين اي بيانات عن تدريب اعضاء هيئة التدريس والتدريب مما يشير الى انعدامها او محدوديتها .

جدول (19) رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس والمدربين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني[1]

الدولة	السعودية							
الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والمدربين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام								
	أعضاء هيئة التدريس في عام 2010			أعضاء هيئة التدريب في عام 2010				
المستوى التدريب التعليمي	العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس	العدد الكلي لمن حصلوا على تدريب	عدد الذين حصلوا على تدريب تخصصي	عدد الذين حصلوا على تدريب تربوي	العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريب	العدد الكلي لمن حصلوا على تدريب	عدد الذين حصلوا على تدريب تخصصي	عدد الذين حصلوا على تدريب تربوي
تعليم مهني	507	916	396	520	2475	7990	4390	3600
تدريب مهني	نفس المدربين بالتعليم التقني والتعليم المهني (مشترك)							
تعليم تقني	1216	775	361	414		9535	5420	4115
الدولة	البحرين							
	أعضاء هيئة التدريس في عام 2010					أعضاء هيئة التدريب في عام 2010		

تعليم مهني	505	268	40	228	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر
تدريب مهني	272	2	2		لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر
تعليم تقني	100	24		24	86	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر

الدولة	فلسطين							
	أعضاء هيئة التدريس في عام 2010				أعضاء هيئة التدريب في عام 2010			
تعليم مهني	306	306	لم تذكر	لم تذكر	223	170	60	120
تدريب مهني	107	107	لم تذكر	لم تذكر	50	85	45	55
تعليم تقني	198	198	لم تذكر	لم تذكر	3	95	40	95

ومن خلال بيانات الجدول (20) فان جهات التعليم التقني التابعة للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية لم تعير اهتمام بالتدريب لأعضاء هيئة التدريس حيث بلغت نسبة من حصلوا على تدريب خلال عام 2010 بحدود 3% و 63% من دوراتهم كانت تربوية , وبلغ عدد من حصلوا على فرص تدريبية من اعضاء هيئة التدريب 630 مدرب ونسبة من حصلوا على تدريب تخصصي 48% و 52% حصلوا على دورات تربوية .

وعدد اعضاء هيئة التدريس في جهات التعليم التقني في القطاع العام في دولة فلسطين 536 تدريسي حصل 574 تدريسي على دورات تدريبية وبلغت النسبة 107% اي ان كل عضو هيئة تدريس حصل على دورة تدريبية في السنة وسبعة منهم حصل على دورتين .

جدول (20) رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس والمدربين في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص[1]

الدولة	السعودية							
الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والمدربين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص								
	أعضاء هيئة التدريس في عام 2010				أعضاء هيئة التدريب في عام 2010			
المستوى التعليمي	العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس	العدد الكلي لمن حصلوا على تدريب	عدد الذين حصلوا على تدريب تخصصي	عدد الذين حصلوا على تدريب تربوي	العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريب	العدد الكلي لمن حصلوا على تدريب	عدد الذين حصلوا على تدريب تخصصي	عدد الذين حصلوا على تدريب تربوي
تعليم مهني	1513	40	17	23	لم تذكر	150	68	82
تدريب مهني		-	-	-		-	-	-
تعليم تقني	1396	38	14	24		630	301	329
الدولة	البحرين							
تعليم مهني	لايوجد							
تدريب مهني								
تعليم تقني								
الدولة	فلسطين							
تعليم مهني	24	84	لم تذكر		84			
تدريب مهني	43	78	لم تذكر	لم تذكر	78			
تعليم تقني	536	574	لم تذكر	لم تذكر	567			

وفي دولة فلسطين فان كل عضو هيئة تدريس حصل على دورة تدريبية خلال العام 2010 , وحصل 76% من اعضاء هيئة التدريب على فرص تدريبية , وبلغت نسبة الدورات التخصصية 35% والدورات التربوية 65% , وفي دولة فلسطين يحصل عضو هيئة التدريس في جهات التعليم المهني في القطاع الخاص على ثلاثة دورات في السنة ونصفهم يحصل على اربعة دورات , اما في دولة فلسطين فان عضو هيئة التدريس في التدريب المهني بجهات القطاع الخاص يحصل على دورة واحدة كحد ادنى في السنة و 81% منهم يحصل على دورتين .

يستنتج مما تقدم ان المملكة العربية السعودية تولي اهمية كبيرة لتطوير قدرات العاملين بالتعليم والتدريب المهني والتقني وتهتم اكثر بتطوير المهارات التخصصية بالإضافة الى رفع قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب بوسائل التعليم والتدريب وهذا ينعكس على جودة مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني

والتقني , كما يحضى اعضاء هيئة التدريس والتدريب بنمظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في كل من دولة فلسطين ومملكة البحرين باهتمام لتطوير قدراتهم , ويستنتج ايضا ان جهات التعليم والتدريب المهني والتقني اقل اهتماما بتطوير قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب مقارنة بجهات القطاع العام .

المبحث الثالث : واقع التخطيط الاستراتيجي والبحث العلمي ومصادر التمويل

المطلب الاول : التخطيط الاستراتيجي للتعليم والتدريب المهني والتقني

من الجداول (21) [1] و (22) [1] و (23) [1] يتضح ان المملكة العربية السعودية اعدت خطة استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني للفترة من 2008- 2030 وتتصف الخطة بالمنهجية والعلمية من حيث الاهداف والمشروعات والوسائل والتمويل والتقويم والرقابة , وتم تحقيق مشروعات الخطة وفق ما مخطط لها للأعوام الماضية , ويعتمد تمويل الخطة على التمويل الحكومي 100% , ومن خلال بيانات الجدول (30) يتضح ان القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية يشارك في إعداد الاهداف والمشروعات وإعداد معايير تقويم الخطة ومعالجة انحرافات الخطة إلا انه لا يشارك بالتمويل والتقويم .

ومن بيانات الجدول (24) (1) والخاص بالخطة الإستراتيجية للتعليم التقني في سلطنة عمان يتضح بوجود خطة استراتيجية وطنية فترتها من 2005 إلى 2011 , وتمول بالاعتماد على التمويل الحكومي 100% , ***ولا يوجد دور واضح*** للقطاع الخاص في سلطنة عمان .

ووفق بيانات الجداول (25, 26, 27, 28, 29, 30) (1)يتضح بوجود خطة للتعليم والتدريب المهني والتقني في مملكة البحرين امدها 3 اعوام من 2010 إلى 202012 وتمول من قبل الحكومة ***ولا يوجد دور يذكر*** لأصحاب الإنتاج والخدمات والمجتمع المدني في مملكة البجرين .

يتضح من الجدولين(31, 32) ان منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في دولة فلسطين تعمل وتنمو بموجب خطة استراتيجية بدء العمل بها من عام 2010 , ويعتمد تمويل الخطة على تمويل حكومي يتراوح ما بين 75%-10% , والدول المانحة بنسبة 25%-90% حسب طبيعة كل مشروع , ووفقا لبيانات الجدول (30) ***يشارك القطاع الخاص في دولة فلسطين بإعداد اهداف ومشاريع الخطة ولا يساهم بتمويلها وتقويمها ومعالجة انحرافاتها.***

المطلب الثاني : مصادر التمويل للتعليم والتدريب المهني والتقني :

من بيانات الجدول (33) يعتمد تمويل التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام على التمويل الحكومي بنسبة 100% في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان , وفي دولة فلسطين يمول التعليم المهني بنسبة 70% تمويل حكومي و 30 % موارد ذاتية , ويمول التدريب المهني تمويل حكومي بنسبة 100% , ويمول التعليم التقني في القطاع الحكومي لدولة فلسطين بنسبة 50% تمويل حكومي و 50% موارد ذاتية, ويمول التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص للدول التي شملتها الدراسة بالاعتماد على مواردة بنسبة 100% .

جدول (33) مصادر التمويل لسنة 2010م[1]

المستوى التعليمى	السعودية					
	جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع العام			جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع الخاص		
	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبة التمويل من القطاع الخاص	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبةالتمويلمن القطاع الخاص
تعليم مهنى	100%	=	=	=	100%	=
تدريب مهنى	100%	=	=	=	100%	=
تعليم تقنى	100%	=	=	=	100%	=
المستوى التعليمى	سلطنة عمان					
	جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع العام			جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع الخاص		
	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبة التمويل من القطاع الخاص	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبة التمويل من القطاع الخاص
تعليم مهنى	=	=	=	=	=	=
تدريب مهنى	=	=	=	=	=	=
تعليم تقنى	=	=	=	=	=	=
المستوى التعليمى	البحرين					
	جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع العام			جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع الخاص		
	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبة التمويل من القطاع الخاص	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبةالتمويلمن القطاع الخاص
تعليم مهنى	100%	=	=	=	=	=
تدريب مهنى	100%	=	=	=	=	=
تعليم تقنى	100%	=	=	=	=	=
المستوى التعليمى	البحرين					
	جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع العام			جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع الخاص		
	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبة التمويل من القطاع الخاص	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبةالتمويلمن القطاع الخاص
تعليم مهنى	100%	=	=	=	=	=
تدريب مهنى	100%	=	=	=	=	=
تعليم تقنى	100%	=	=	=	=	=
المستوى التعليمى	فلسطين					
	جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع العام			جهات التعليم والتدريب المهني والتقني فى القطاع الخاص		
	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبة التمويل من القطاع الخاص	نسبة التمويل الحكومى	نسبة التمويل الذاتى	نسبةالتمويلمن القطاع الخاص
تعليم مهنى	70%	30%	=	=	100%	=
تدريب مهنى	100%	-	=	=	100%	=
تعليم تقنى	50%	50%	=	=	100%	=

يستنتج مما تقدم عدم مساهمة اصحاب العمل والخدمات والمجتمع المدني بتمويل منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين .

المطلب الثالث : البحث العلمي في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

من معاير جودة التعليم التقني ان ينجز كل عضو هيئة تدريس بحث واحد على الاقل خلال السنة الدراسية ، وان من مستلزمات الانجاز هو نشر او قبول نشر البحث في مجلة علمية متخصصة محكمة ومعترف بها

جدول (34)البحث العلمي بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني افي القطاعين الحكومي والخاص في عام 2010[1]

الدولة	عدد الابحات المخططة	عدد الابحاث المنفذة	عدد المؤلفات المخططة	عدد المؤلفات المخططة
المملكة العربية السعودية	10	8	0	0
مملكة البحرين	4	4	0	0
سلطنة عمان	لم تذكر بيانات	لم تذكر بيانات	لم تذكر بيانات	لم تذكر بيانات
دولة فلسطين	لم تذكر بيانات	لم تذكر بيانات	لم تذكر بيانات	لم تذكر بيانات

المصدر : بيانات الجدولين (39 , 40) بالمرفقات

من الجدول (34) يتضح ان جميع الدول العربية التي شملتها الدراسة لم تعير اهمية للبحث العلمي في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاعين الحكومي والخاص . وهذا احدى مؤشرات ضعف التواصل المعرفي ونمطية المعلومات المعلومات المعرفية وضعف التواصل مع التطورات التقنية التي تنعكس سلبيا على ضعف المخرجات التعليمية والتدريبية والمساهمات في حل مشكلات اصحاب العمل والخدمات , ويؤشر ايضا انها منظومة مستهلكة وغير منتجه للمعرفة التطبيقية .

المبحث الرابع : هيكلية القوى العاملة وموائمة مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

المطلب الاول : تركيبة القوى العاملة

اليات سوق العمل تعتمد على العرض الذي يمثله الباحثين عن العمل والطلب الذي يمثلة اصحاب الإنتاج والخدمات بقطاعاته المختلفة , وان المصدر الاساسي لعرض القوى العاملة هو مخرجات التعليم بعد ان تقلصت فرص العمل التقليدية التي تعتمد على الجهد البدني , وازدادت فرص العمل التي تعتمد المعرفة الذهنية والمهارات المهنية والتقنية في ادارة وتشغيل وصيانة وسائل الإنتاج والخدمات , ولذا كلما كانت مخرجات التعليم متوائمة مع كمية ونوع طلب السوق كلما اقبل اصحاب الإنتاج والخدمات على شراء حاجتهم من القوى العاملة من السوق الوطنية وهذا يعني توظيف الموارد البشرية وتقليص حجم البطالة , وبعكسه سيلجأ اصحاب الإنتاج والخدمات إلى اسواق عمل خارجية لتوريد عمالة , ويؤدي ذلك الى بطالة احتكاكية أي توفر فرص عمل مع وجود بطالة بقوة العمل , ويحصل هذا النوع من البطالة عندما تكون مخرجات التعليم تعد تخصصات لا يوجد طلب عليها او ان تخصصاتها تتوافق مع طلب السوق إلا ان جودتها لا تؤهلها للعمل , وهناك نوع اخر من البطالة عندما يكون العرض اعلى من الطلب وهذا يعالج بتوظيف للموارد المعطلة في الاقتصاد او زيادة كفائة استخدامها للوصول إلى خلق فرص عمل تمتص الباحثين عن العمل .

سعت الدول العربية الى تحقيق هيكل للعمالة وفق المخطط رقم(1) والذي اقرته الدول الاوربية عام 1960 وتغير مع نهاية القرن العشرين، الا إن الدول العربية لم تستطع تحقيقه لأسباب عديدة منها الأولوية التي ***أعطتها للتعليم الأكاديمي على حساب التعليم التقني والمهني*** مما أدى إلى الزيادة في فئة الاختصاصين (الحاصلين على البكالوريوس) على أصحاب المهارات الفنية المتوسطة (خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني) انعكس على ***بروز ظاهرة البطالة المقنعة والهجرة ، وذلك لان نقل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها***

واستثمارها للنهوض بمستوى العمل والإنتاج تحتاج إلى تنمية الموارد البشرية الفنية المدربة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا وتكييفها مع حاجات التنمية [4].

المخطط رقم(1)

هرم القوى العاملة التقليدي

المؤهل الدراسي

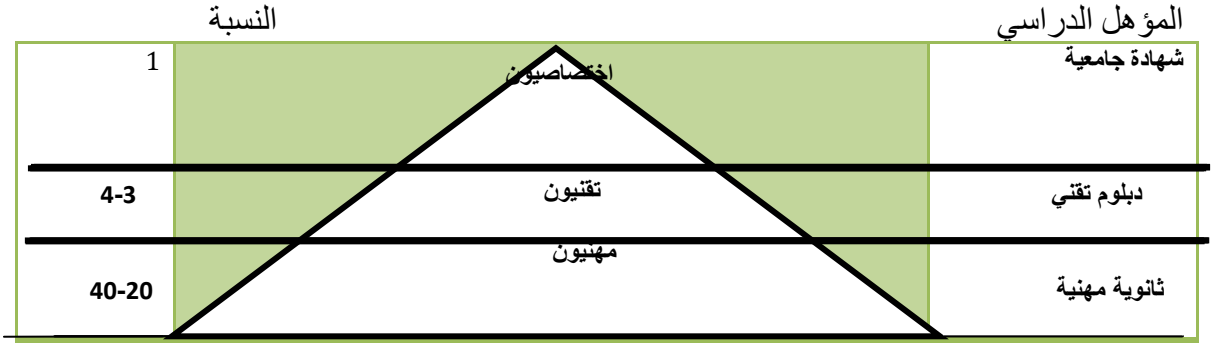

حدثت تطورات كبيرة في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام 1985 ادى الى تغير الأساليب التقليدية المتبعة في إنتاج السلع والخدمات بشكل كبير وتحولت إلى أنظمة آلية تعمل ذاتياً ، وازداد الاهتمام عالمياً بتأثيرات التقدم التقني في مجال العمل وهذا يعني أن العلاقة بين المعرفة والعلوم والتقنية وبين الآلة وأسس الإنتاج سوف تتغير ، وسينتقل العاملين بالتقنيات من مهنة الى اخرى 6-7 مرات خلال حياتهم العملية [7].

وان نوع ومهن العمالة سيتغير وفق المخطط رقم (2) حيث ستنخفض نسب الاختصاصين والمهنين وتزداد نسبة التقنين [4].

المخطط رقم(2) النموذج البيضوي لهيكل الموارد البشرية الالفية الثالثة

المؤهل الدراسي

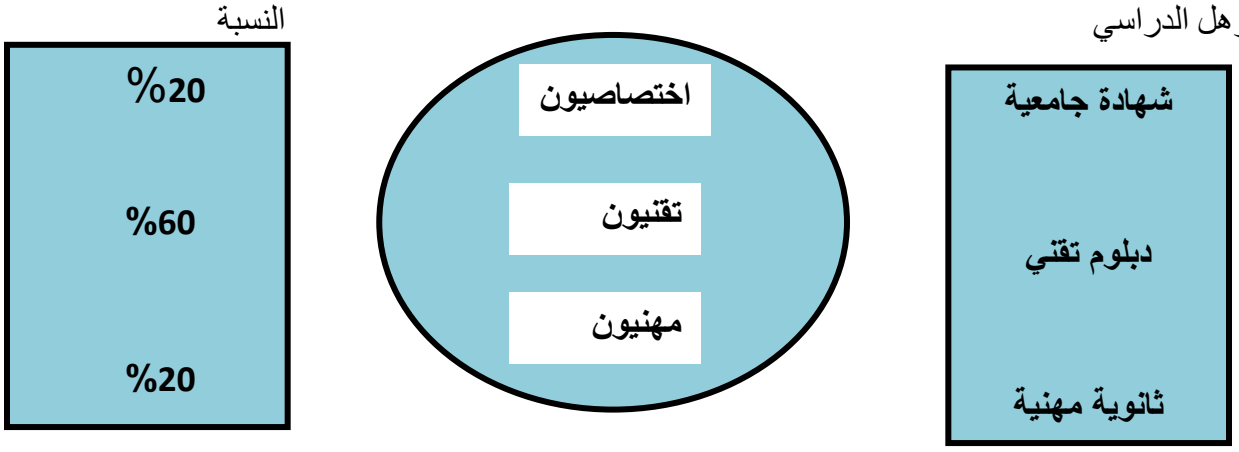

وتنبأت الدول المتقدمة وبالذات الأوروبية بما سيحدث في الالفية الثالثة منذ العام 1987م واعدت الخطط والسياسات لتكوين راس المال البشري للاختصاصين والباحثين والتقنين والمهنين لمواجهة هذه التحديات ،

وعقدت منظمة اليونسكو مؤتمر دولي حول التعليم والتدريب المهني والتدريب ووضعت خطة عمل دولية للنهوض بالتعليم والتدريب المهني والتقني وانشات وكالة جديدة أطلق عليها (UNEVOC) ومنذ ذلك الحين طرح المشروع عدة برامج لتبادل الخبرات والآراء بين صناع القرار في الدول المعنية من جهة والأطراف الممولة لعملية التدريب ركزت على ابتكار الطرق والأساليب وتحسين نظام التعليم المهني ومد جسور التعليم والتدريب للجميع وإصلاح العملية التعليمية وتفعيل مشاركة حقل العمل في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وإتاحة فرص العمل على النطاقين الدولي والإقليمي[7]).

ورغم الأحداث المتسارعة للتغيرات التقنية في كل المجالات وانتهاء العقد الاول للالفية الثالثة فان مخرجات التعليم في الوطن العربي لاتزال غالبيتها من الاختصاصين ونسبة العلوم التطبيقية منهم 20% بينما تصل الى 44% في ماليزيا وكوريا وأكثر من ذلك في الدول الصناعية المتقدمة [2] .

ولم تحظى منظومات التعليم والتدريب التقني والمهني بالاصلاحات الراسية والافقية والحاكمية لتمكينها من تجاوز او تقليص الفجوة بين المخرجات الكمية والنوعية وواقع المهن والمهارات في سوق العمل، ومما بزيد الامر تعقيدا ان الدول العربية مستوردة للتقنية وهذا يعني مضاعفة الحاجة الى التدريب ، ومن الخبرة نجد ان الفجوة الزمنية لرفع قدرات مخرجات التعليم في الدول العربية تاخرت بحدود ربع قرن عن الدول المتقدمة والاسيوية لمواجهة التحديات وهذا سيؤدي الى تفاقم معدلات البطالة والبطالة المقنعة واستمرار اشغال غالبية فرص العمل المتاحة بالعمالة الاجنبية خصوصا في الدول العربية المصدرة للاستثمار ، وازاء هذا الواقع فان ضرورة تبني القطاع الخاص للتعليم والتدريب المهني والتقني اصبح ضرورة وطنية وقومية لان القطاع العام حقق هذا الواقع الغير مرضي عنه على مدى قرن من الزمن .

يوضح الجدول 35 واقع هيكل القوى العاملة في الدول العربية التي تظمنتها الدراسة وفقا لمؤهلاتهم التعليمية وقد تم جمع معلومات هذا الجدول من عينة لاصحاب الاعمال والخدمات ضمن القطاع الخاص لكل دولة عربية على حدة , ومن هذا الجدول تم اشتقاق جدول يمثل نسبة القوى العاملة لمجتمع العينة لكل القطاعات في كل دولة وفق المؤهلات التعليمية وكذلك على مستوى العينة في كل قطاع .

جدول (35) تركيبة القوى العاملة في القطاع الخاص وفقا لمؤهلاتها[1]

السعودية							
اسم القطاع	عدد حملة الشهادات العليا	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد العمالة الماهرة			عدد العمالة غير الماهرة	المجموع
				شهادة تعليم مهني	شهادة تدريب مهني	شهادة حرفية		
صحي	577	415	745	88	53	81	241	2200
زراعي	13	612	1014	318	310	1085	2600	5952
صناعي	6	63	81	32	43	26	269	520
خدمى	3	24	26	42	6	24	163	288
البحرين								
القطاع	عدد حملة الشهادات العليا	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد العمالة الماهرة			عدد العمالة غير الماهرة	المجموع
				شهادة تعليم مهني	شهادة تدريب مهني	شهادة حرفية		
صناعى	125	740	1585	1555	32	2	204	4243
اتصالات	131	534	183	63	-	116	35	1062
تجارى	4	21	47	7	6	15	9	109
تجزئة وخدمات	12	30	70	-	-	-	-	112
إدارة وتشغيل الموانى	8	40	71	255	56	-	-	430
فلسطين								

اسم القطاع	عدد حملة الشهادات العليا	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد العمالة الماهرة			عدد العمالة غير الماهرة	المجموع
				شهادة تعليم مهني	شهادة تدريب مهني	شهادة حرفية		
صناعى	4	106	81	75	58	88	808	1220
زراعي	2	9	4	16	3	2	56	92
خدمى/سياحى	13	41	57	55	21	65	113	365
تجارى	8	26	5	17	15	24	50	137

سلطنة عمان

اسم القطاع	عدد حملة الشهادات العليا	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد العمالة الماهرة			عدد العمالة غير الماهرة	المجموع
				شهادة تعليم مهني	شهادة تدريب مهني	شهادة حرفية		
صحي	577	415	745	88	53	81	241	2200
زراعي	13	612	1014	318	310	1085	2600	5952
صناعي	6	63	81	32	43	26	269	520
خدمى	3	24	26	42	6	24	163	288

من بيانات الجدول (35-أ) والمتعلق بتركيبة القوى العاملة في القطاع الخاص فان تركيبة القوى العاملة وفقا لعينة الدراسة التي شملت عدد من القطاعات في المملكة العربية السعودية والتي تم احتساب نسب العاملين منها وفق مؤهلاتهم التعليمة وحسب القطاعات وكما مبين بالجدول (35 أ) ومنه يتضح ان معدل النسبة العامة في سوق عمل المملكة تتوزع بين : 6.9% شهادات عليا , 12.8% شهادات جامعية , 21.5% دبلوم تقني , 5.5% تعليم مهني , 4.7% تدريب مهني , 13.8 % تدريب حرفي اي 45.5% مؤهلاتهم من مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني , 37.7% عمالة غير ماهرة , وتختلف هذة النسب في القطاعات الانتاجية والخدمية فمثلا في قطاع الصحة نسب تركيبة القوى العملة 26% شهادات عليا , 19% تقريبا شهادات جامعية , 39% تقريبا دبلومات تقنية , وفي القطاع الزراعي 0.2% شهادات عليا , 10% تقريبا شهادات جامعية , 17% دبلومات تقنية .

وبصورة عامة يوضح الشكل (1) مؤشرا لهيكل العمل حسب المؤهلات التعليمية ونسب القبول في مستويات التعليم المختلفة والتي تعكس تلك النسب العامة مؤشرات للمؤهلات التعليمية للطلب على القوى العاملة في سوق العمل للمملكة العربية السعودية ,و وفقا لتلك النسب العامة فان نسبة حجم الطلب على جملة الشهادات الجامعية والباحثين والبالغ 20% تقريبا يقابله قبول في الجامعات بنسبة 68.3%, وذات النسبة للتعليم التقني, وطلب بنسبة 26% على اصحاب المؤهلات المهنية والحرفية, والمؤشر الذي توصلت اليه الدراسة ان هيكل الطلب على القوى العاملة في المملكة العربية السعودية يتكون من هو 1 جامعي : 2.5 تقني ومهني وحرفي تقريبا(1 جامعي :1 تقني + 0.5 مهني +1 حرفي) وكما مبين بالشكل , وهذا الهيكل هو الاقرب الى هيكل القوى العاملة في الالفية الثالثة ومنه يستدل تطور الاقتصاد في المملكة .

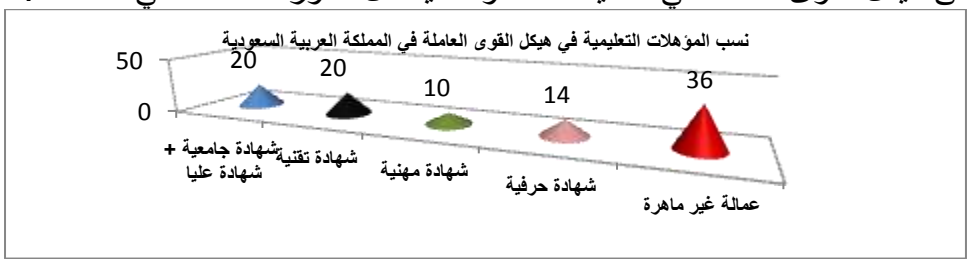

المصدر بيانات الجدول 35

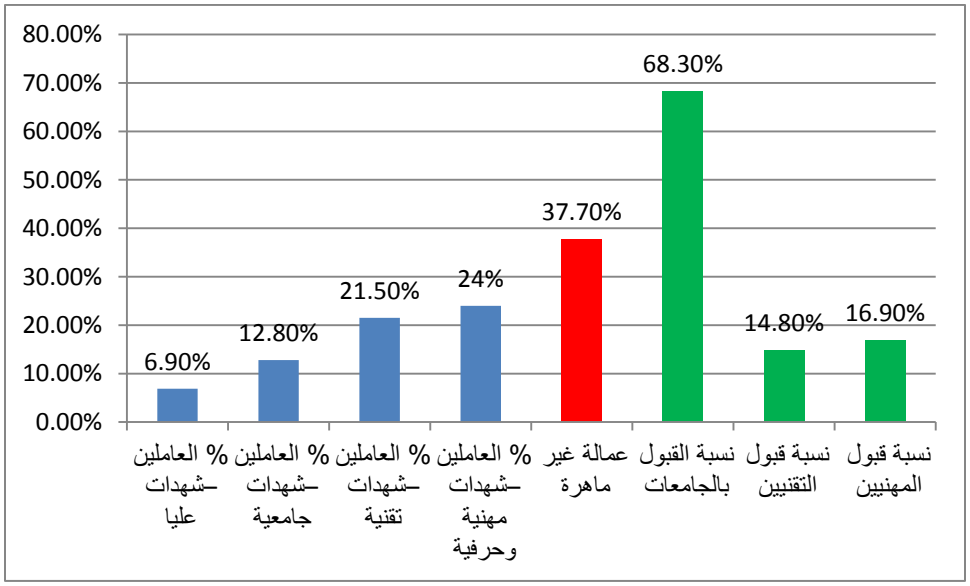

المصدر جدول 35-ا شكل (1) يوضح نسب القوى العاملة حسب المؤهلات التعليمية ونسب القبول بالتعليم في المملكة العربية السعودية

جدول 35-أ التركيبة المهنية والتعليمية للقوى العاملة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية

اسم القطاع	عدد حملة الشهادات العليا	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد العمالة الماهرة			عدد العمالة غير الماهرة	المجموع
				شهادة تعليم مهني	شهادة تدريب مهني	شهادة حرفية		
صحي	577	415	745	88	53	81	241	2200
النسبة إلى إجمالي العاملين في قطاع االصحة	26.2272727	18.8636364	33.8636364	4	2.40909091	3.68181818	10.9545455	
زراعي	13	612	1014	318	310	1085	2600	5952
النسبة إلى إجمالي العاملين في قطاع الزراعة	0.21841398	10.2822581	17.0362903	5.34274194	5.20833333	18.2291667	43.6827957	
صناعي	6	63	81	32	43	26	269	520
النسبة إلى إجمالي العاملين في قطاع االصناعة	1.15384615	12.1153846	15.5769231	6.15384615	8.26923077	5	51.7307692	
خدمي	3	24	26	42	6	24	163	288
النسبة إلى إجمالي العاملين في قطاع الخدمات	1.04166667	8.33333333	9.02777778	14.5833333	2.08333333	8.33333333	56.5972222	
المجموع	626.59953	1155.2613	1932.4768	495.49659	427.88666	1242.911	3379.3681	8960
معدل النسبة العامة للعمالة	6.9932984	12.893541	21.567822	5.5300958	4.7755207	13.871774	37.716162	
نسب القبول للتعليم الجامعي والتقني والمهني والتدريب المهني في سنة 2010 في المملكة العربية السعودية		نسبة المقبولين بالتعليم الجامعي من إجمالي المقبولين بالجامعي والتقني والتدريب المهني	نسبة المقبولين بالتعليم التقني من إجمالي المقبولين بالجامعي والتقني و والتدريب المهني التعليم	نسبة المقبولين بالتعليم المهني من إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي والتقني والتعليم والتدريب المهني	نسبة المقبولين بالتدريب المهني من إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي والتقني والتعليم والتدريب المهني			
		% 68.3	%14.8	%2.5	%14.4			

المصدر : بيانات الجدول (35 , 12 أ)

وعند مقارنة نسب حجم القبول في التعليم الجامعي والتقني والمهني وفق خطة القبول في عام 2010 والمبينة بالجدول (12-أ) يتضح ان هناك فجوة بيين عرض مخرجات التعليم والطلب في سوق العمل , وهذا يعني وجود وظائف شاغرة للتقنين والمهنيين والحرفين وعجز في الوظائف لأصحاب الشهادات الجامعية , ولمعالجة هذا التشوه يتطلب اعادة النظر بسياسات القبول في التعليم الجامعي والتقني والمهني تؤدي الى قبول ثلاثة تقنيين ومهنيين وحرفيين :1 جامعي .

ومن الجدول (35-ب) والشكل (2)الذي يوضح التركيبة المهنية للقوى العاملة في مملكة البحرين تشير النسبة العامة لمؤهلات التعليمية للعاملين في سوق العمل وفق عينة البحث ان 4.7% من حملة الشهادات العليا واغلبهم في قطاعي الاتصالات والصناعة , و 22.9% من حملة الشهادات الجامعية , 32.8% من الحاصلين على شهادة الدبلوم التقني , و 34% تقريبا من المهنين , و 4% من العمالة غير الماهرة .

جدول 35 -ب التركيبة المهنية والتعليمية للقوى العاملة في سوق العمل في مملكة البحرين

القطاع	عدد حملة الشهادات العليا	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد العمالة الماهرة			عدد العمالة غير الماهرة	المجموع
				شهادة تعليم مهني	شهادة تدريب مهني	شهادة حرفية		
صناعى	125	740	1585	**1555**	**32**	**2**	**204**	**4243**
اتصالات	131	534	183	**63**	**-**	**116**	**35**	**1062**
تجارى	4	21	47	**7**	**6**	**15**	**9**	**109**
تجزئة وخدمات	12	30	70	**-**	**-**	**-**	**-**	**112**
إدارة وتشغيل الموانى	8	40	71	**255**	**56**	**-**	**-**	**430**
مجموع عينة العاملين وفق مؤهلاتهم التعليمية	280	1365	1956	**1880**	**94**	**133**	**248**	**5956**
انسبة العاملين بكل قطاعات العينة حسب مؤهلاتهم التعليمية إلى المجموع الكلي للعينة	4.70114171	22.9180658	32.8408328	**31.564809**	**1.5782404**	**2.2330423**	**4.16386837**	**100**

المصدر جدول 35

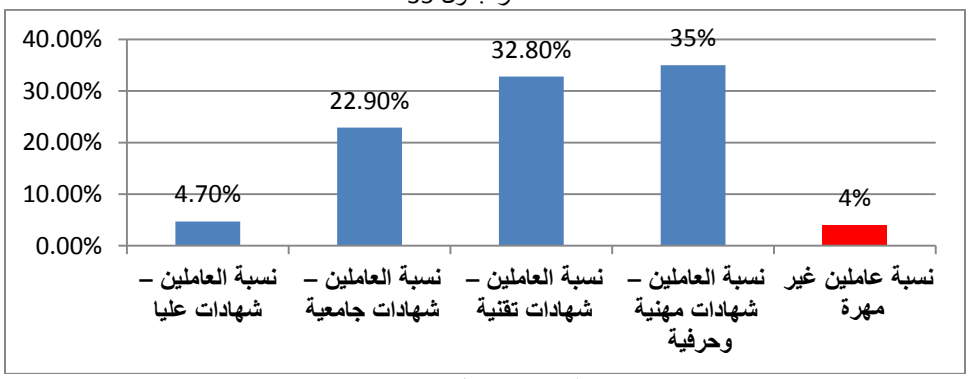

المصدر جدول 35-ب

شكل (2) يوضح نسب القوى العاملة حسب المؤهلات التعليمية في مملكة البحرين

تعكس تلك النسب مؤشرات لسوق العمل في مملكة البحرين حيث يتضح منها ان طلب اصحاب الإنتاج والخدمات ثلثه من حملة الشهادات العليا والشهادات الجامعية , وثلث تقريبا للتقنين , واكثر من ثلث للمهنيين والحرفين , ونسبة متواضعة للعمالة غير الماهرة بحدود 4% , وبهذا فان مؤشر هيكل العمل في مملكة البحرين ياخذ نسبة 1جامعي : 1 تقني + 1 مهني وحرفي , وهذا يعني ان توازن سوق العمل يتطلب توجيه سياسات التعليم بحيث تكون مخرجاتها والتي تمثل عرض العمل ثلثها من الجامعين وثلثين من التقنيين والمهنيين والحرفين .

ومن بيانات الجدول (35-ح) والمتعلق بهيكلية القوى العاملة حسب المؤهلات التعليمية في سلطنة عمان يظهر ان حجم الطلب لاصحاب الإنتاج والخدمات تتوزع نسبة بين 13% تقريبا لحملة الشهادات الجامعية , و 43% تقريبا للحاصلين على شهادات تقنية ومهنية وحرفية , وبحدود 37% تقريبا عمالة غير ماهرة , و 7% حملة شهادات عليا اغلبهم في قطاع الصحة .

جدول 44-ح التركيبة المهنية والتعليمية للقوى العاملة في سوق العمل في سلطنة عمان								
اسم القطاع	عدد حملة الشهادات العليا	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد العمالة الماهرة			عدد العمالة غير الماهرة	المجموع
				شهادة تعليم مهني	شهادة تدريب مهني	شهادة حرفية		
صحي	577	415	745	88	53	81	241	2200
%	26.22727273	18.86363636	33.86363636	4	2.409090909	3.681818182	10.95454545	
زراعي	13	612	1014	318	310	1085	2600	5952
%	0.218413978	10.28225806	17.03629032	5.342741935	5.208333333	18.22916667	43.6827957	
صناعي	6	63	81	32	43	26	269	520
%	1.153846154	12.11538462	15.57692308	6.153846154	8.269230769	5	51.73076923	
خدمي	3	24	26	42	6	24	163	288
%	1.041666667	8.333333333	9.027777778	14.58333333	2.083333333	8.333333333	56.59722222	
مجموع العينة حسب مؤهلاتهم التعليمية	599	1114	1866	480	412	1216	3273	8960
نسبة إجمالي العاملين حسب مؤهلاتهم التعليمية	6.9932984	12.893541	21.567822	5.5300958	4.7755207	13.871774	37.716162	
نسب القبول للتعليم الجامعي والتقني والمهني والتدريب المهني في سنة 2010 في سلطنة عمان		%68.8	%20.4		%10.6			

المصدر جدول 44

وبالمقارنة بين نسب معدلات حجم الطلب ونسب معدلات القبول بمستويات التعليم المناظرة والتي تمثل عرض القوى العاملة من تلك المستويات تظهر فجوة تمثل عجز بعرض مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني (بافتراض ان مدخلات القبول بالتعليم تقابلها بنفس الاعداد مخرجات التعليم), وفائض بمخرجات التعليم الجامعي وكما مبين بالشكل(3) لان نسبة القبول الجامعي تمثل 69% جامعي و 31% تقني ومهني وحرفي ومؤشرا الطلب على القوى العاملة وفقا لعينة الدراسة تتطلب 1 جامعي : 2.5 بين تقني ومهني وحرفي (1جامعي : 1 تقني + 0.5 مهني + 1 حرفي) , وهذا يعني ان سوق العمل في سلطنة عمان تحتاج توريد عمالة اجنبية ماهرة لتغطية العجز فيها وبالمقابل توجد بطالة لباحثين عن العمل من خريجي الجامعات مما يتطلب اعادة النظر بسياسات القبول بمستويات التعليم وتوجيهها نحو التعليم والتدريب المهني والتقني ليكون عدد المقبوليين بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني أكثر من ضعف المقبولين بالجامعات .

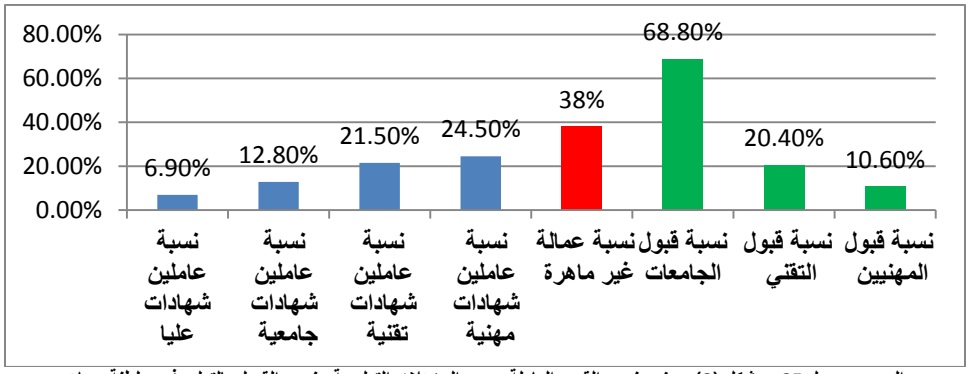

المصدر جدول 35-ح شكل (3) يوضح نسب القوى العاملة حسب المؤهلات التعليمية ونسب القبول بالتعليم في سلطنة عمان

اما في دولة فلسطين فان هيكل القوى العاملة وفقا لعينة البحث يتكون من النسب المبينة بالجدول (35- ج) 1.4% حملة شهادات عليا , و 10% من خريجي الجامعات , و 8.1% من الحاصلين على دبلوم تقني , و 14% تقريبا من خريجي التعليم والتدريب المهني , و 9.8% من المدربين تدريب حرفي , و56.6% عمالة غير ماهرة , وتؤشر تلك النسب المؤهلات التعليمية لنوع ونسبة حجم طلب اصحاب الإنتاج والخدمات في سوق العمل لدولة فلسطين من كل مستوى تعليمي من مخرجات التعليم , ومنها يتضح ان

الطلب على الايدي العاملة غير الماهرة كبير مصحوب بزيادة نسبة حجم المهنيين عن التقنيين مما يعني تقليدية وسائل تقنية الانشطة الانتاجية والخدمية , وكذلك ارتفاع نسبة خريجي الجامعات عن خريجي التعليم التقني يعني ان خريجي الجامعات يمارسون اعمال هي من مهام التقنيين .

وعند مقارنة نسب حجم القبول بمستويات التعليم بافتراض انها تمثل عرض العمل ونسب حجم هيكل سوق العمل وفقا لعينة الدراسة باعتبارها تمثل الطلب على القوى العاملة وفقا للمؤهلات التعليمية يتضح من الشكل (4) ان نسبة حجم القبول في التعليم الجامعي اكبر بكثير من نسبة حجم الطلب على خريجي الجامعات أي ان اغلب خريجي الجامعات (باختلاف التخصصات) ونصف خريجي التعليم التقني تقريبا لايجدون فرص عمل تناسب مؤهلاتهم , وفي نفس الوقت توجد فرص عمل تتطلب مؤهلات مهنية تزيد عن خريجي التعليم والتدريب المهني بنسبة 4% تقريبا .

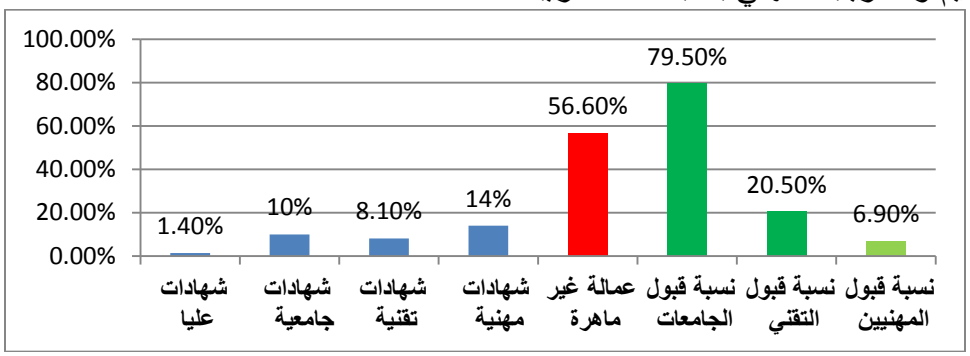

المصدر جدول 35-ج

شكل رقم (4) لتوضيح هيكل القوى العامل حسب المؤهلات التعليمية ونسب القبول في التعليم في دولة فلسطين

يتضح ان دولة فلسطين تهتم بتصدير قوى عاملة للخارج بسبب الظروف السياسية والاقتصادية واذا كان هذا الافتراض هو الاقرب للواقع يتطلب اعادة النظر بسياسات القبول لصالح زيادة مخرجات التعليم التقني والمهني أكثر من مخرجات الجامعات الاكاديمية لان فرص العمل المتاحة في السوق العربية (من خلال ما تم تضمينه في الدراسة) والتي يوجد فيها عجز بمخرجات التعليم الوطنية لتلك الدول تتمثل بمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني (تختلف باختلاف التخصصات)مصحوبة بفائض بمخرجات الجامعات (تختلف حسب التخصصات).

جدول 35-ج							دولة فلسطين	
المجموع	عدد العمالة غير الماهرة	عدد العمالة الماهرة			عدد حملة شهادة الدبلوم التقني	عدد حملة شهادة جامعية (بكالوريوس)	عدد حملة الشهادات العليا	اسم القطاع
		شهادة حرفية	شهادة تدريب مهني	شهادة تعليم مهني				
1220	808	88	58	75	81	106	4	صناعى
	66.2295082	7.21311475	4.75409836	6.14754098	6.639344262	8.68852459	0.32786885	%
92	56	2	3	16	4	9	2	زراعي
	60.8695652	2.17391304	3.26086957	17.3913043	4.347826087	9.7826087	2.17391304	%
365	113	65	21	55	57	41	13	خدمى/سياحى
	30.9589041	17.8082192	5.75342466	15.0684932	15.61643836	11.2328767	3.56164384	%
137	50	24	15	17	5	26	8	تجارى
	36.4963504	17.5182482	10.9489051	12.4087591	3.649635036	18.9781022	5.83941606	%
1814	1027	179	97	163	147	182	27	مجموع القوى العاملة في عينة الدراسة في دولة فلسطين
	56.61521	9.867696	5.347299	8.985667	8.103638	10.03308	1.488423	نسبة عينة البحث حسب مؤهلهم التعليمي
			نسبة المقبولين بالتدريب المهني من إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي والتقنى والتعليم والتدريب المهني	نسبة المقبولين بالتعليم المهني من إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي والتقنى والتعليم والتدريب المهني	نسبة المقبولين بالتعليم التقنى من إجمالي المقبولين بالجامعي والتقني والمهني والحرفي	نسبة المقبولين بالتعليم الجامعي من إجمالي المقبولين بالجامعى والتقنى والتعليم والتدريب المهني	نسب القبول للتعليم الجامعي والتقني والمهني والتدريب المهني في سنة 2010 في دولة فلسطين	

	%79.5	20.5	%4	%2.9			

المصدر جدول 35

يستنتج مما تقدم ان هيكل القوى العاملة بصورة عامة هو 1 جامعي : 3 تقني ومهنيحرفي (1 تقني + 1 مهني + 1 حرفي) , وان مؤشرات القبول في التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهني 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني وحرفي في الدول العربية التي شملتها الدراسة , أي ان سياسة القبول متعاكسة مع سوق العمل هذا بافتراض توافق التخصصات لمخرجات التعليم مع سوق العمل , وتقارب هيكل العمل وسياسات القبول في التعليم في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

المطلب الثاني : موائمة مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل

أكثر ما تستهدفه منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني هو الوصول إلى موائمة مخرجاتها مع الطلب على القوى العاملة من قبل سوق العمل , وظل هذا الهدف معيار لتقدم منظومات التعليم وتطورها والحكم على جودة مخرجاتها , ومع تزايد معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية وبصورة خاصة تلك المصدرة للبترول والتغير التقني بوسائل الإنتاج والخدمات والمنافسة العالمية بجودة السلع والخدمات , والنمو السكاني في الدول العربية المصاحب لمعدلات بطالة مرتفعة تصل إلى ضعف المعدل العالمي , ادت تلك المتغيرات إلى تزايد الطلب الكمي والنوعي على مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مصحوب بتراجع الطلب على خريجي الجامعات بسبب تغير هيكل الطلب في سوق العمل من الوظائف المكتبية إلى الوظائف المهنية في غالبيتها , وتزايد الانفاق الحكومي بصورة خاصة على انشاء مؤسسات للتعليم والتدريب المهني والتقني لمحاولة موازنة العرض والطلب للقوى العاملة الوطنية وتخفيض معدلات البطالة إلا ان معظم الجهود لم تستطع التغلب على تخفيض معدلات البطالة ولا التغلب على توريد العمالة الاجنبية من قبل اصحاب الإنتاج والخدمات بسبب ضعف موائمة مخرجات التعليم والتدريب المهني الوطنية لحاجة اصحاب العمل , وانبرت الجهات الحكومية والنقابات والمنظمات الوطنية بالدفاع عن جودة المخرجات , وبالمقابل استمر اصحاب العمل بتفضيل العمالة الاجنبية على الوطنية بدعوى ضعف موائمتها لحاجاتهم, وتاتي هذة الدراسة لتساهم في تحكيم الحقائق حول مدى صدقية الواقع لمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال استبيان ميداني لاصحاب العمل شمل عشرة منهم في كل دولة من الدول التي شملتها الدراسة ***(لم تتيسر البيانات للمملكة البحرين)*** وبعد تجميعها وتبوبها ومعالجتها بالجدول 3 تبين الاتي :

1. 40% من عينة الدراسة (10 من رجال الاعمال) في ***المملكة العربية السعودية*** يؤيدون ان اغلب مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني تتواءم مع احتياجات سوق العمل في حبن 30% منهم يعتقد ان قليل منها تتوائم مع سوق العمل , ويراى 30% عدم موائمتها , وفي دولة فلسطين (مجتمع العينة 22 من اصحاب العمل)فان نسبة 31% يرون موائمتها ويخالفهم 59% يعتقدون ان قليل منها يتوافق مع احتياجات سوق العمل .
2. وبخصوص مخرجات التخصصات ذات الطبيعة المهنية مثل التخصصات الهندسية والصحية ومدى تواءمها مع متطلبات سوق العمل يؤيد موائمتها 45 % ممن استطلعت ارائهم من عينة الدراسة في المملكة العربية السعوية ويعاكسهم بالرأي نفس النسبة ويرى 10% انها تتوافق قليلا مع احتياجات سوق العمل , ويرجح 56% من اصحاب الاعمال اللذين استطلعت ***ارائهم في دولة فلسطين*** ان قليل من تلك المخرجات تتوائم مع سوق العمل بينما 30% منهم يؤيد موائمتها لسوق العمل .

3 . يعتقد 50% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية بموائمة مخرجات التخصصات ذات الطبيعة الوظيفية مثل التخصصات الإدارية والمالية والاقتصادية مع متطلبات سوق العمل , و 40% منهم يظن ان قليل من تلك المخرجات يتوافق مع حاجة السوق , ولايتفق على موائمتها 10% ممن استطلعت ارائهم , وفي دولة فلسطين يرى 47% توافق تلك المخرجات مع سوق العمل , في

حين يعتقد 43% بان قليل من تلك المخرجات تتوائم مع حاجة سوق العمل , و 10% يرون انها لا تتوائم مع احتياجات سوق العمل .

4. وفي استطلاع رأي اصحاب العمل حول حجم مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني هل هو مساوي لحجم الطلب على القوى العاملة؟ كان راي عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية يؤيد 30% منهم ان غالبيتها تساوي حجم الطلب في حين يرى 30% ان قليل منها يساوي حجم الطلب , ويعتقد 40% منهم ان حجم العرض اقل من الطلب

5. وبخصوص معرفة هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟ يتضح ان من يؤيد توفر غالبتها لا يتعدى 20% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية بينما 80% يؤكد ان فليل منها غير متوفر في سوق العمل وهذا يعني شمولية التخصصات في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة , ولنفس التسائل يتفق 54% من عينة الدراسة في دولة فلسطين على ان غاليتها غير متوفر , ويرى 37% ان قليل منها غير متوفر .

6. . يرى 90% من عينة الدراسة في كل من المملكة العربية السعودية , دولة فلسطين 73%, سلطنة عمان 100% ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب يسبق العمل .

. يرى 90% من عينة الدراسة في كل من المملكة العربية السعودية , دولة فلسطين 73%, سلطنة عمان 100% ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب يسبق العمل .

7. . يرى 70% من عينة البحث في المملكة العربية السعودية ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل , ويعتقد 50% من عينة الدراسة في دولة فلسطين ان قليل من مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل.

جدول (36) تساؤلات للقطاع الخاص بشان مدى موائمة مخرجات التعليم المهني لسوق العمل فى السعودية وفلسطين[1]														
التساؤلات	المملكة العربية السعودية						دولة فلسطين						سلطنة عمان	
	غالبيتها	% غالبيتها	قليل منها	% قليل منها	لاتتواءم	% لا تتوائم	غالبيتها	% غالبيتها	قليل منها	% قليل منها	لاتتواءم	% لا تتوائم	%غالبيتها	% لا تتوائم
هل مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني تتواءم مع احتياجات سوق العمل؟	4	%40	3	%30	3	%30	7	%31	13	%59	2	%8		
هل مخرجات التخصصات ذات الطبيعة المهنية مثل التخصصات الهندسية والصحية تتواءم مع متطلبات سوق العمل ؟	5	%45	1	%9	5	%45	7	%30	13	%56	3	%13		
هل مخرجات التخصصات ذات الطبيعة الوظيفية مثل التخصصات الإدارية والمالية والاقتصادية تتواءم مع متطلبات سوق العمل ؟	5	%50	4	%40	1	%10	11	%47	10	%43	2	%8		
هل حجم مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني اقل أو أكثر من حجم الطلب على القوى العاملة؟	3	%30	3	%30	4	%40	6	%33	6	%33	6	%33		
هل مخرجات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب قبل العمل؟	9	%90	1	%10	0	0	17	%73	6	%26	0	0		
هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟	2	%20	8	%80	0	0	13	%54	9	%37	2	%8		
هل مخرجات التعليم والتدريب المهني تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل؟	7	%70	2	%20	1	%10	9	%40	11	%50	2	%9		

8. من تم استطلاع ارائهم من عينة الدراسة ***اتفقوا بنسبة 100%*** على موائمة غالبية مخرجات التدريب المهني والتعليم التقني مع معاير الموائمة التي اقترحتها الدراسة عدى ما يتعلق بالتسائل (هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟) فانهم يعتقدوا بعدم موائمته .

الفصل الثاني : دور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

تتعاظم متطلبات وأولويات الحكومات بالإنفاق في مجالات الغذاء والصحة والبنيات التحتية خصوصا بعد سلسلة من الازمات المالية التي بدئت تضرب الاقتصاد الدولي مع بدايات الالفية الثالثة ومنها الدول العربية , ولهذا تراجعت امكانيات الكثير من الدول العربية خصوصا الغير مصدرة للبترول من مواصلة انفاقها على التعليم , ولكون كلفة التعليم والتدريب المهني والتقني كبيرة مقارنة بالمستويات التعليمية الاخرى , والتغيرات التقنية بوسائل الإنتاج والخدمات التي يتواصل التحديث والتجديد فيها أدت إلى زيادة الطلب على القوى العاملة المهنية والتقنية أكثر من الاكاديمية مما جعل التعليم والتدريب المهني والتقني افضل المخارج لتخفيض معدلات البطالة تمكن الحكومات من تجاوز الكثير من الازمات , ولهذا ازدادت الدعوات للبحث عن موارد اخرى للتعليم والتدريب المهني والتقني لمساندة الدعم الحكومي ومنها اشراك اصحاب العمل والخدمات بالمساهمة في توفير مستلزمات التدريب التي تعتبر احدى أهم عناصر كلفة التعليم والتدريب المهني والتقني .

المطلب الاول : مشاركة القطاع الخاص بمستلزمات التدريب في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

من بيانات الجدول(37) والخاص بمشاركة القطاع الخاص بتوفير معدات الورش والمعامل لجهات التعليم والتدريب المهني والتقني ووفقا للبيانات المتاحة عن المملكة العربية السعودية بالجدول المشار اليه فان القطاع الخاص لا يشارك بجهات التعليم والتدريب المهني وله مشاركة مقدرة في التعليم التقني (برنامج الشراكات الإستراتيجية) حيث يشارك بنسبة 40% من معدات المعامل والورش ويقدم مشاركة بنسبة 70% من النماذج التدريبية بصيغة مخططات وأجهزة ومعدات حديثة ومستلزمات تشغيلية , و70% من حاضنات الإنتاج والخدمات للقطاع الخاص تقام ضمن جهات التعليم التقني في المملكة العربية السعودية.

اما مشاركة القطاع الخاص في سلطنة عمان فأنها تنحصر في التعليم التقني وتتمثل بالمشاركة بنسبة 1.5% من اجهزت ومعدات المعامل والورش , ونسبة 10% من النماذج التدريبية شارك بها القطاع الخاص , ونسبة 0.5% من الوسائل التعليمية المطلوبة في الورش والمعامل تم الحصول عليها كمساهمة من القطاع الخاص.

وتكاد تنعدم مشاركة القطاع الخاص في دولة البحرين في معامل وورش منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني واختصرت بمفردة واحدة تمثلت بمشاركته بنسبة 3% من معدات ورش ومعامل التعليم التقني في المملكة.

ولا توجد مشاركة تذكر للقطاع الخاص بدولة فلسطين في توفير معدات الورش والمعامل لمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني .

يستنتج مما تقدم ان القطاع الخاص لا يشارك بتوفير معدات المعامل والورش التدريبية للتعليم والتدريب المهني والتقني عدى (الشراكات الإستراتيجية) في المملكة العربية السعودية بنسبة تتراوح مابين 40%-70% , ومحدودية مشاركته في مملكة البحرين وسلطنة عمان وتنعدم مشاركته في دولة فلسطين .

جدول (37) مشاركة القطاع الخاص بمعدات للمعامل والورش التدريبية بمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني لسنة 2010[1]

السعودية			
نوع مشاركة القطاع الخاص	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتدريب المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم التقني
الأجهزة والمعدات للورش والمعامل التدريبية	-	-	%40
مخططات لنماذج تدريبية	-	-	%70
نماذج تدريبية لأجهزة ومعدات حديثة	-	-	%70
مستلزمات تشغيلية لمعدات المعامل والورش	-	-	%70
إنشاء حاضنات للإنتاج أو الخدمات	-	-	%75
توفير وسائل تعليمية	-	-	%0
أخرى(تذكر)	-	-	-
سلطنة عمان			
نوع مشاركة القطاع الخاص	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتدريب المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم التقني
الأجهزة والمعدات للورش والمعامل التدريبية			%1.5

مخططات لنماذج تدريبية			
نماذج تدريبية لأجهزة ومعدات حديثة			
مستلزمات تشغيلية لمعدات المعامل والورش			%10
إنشاء حاضنات للإنتاج أو الخدمات			
توفير وسائل تعليمية			%0.5
أخرى(تذكر)			
البحرين			
نوع مشاركة القطاع الخاص	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتدريب المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم التقني
الأجهزة والمعدات للورش والمعامل التدريبية	%0	%0	%3
مخططات لنماذج تدريبية	%0	%0	%0
نماذج تدريبية لأجهزة ومعدات حديثة	%0	%0	%0
مستلزمات تشغيلية لمعدات المعامل والورش	%0	%0	%0
إنشاء حاضنات للإنتاج أو الخدمات	%0	%0	%0
توفير وسائل تعليمية	%0	%0	%0
أخرى(تذكر)			
دولة فلسطين			
نوع مشاركة القطاع الخاص	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتدريب المهني	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع الأجهزة والمعدات بالتعليم التقني
الأجهزة والمعدات للورش والمعامل التدريبية	%0	%0	%0
مخططات لنماذج تدريبية	%0	%0	%0
نماذج تدريبية لأجهزة ومعدات حديثة	%0	%0	%0
مستلزمات تشغيلية لمعدات المعامل والورش	%0	%0	%0
إنشاء حاضنات للإنتاج أو الخدمات	%0	%0	%0
توفير وسائل تعليمية	%0	%0	%0

المطلب الثاني : مشاركة القطاع الخاص بتخطيط وتنفيذ التخصصات والبرامج التدريبية

يلاحظ من البيانات المتاحة بالجدول (38) ان القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية يساهم في لجان مراجعة المناهج للتعليم والتدريب المهني والتقني بنسبة 50% من عدد اعضاء اللجان التي تقوم بمراجعة المناهج وإعداد اهداف التخصصات والبرامج التدريبية , وبنسبة 80% من عدد اعضاء اللجان المكلفة بالتخطيط لتخصصات جديدة لمواجهة الطلب المتوقع بسوق العمل وتوصيف المهارات التي يؤهل لها الخريج , ويشارك القطاع الخاص بنسبة 30% من إعداد اللجان التي تقوم بإعداد الخطط التعليمية والتدريبية وتفاصيل المقررات وتقويم اداء الخريجين والتوجيه والإرشاد , وتستعين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني بعدد من العاملين في القطاع الخاص لإشراكهم بلجان إعداد الحقائب التعليمية تصل مشاركتهم إلى 40% من كل لجنة , وتعتمد منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية بنسبة 100% على خبراء القطاع الخاص في إعداد مناهج الكافيات الحدية .

جدول (38) مشاركة القطاع الخاص بتخطيط وتنفيذ التخصصات والبرامج التدريبية فى سنة 2010[1]

السعودية			
أنشطة المناهج والتخصصات وبرامج التدريب	**التعليم المهني**	**تدريب مهني**	**تعليم تقني**
	نسبة مشاركة أعضاء من القطاع الخاص إلى مجموع أعضاء كل لجنة	**نسبة مشاركة أعضاء من القطاع الخاص إلى مجموع أعضاء كل لجنة**	**نسبة مشاركة أعضاء من القطاع الخاص إلى مجموع أعضاء كل لجنة**
مراجعة المناهج للتخصصات	**%50**	**%50**	**%50**
اقتراح التخصصات الجديدة	**%80**	**%80**	**%80**
أعداد الخطة التعليمية للتخصصات	**%30**	**%30**	**%30**
أعداد المفردات للمقررات	**%30**	**%30**	**%30**
أعداد حقائب تدريبية	**%40**	**%40**	**%40**
أعداد الكافيات المهنية	**%100**	**%100**	**%100**
أعداد التوصيف المهني لمخرجات التخصصات	**%80**	**%80**	**%80**
أعداد أهداف التخصصات	**%50**	**%50**	**%50**
أعداد البرامج التدريبية لسوق العمل	**%50**	**%50**	**%50**
تقويم أداء الخريجين	**%30**	**%30**	**%30**
التوجيه والإرشاد	**%30**	**%30**	**%30**
أنشطة المناهج والتخصصات وبرامج التدريب		مملكة البحرين	
مراجعة المناهج للتخصصات	**%0**	**%0**	**%0**
اقتراح التخصصات الجديدة	**%0**	**%0**	**%0**

أعداد الخطة التعليمية للتخصصات	0%	0%	0%
أعداد المفردات للمقررات	0%	0%	0%
أعداد حقائب تدريبية	0%	0%	0%
أعداد الكافيات المهنية	0%	0%	0%
أعداد التوصيف المهني لمخرجات التخصصات	71%	0%	0%
أعداد أهداف التخصصات	0%	0%	0%
أعداد البرامج التدريبية لسوق العمل	80%	0%	0%
تقويم أداء الخريجين	0%	0%	0%
التوجيه والإرشاد	0%	0%	0%
أنشطة المناهج والتخصصات وبرامج التدريب	فلسطين		
مراجعة المناهج للتخصصات	25%	0%	40%
اقتراح التخصصات الجديدة	0%	0%	30%
أعداد الخطة التعليمية للتخصصات	0%	0%	40%
أعداد المفردات للمقررات	0%	0%	40%
أعداد حقائب تدريبية	0%	05	40%
أعداد الكفايات المهنية	0%	0%	0%
أعداد التوصيف المهني لمخرجات التخصصات	25%	25%	25%%
أعداد أهداف التخصصات	25%	0%	40%
أعداد البرامج التدريبية لسوق العمل	25%	05	40%
تقويم أداء الخريجين	0%	25%	60%
التوجيه والإرشاد	50%	25%	50%

ومن البيانات المتاحة عن مملكة البحرين في الجدول (38) يتضح ان مشاركة القطاع الخاص بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني معدومة الا في موضعين الاول المشاركة بنسبة 71% من عضوية لجان إعداد التوصيف المهني , ويشارك بنسبة 80% من اعضاء لجان إعداد البرامج التدريبية الموجة لسوق العمل وكلا الموضوعيين في التعليم المهني فقط .

وتنعدم في سلطنة عمان مشاركة للقطاع الخاص بأي من بنود الجدول (38).

اما في دولة فلسطين فان مشاركة القطاع الخاص لجهات التعليم المهني بنسبة 25% من اعضاء لجان مراجعة المناهج وأهدافها وإعداد التوصيف الوظيفي للمخرجات والبرامج الموجهة لسوق العمل و 50% من لجان الارشاد والتوجيه في التعليم المهني , ويشارك القطاع الخاص في عضوية لجان التدريب المهني بنسبة 5% لأعداد الحقائب التدريبية وإعداد البرامج الموجهه لسوق العمل , و 40% من اعضاء لجان مراجعة المناهج وإعداد الاهداف والخطط التعليمية ومفردات المقررات والحقائب التدريبية وبرامج التدريب الموجهة لسوق العمل في التعليم ألتقني ولا يشارك بأكثر من 30% من عدد اعضاء لجان التخطيط لتخصصات واعدة و 25% في عضوية لجان التوصيف المهني للخريجين و 60% بعضوية لجان تقويم الخريجين و 50% من اعضاء لجان التوجيه والإرشاد في التعليم التقني .

يستنتج مما تقدم ان المملكة العربية السعودية تعتبر افضل دولة ممن شملتها الدراسة اهتمت بدور القطاع الخاص في تجسير العلاقة مع جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مشاركة القطاع الخاص بمراجعة المناهج للتخصصات واقتراح التخصصات الجديدة وأعداد الخطة التعليمية للتخصصات وأعداد المفردات للمقررات وأعداد الحقائب التدريبية وأعداد الكفايات المهنية وأعداد التوصيف المهني لمخرجات التخصصات وأهدافها وأعداد البرامج التدريبية لسوق العمل وتقويم أداء الخريجين والتوجيه والإرشاد لضمان توافق مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل , وتليها بذلك دولة فلسطين , وضعف مؤشرات الشراكة مع القطاع الخاص في مملكة البحرين وسلطنة عمان وفق المؤشرات المشار اليها .

المطلب الثالث : **مشاركة القطاع الخاص بتنفيذ مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني**

جدول (39)مشاركة القطاع الخاص بتنفيذ مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني[1]

السعودية														
كبيرة =50% فأكثر ومتوسطة =اقل من 50-25% و قليلة =اقل من 25% و معدومة = لاتوجد مشاركة														
نوع مشاركة القطاع الخاص	**نسبة مشاركة خبراء من القطاع الخاص بساعات تنفيذ مناهج التعليم نسبة الى مجموع ساعات النشاط في سنة ( ) %**				**نسبة مشاركة خبراء من القطاع الخاص بساعات تنفيذ مناهج التدريب المهني نسبة الى مجموع ساعات النشاط في سنة ( ) %**				**نسبة مشاركة خبراء من القطاع الخاص بساعات تنفيذ مناهج التعليم التقني نسبة الى مجموع ساعات النشاط في سنة ( ) %**			
	كبيرة*	**متوسطة***	**قليلة***	**معدومة**	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**معدومة**	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**معدومة**
الساعات للمقررات النظرية			✓				✓			✓		
الساعات للمقررات العملية	✓				✓				✓			
ساعات اختبارات المقررات العملية	✓				✓				✓			
ساعات اختبارات مشاريع التخرج			✓				✓				✓	
ساعات برامج التدريب لسوق العمل		✓				✓				✓		
ساعات تدريب الطلبة في مواقع العمل		✓				✓				✓		

البحرين													
نوع مشاركة القطاع الخاص	**كبيرة***	**متوسطة***	**قليلة***	**معدومة***	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**معدومة**	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**معدومة**
الساعات للمقررات النظرية												
الساعات للمقررات العملية												
ساعات اختبارات المقررات العملية												
ساعات اختبارات مشاريع التخرج												
ساعات برامج التدريب لسوق العمل												
ساعات تدريب الطلبة في مواقع العمل												

فلسطين													
نوع مشاركة القطاع الخاص	**كبيرة***	**متوسطة***	**قليلة***	**معدومة***	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**معدومة**	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**معدومة**
الساعات للمقررات النظرية				X				X				X
الساعات للمقررات العملية			X				X					X
ساعات اختبارات المقررات العملية				X				X		X		
ساعات اختبارات مشاريع التخرج				X				X				X
ساعات برامج التدريب لسوق العمل			X				X					X
ساعات تدريب الطلبة في مواقع العمل		X					X			X		

من بيانات الجدول (39) والمتعلق بمشاركة القطاع الخاص بتنفيذ المناهج التعليمية والتدريبية في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , والتي تعد مؤشرات للدلالة على مزاوجة خبرة سوق العمل لإعداد مخرجات متوافقة معه يتضح من بيانات الجدول ان المملكة العربية السعودية افضل ممن تميزت بالمشاركة الفاعلة بتلك الشراكة من بين الدول التي شملتها الدراسة حيث يشارك خبراء من القطاع الخاص بتدريب الطلبة بنسبة لا تقل عن 50% من ساعات المقررات والاختبارات العملية في كل مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني , ومابين 50%-25% بساعات برامج التدريب الموجهة لسوق العمل وتدريب الطلبة في مواقع العمل ,
ويشارك القطاع الخاص بنسبة اقل من 25% بتنفيذ ساعات المقررات النظرية في التعليم والتدريب المهني وساعات مشاريع التخرج .

وفي مملكة البحرين تنعدم مشاركة القطاع الخاص بتنفيد المناهج بكل مستويات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني .
اما في دولة فلسطين فان دور القطاع الخاص بتنفيد مناهج التعليم والتدريب المهني معدومة في تنفيد المقررات النظرية , وتنعدم مشاركتة ايضا في الاختبارات العملية ومشاريع التخرج , ويشارك ما بين 50%-25% بساعات اختبارات المقررات العملية في التعليم التقني.
يستنتج مما تقدم ان القطاع الخاص لا يشارك بمستوى فاعل في متطلبات تنفيذ مناهج إعداد مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين , ويشارك بمستوى فاعل في المملكة العربية السعودية .

المطلب الرابع : مشاركة القطاع الخاص بتمويل انشطة التعليم والتدريب المهني والتقني

من الجدول (40) يتضح ان التعليم المهني لايحضى بدعم مالي او عيني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان (لم تدكر السلطنة أي بيانات في الجدول المشار اليه) .

ويحضى التعليم المهني في دولة فلسطين بتمويل جزئي لعدد من انشطتة بلغت نسبتها 38% من ميزانية عام 2010 مثل عقد الندوات وتحفيز الطلبة المتفوقين وهبات مالية وعينية وتمويل فرص تدريبية لاعضاء

جدول (40) مشاركة القطاع الخاص بتمويل غير مباشر لجهات التعليم والتدريب المهني والتقني سنة 2010[1]

جدول (40)ا لمملكة العربية السعودية(لا يوجد الا في الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص)			
التعليم المهني	تدريب مهني	تعليم تقني	
نوع التمويل الذي شارك به القطاع الخاص لسنة 2010	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع ميزانية سنة 2010	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع ميزانية سنة 2010	نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى مجموع ميزانية سنة 2010
منح حوافز للمتدربين في مواقع العمل			%90
تمويل برامج تدريبية لرفع قدرات العاملين بسوق العمل			%70
منح حوافز لجان متابعة الخريجين			%20
تمول أبحاث ودراسات لصالح سوق العمل			%20
تمويل مشاريع تخرج الطلبة			%80
تمويل خدمات استشارية لسوق العمل			%10
عقد اتفاقات لإنتاج سلع نهائية او وسيطة لصالحه			%0
منح هبات مالية او عينية			%80
تمويل عقد ندوات أو ورش عمل أو مؤتمرات تنظمها جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			%20
وقف ممتلكات لصالح جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			%10
إنشاء معامل للتدريب في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			%90
إنشاء ورش للتدريب في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			%90
إنشاء مناشط خدمية في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			%90
تمويل إسكان الطلبة في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			%90
دفع رسوم الدراسة لعدد من الطلبة المحتاجين			%80
تحفيز الطلبة المتفوقين			%70
تمويل فرص تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة المتفوقين			%80
البحرين			
منح حوافز للمتدربين في مواقع العمل			توجد مشاركة من القطاع الخاص في هذا البند ولكن لم يتم الحصول على نسب دقيقة
تمويل برامج تدريبية لرفع قدرات العاملين بسوق العمل			توجد مشاركة من القطاع الخاص في هذا البند ولكن لم يتم الحصول على نسب دقيقة
منح حوافز لجان متابعة الخريجين			
تمول أبحاث ودراسات لصالح سوق العمل			
تمويل مشاريع تخرج الطلبة			توجد مشاركة من القطاع الخاص في هذا البند ولكن لم يتم الحصول على نسب دقيقة
تمويل خدمات استشارية لسوق العمل			
عقد اتفاقات لا إنتاج سلع نهائية أو وسيطة لصالحه			
منح هبات مالية أو عينية			توجد مشاركة قليلة من القطاع الخاص في هذا البند ولكن لم يتم الحصول على نسب دقيقة
تمويل عقد ندوات أو ورش عمل أو مؤتمرات تنظمها جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			توجد مشاركة من القطاع الخاص في هذا البند ولكن لم يتم الحصول على نسب دقيقة
وقف ممتلكات لصالح جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			
إنشاء معامل للتدريب في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			
إنشاء ورش للتدريب في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			
إنشاء مناشط خدمية في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			
تمويل إسكان الطلبة في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني			
دفع رسوم الدراسة لعدد من الطلبة المحتاجين			توجد مشاركة من القطاع الخاص في هذا البند ولكن لم يتم الحصول على نسب دقيقة
تحفيز الطلبة المتفوقين			
تمويل فرص تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة المتفوقين			توجد مشاركة من القطاع الخاص في هذا البند ولكن لم يتم الحصول على نسب دقيقة
فلسطين			
منح حوافز للمتدربين في مواقع العمل	%1	%1	%5
تمويل برامج تدريبية لرفع قدرات العاملين بسوق العمل	%0	%0	%0
منح حوافز لجان متابعة الخريجين	%0	%0	%0
تمول أبحاث ودراسات لصالح سوق العمل	%0	%0	%0
تمويل مشاريع تخرج الطلبة	%0	%0	%0
تمويل خدمات استشارية لسوق العمل	%0	%0	%0
عقد اتفاقات لإنتاج سلع نهائية او وسيطة لصالحه	%2	%1	%2
منح هبات مالية او عينية	%2	%2	%0
تمويل عقد ندوات أو ورش عمل أو مؤتمرات تنظمها جهات التعليم والتدريب المهني والتقني	%25	%30	%25
وقف ممتلكات لصالح جهات التعليم والتدريب المهني والتقني	%0	%10	%0
إنشاء معامل للتدريب في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني	%0	%0	%0
إنشاء ورش للتدريب في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني	%0	%0	%0
إنشاء مناشط خدمية في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني	%0	%0	%0
تمويل إسكان الطلبة في جهات التعليم والتدريب المهني والتقني	%0	%0	%0
دفع رسوم الدراسة لعدد من الطلبة المحتاجين	%0	%0	%5
تحفيز الطلبة المتفوقين	%5	%3	%3
تمويل فرص تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة المتفوقين	%3	%5	%5
أخرى (تذكر)			

هيئة التدريس والطلبة المتفوقين .
ولا يوجد تمويل يذكر للتدريب المهني من القطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان .
ويحضى التدريب المهني بتمويل مالي ومادي غير مباشر في دولة فلسطين مثل المساهمة بتمويل 30% من كلفة الندوات وورش العمل ووقف ممتلكات بلغت نسبتها 10% من ميزانية التدريب المهني لعام 2010 اضافة إلى عقود لاعمال انتاج سلع وسيطة او نهائية ساهمت بدعم الميزانية بنسبة 1% وهبات بنسبة 2% .
ووفق البيانات المبينة بالجدول (40) فان التعليم التقني في المملكة العربية السعودية يحضى بتمويل غير مباشر من القطاع الخاص للشراكات الإستراتيجية فمثلا يصل إلى نسبة 90% من تمويل حوافز للطلبة المتدربين في مواقع الإنتاج او الخدمات , ويشارك بتمويل انشاء المعامل والورش والمناشط الخدمية واسكان الطلبة بنسبة 90% , وتصل مساهمة القطاع الخاص في تحمل نفقات الدراسة وتمويل فرص التدريب لاعضاء هيئة التدريس إلى نسبة 80% , ويساهم بنسبة 70% من تمويل حوافز الطلبة المتفوقين , وهناك اوقاف خصص ريعها للتعليم التقني بلغت نسبة مساهمتها 10% من ميزانية عام 2010 .
ولم تذكر مملكة البحرين وسلطنة عمان أي معلومات عن التمويل غير المباشر للقطاع الخاص في التعليم التقني وهذا يعني اما معدوم او ضعيف .
اما دولة فلسطين فان مساهمة القطاع الخاص في التمويل غير المباشر للتعليم التقني يتراوح ما بين 2%-25% ويتعلق بحوافز الطلبة المتدربين في مواقع الإنتاج والخدمات وتمويل اقامة الندوات وورش العمل.
يستنتج ان القطاع الخاص لايشارك بتمويل الانشطة العلمية والتربوية لمنظومة التعليم والتدريب المهني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان , ويحضى التدريب المهني في دولة فلسطين بمشاركة القطاع الخاص بتمويل انشطته العلمية والتربوية مثل المساهمة بتمويل 30% من كلفة الندوات وورش العمل ووقف ممتلكات بلغت نسبتها 10% من ميزانية التدريب المهني اضافة إلى عقود لاعمال انتاج سلع وسيطة او نهائية ساهمت بدعم الميزانية بنسبة 1% وهبات بنسبة 2% , ويساهم القطاع الخاص بتمويل الانشطة العلمية والتربوية للتعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية (الشراكات الإستراتيجية) تتمثل بحوافز للطلبة المتدربين في مواقع العمل , وتمويل انشاء المعامل والورش والمناشط الخدمية واسكان الطلبة ونفقات تدريب اعضاء هيئة التدريس وحوافز الطلبة المتفوقين , ودولة فلسطين بحوافز الطلبة المتدربين في مواقع الإنتاج والخدمات وتمويل اقامة الندوات وورش العمل.

المطلب الخامس : قنوات المشاركة بين منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص

يتضح من الجدول (41) ان منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية لديها خمسة قنوات للشراكات مع سوق العمل تتمثل بمشاركة اصحاب الاعمال والخدمات بنسبة 40% من اعضاء مجالس الادارات واللجان الاستشارية , ومشاركة القطاع الخاص بنسبة 60% من اعضاء اللجان التخصصية , ويشارك القطاع الخاص بنسبة 30% من اعضاء مجالس ادارة الكليات التقنية واللجان المكلفة بالأنشطة العلمية.
وتشارك منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في مملكة البحرين القطاع الخاص من خلال مشاركة القطاع الخاص بعضوية مجالس جهات التعليم والتدريب المهني والتقني بنسبة 40% من اعضائها , ويشارك في عضوية اللجان الاستشارية 80% من القطاع الخاص , و 71% من عضوية اللجان المتخصصة .

وفي دولة فلسطين فان قنوات المشاركة بين القطاع الخاص ومنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني ممثلة بنسبة 10% من اعضاء مجالس ادارات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني و 60% من اعضاء فرق العمل الوطنية , و 35% من اعضاء اللجان المتخصصة , و 25% من اعضاء المجالس أو الهياكل الوطنية المركزية من القطاع الخاص .

جدول (41) قنوات مشاركة التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص[1]

قنوات الشراكة بين التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	دولة فلسطين
	نسبه مشاركة القطاع الخاص إلى عدد أعضاء جهات التعليم والتدريب المهني والتقني %	نسبه مشاركة القطاع الخاص إلى عدد أعضاء جهات التعليم والتدريب المهني والتقني %	نسبه مشاركة القطاع الخاص إلى عدد أعضاء جهات التعليم والتدريب المهني والتقني %
مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني	%40	%40	%10
الجان الاستشارية	%40	%80SWL	-
فرق العمل الوطنية	-	-	%60
اللجان المتخصصة	%60	%71OSR	%35
لجان التوأمة	-	-	-
المجالس أو الهياكل الوطنية المركزية	-	-	%25
لجان أو فرق متابعة الخرجين في مواقع العمل	-	-	-
لجان آلية المشاركة في النشاطات العلمية والدراسات	%30	-	-
لجان أخرى (مجالس الكليات التقنية)	%30	-	

المصدر : بيانات من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المشار اليها

يستنتج مما تقدم ان قنوات المشاركة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية تتمثل من خلال خمسة قنوات : مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني , اللجان الاستشارية , فرق العمل الوطنية , اللجان المتخصصة , لجان آلية المشاركة في النشاطات العلمية والدراسات , مجالس الكليات التقنية.

وتنظم مملكة البحرين قنوات المشاركة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال ثلاثة قنوات : اللجان المتخصصة , مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني , اللجان الاستشارية.

وفي دولة فلسطين قنوات التواصل بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني وجهات القطاع الخاص تتم من خلال اربعة قنوات : المجالس أو الهياكل الوطنية المركزية , فرق العمل الوطنية , اللجان المتخصصة , مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني .

المطلب السادس : الانشطة التشاركية للقطاع الخاص ومنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

جدول (42) الانشطة التشاركية للقطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني[1]

السعودية						
نوع النشاط الذي يشارك به القطاع الخاص مع جهات التعليم والتدريب المهني والتقني	التعليم المهني		التدريب المهني		التعليم التقني	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات	عدد الإجابات
هل يستخدم القطاع الخاص الموارد المادية لجهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟	-	-	-	-	10	2
هل يوجد بجهات التعليم والتدريب نظم تدريبية وتعليمية مخصصة لتطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص تناسب أوقات فراغهم؟	-	-	-	-	9	3
هل توجد برامج تدريبية تصمم خصيصا للعاملين بالقطاع الخاص وفقا لحاجته؟	-	-	-	-	8	4
هل يتم تقويم التخصصات بالتنسيق مع سوق العمل؟	-	-	-	-	12	0
هل تتم تدريب طلبة جهات التعليم والتدريب باستخدام المعدات والتجهيزات في مواقع عمل القطاع الخاص لتدريب الطلبة؟	-	-	-	-	12	0
هل يتاح لخبراء من القطاع الخاص في التدريبات النظرية والعملية بجهات التعليم والتدريب ؟	-	-	-	-	8	4
هل يقوم القطاع الخاص بتدريب التدريسيين والمدربين لجهات التعليم والتدريب على التقنيات الحديثة المستخدمة في مواقع العمل؟	-	-	-	-	7	5
هل يساهم القطاع الخاص بتقديم الاستشارات فيما يتعلق بمخططات توزيع معدات التدريب للتركيب والتشغيل والسلامة المهنية وتخزين	-	-	-	-	10	2
معدات التدريب ومستلزمات التشغيل وبرامج الصيانة ؟	-	-	-	-	-	-
هل يستعين القطاع الخاص بالموارد البشرية بجهات التعليم والتدريب لدراسات تطويرية ؟	-	-	-	-	4	8
هل يستعين القطاع الخاص بالقدرات البشرية من جهات التعليم والتدريب لرفع قدرات العاملين؟	-	-	-	-	3	9
هل تقدم جهات القطاع الخاص توقعات مستقبلية للطلب على تخصصات أو مهارات معينة تساعد جهات التعليم والتدريب للتكيف بانشائها؟	-	-	-	-	12	0
البحرين						
هل يستخدم القطاع الخاص الموارد المادية مثل معدات الورش والمعامل لجهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟						
هل يوجد بجهات التعليم والتدريب نظم تدريبية وتعليمية مخصصة لتطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص تناسب أوقات فراغهم؟						
هل توجد برامج تدريبية تصمم خصيصا للعاملين بالقطاع الخاص وفقا لحاجته؟						
هل يتم تقويم التخصصات بالتنسيق مع سوق العمل؟						
هل تتم تدريب طلبة جهات التعليم والتدريب باستخدام المعدات والتجهيزات في مواقع عمل القطاع الخاص لتدريب الطلبة؟						
هل يتاح لخبراء من القطاع الخاص في التدريبات النظرية والعملية بجهات التعليم والتدريب ؟	✓					✓
هل يقوم القطاع الخاص بتدريب التدريسيين والمدربين لجهات التعليم والتدريب على التقنيات الحديثة المستخدمة في مواقع العمل؟		✓			✓	
هل يساهم القطاع الخاص بتقديم الاستشارات فيما يتعلق بمخططات توزيع معدات التدريب للتركيب والتشغيل والسلامة المهنية وتخزين معدات التدريب ومستلزمات التشغيل وبرامج الصيانة ؟						
هل يستعين القطاع الخاص بالموارد البشرية بجهات التعليم والتدريب لدراسات تطويرية ؟						
هل يستعين القطاع الخاص بالقدرات البشرية من جهات التعليم والتدريب لرفع قدرات العاملين؟						
هل تقدم جهات القطاع الخاص توقعات مستقبلية للطلب على تخصصات أو مهارات معينة تساعد جهات التعليم والتدريب للتكيف بانشائها؟						
فلسطين						
هل يستخدم القطاع الخاص الموارد المادية مثل معدات الورش والمعامل لجهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟		X	X			X
هل يوجد بجهات التعليم والتدريب نظم تدريبية وتعليمية مخصصة لتطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص تناسب أوقات فراغهم؟		X	X			X
هل توجد برامج تدريبية تصمم خصيصا للعاملين بالقطاع الخاص وفقا لحاجته؟	X			X	X	
هل يتم تقويم التخصصات بالتنسيق مع سوق العمل؟	X			X	X	
هل تتم تدريب طلبة جهات التعليم والتدريب باستخدام المعدات والتجهيزات في مواقع عمل القطاع الخاص لتدريب الطلبة؟		X	X			X
هل يتاح لخبراء من القطاع الخاص في التدريبات النظرية والعملية بجهات التعليم والتدريب ؟	X			X	X	
هل يقوم القطاع الخاص بتدريب التدريسيين والمدربين لجهات التعليم والتدريب على التقنيات الحديثة المستخدمة في مواقع العمل؟	X			X	X	
هل يساهم القطاع الخاص بتقديم الاستشارات فيما يتعلق بمخططات توزيع معدات التدريب للتركيب والتشغيل والسلامة المهنية وتخزين معدات التدريب ومستلزمات التشغيل وبرامج الصيانة ؟	X			X	X	
هل يستعين القطاع الخاص بالموارد البشرية بجهات التعليم والتدريب لدراسات تطويرية ؟		X	X			X
هل يستعين القطاع الخاص بالقدرات البشرية من جهات التعليم والتدريب لرفع قدرات العاملين؟		X	X			X
هل تقدم جهات القطاع الخاص توقعات مستقبلية للطلب على تخصصات أو مهارات معينة تساعد جهات التعليم والتدريب للتكيف بانشائها؟		X	X			X

من جدول(42) يتضح ان القطاع الخاص لا توجد له نشاطات تشاركية مع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية الا في التعليم التقني وضمن اتفاقات استراتيجية وشملت استخدم القطاع الخاص الموارد المادية لجهات التعليم والتقني ,وإعداد نظم تدريبية وتعليمية مخصصة لتطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص تناسب أوقات فراغهم , وتصميم برامج تدريبية خصيصا للعاملين بالقطاع الخاص وفقا لحاجته , وتقويم تدريب الطلبة واستخدام المعدات والتجهيزات في مواقع عمل القطاع الخاص , ويتاح

لخبراء من القطاع الخاص المشاركة في التدريبات النظرية والعملية بجهات التعليم التقني , و يقوم القطاع الخاص بتدريب التدريسيين والمدربين لجهات التعليم التقني على التقنيات الحديثة المستخدمة في مواقع العمل , ويساهم القطاع الخاص بتقديم الاستشارات فيما يتعلق بمخططات توزيع معدات التدريب للتركيب والتشغيل والسلامة المهنية وتخزين معدات التدريب ومستلزمات التشغيل وبرامج الصيانة , ويستعين القطاع الخاص بالموارد البشرية بجهات التعليم التقني لدراسات تطويرية , ويستعين القطاع الخاص بالقدرات البشرية من جهات التعليم التقني لرفع قدرات العاملين , وتقدم جهات القطاع الخاص توقعات مستقبلية للطلب على تخصصات أو مهارات معينة تساعد جهات التعليم والتدريب للتخطيط لها .
وفي مملكة البحرين لا يشارك القطاع الخاص بنشاطات التعليم والتدريب المهني والتقني الا بتدريب طلبة جهات التعليم والتدريب باستخدام المعدات والتجهيزات في مواقع عمل القطاع الخاص لتدريب الطلبة.
اما في دولة فلسطين فان القطاع الخاص يشارك جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال تصميم برامج تدريبية خصيصا للعاملين بالقطاع الخاص وفقا لحاجتهم , وتقويم التخصصات بالتنسيق مع سوق العمل , ويتاح لخبراء من القطاع الخاص في التدريبات النظرية والعملية بجهات التعليم والتدريب , ويقوم القطاع الخاص بتدريب التدريسيين والمدربين لجهات التعليم والتدريب على التقنيات الحديثة المستخدمة في مواقع ألعمل و يساهم القطاع الخاص بتقديم الاستشارات فيما يتعلق بمخططات توزيع معدات التدريب للتركيب والتشغيل والسلامة المهنية وتخزين معدات التدريب ومستلزمات التشغيل وبرامج الصيانة .
يستنتج مما تقدم ان القطاع الخاص لا يقوم بدور فاعل ومؤثر في النشاطات التعليمية والتدريبية بجهات التعليم والتدريب المهني , وتنحصر مشاركة القطاع الخاص بصورة واسعة لبرامج الشراكات الاستراتيجية بين القطاع الخاص وجهات التعليم التقني في المملكة العربية السعودية شملت : معدات التدريب ومستلزمات التشغيل وبرامج الصيانة , والاستعانة بالموارد البشرية بجهات التعليم والتدريب لدراسات تطويرية تخدم القطاع الخاص , وتقدم جهات القطاع الخاص توقعات مستقبلية للطلب على تخصصات أو مهارات معينة تساعد جهات التعليم والتدريب التخطيط لإنشائها.
اما في مملكة البحرين فان مشاركة القطاع الخاص مع جهات التعليم والتدريب المهني والتقني لم يتعدى تدريب الطلبة في مواقع العمل الانتاجي والخدمي , وفي دولة فلسطين تتسع مساحة النشاطات التشاركية للقطاع الخاص مع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني الا بحالات محدودة .

العوامل الجادبة والطاردة للقطاع للاستثمار بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

المطلب الاول : العوامل الطاردة للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني

ان الحاجة إلى اشراك القطاع الخاص بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية ضرورة ادركتها كل الحكومات العربية إلا ان القطاع الخاص لايزال لم يستثمر في هذا التعليم بالقدر الذي تتمناه الحكومات , وتاتي هذة الدراسة للتعرف على اهم العوامل الطاردة للقطاع الخاص من الاستثمار بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية , وافترضت الدراسة خمسة عوامل طاردة , واستطلت بشانها عشرة رجال اعمال من كل دولة عربية شملتها الدراسة وبعد تجميع البيانات وتحويلها إلى نسب للاجابات بالجدول 48-أ تبين الاتي :

جدول 48-أ العوامل الطاردة للقطاع الخاص للاستثمار بمجالات التعليم والتدريب المهني والتقني																					
التساؤلات	المملكة العربية السعودية						مملكة البحرين						دولة فلسطين								
	نعم	%	إلى حد ما	%	لاء	%	نعم	%	إلى حد ما	%	لاء	%	نعم	%	إلى حد ما	%	لاء	%	تعم		إلى حد ما
غالبية الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من أسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة العالية	1	10	4	40	5	50	1	11	7	78	1	11	5	50	4	40	1	10			
كلفة الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني عالية بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب (عدا التخصصات الإنسانية والحاسوب).	2	20	5	50	3	30	4	44	3	33	2	22	6	60	3	30	1	10			
فترة الدراسة للتعليم والتدريب المهني والتقني قصيرة 2-3 سنوات مما يجعل عوائده المالية قليلة.	3	30	4	40	3	30	2	22	4	44	3	33	-	0	5	50	5	50			
الهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم والتدريب المهني والتقني يحاول منع دخول منافسين على المدخلات.	2	20	7	70	1	10	0	0	5	55	4	45	2	20	4	40	4	40			
إقبال الطلبة ضعيف	4	40	6	60	0	0	1	%6	7	47	7	47	3	30	3	30	4	40			

المصدر : بيانات الجدول 48

1. لا يعتقد 50% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية ان غالبية الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من أسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة العالية سببا يمنع المستثمرين , وبالمقابل يرى 50% من دولة فلسطين بان هذا سببا لامتناع المستثمرين ويتفق معهم عينة رجال الاعمال في سلطنة عمان , ويتفق معهم ايضا 78% من نظرائهم في مملكة البحرين إلا انهم يعتبرونه إلى حد ما يمكن ان يكون سببا في امتناع المستثمرين .
2. 50% من رجال الاعمال في المملكة العربية السعودية يرون ان ارتفاع كلفة الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب (عدا التخصصات الإنسانية والحاسوب) تعتبر إلى حد ما سببا طارد للاستثمار الخاص بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , ويتفق معهم من استطلعت ارائهم من رجال الاعمال في سلطنة عمان , ويتفق معهم ايضا 44% و 60% في كل من مملكة البحرين ودولة فلسطين إلا ان الاخيرين يؤكدون اهمية هذا السبب .
3. وفقا لعينة رجال الاعمال يرى 40% من رجال الاعمال في المملكة العربية السعودية , و44% من مملكة البحرين , و50% من دولة فلسطين يرون ان فترة الدراسة للتعليم والتدريب المهني والتقني قصيرة 2-3 سنوات مما يجعل عوائده المالية قليلة هو إلى حد ما سببا في عزوف المستثمرين , ويتفق معهم نظرائهم في سلطنة عمان .
4. 70% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية , و55% من مملكة البحرين , و 40% من دولة فلسطين , ويتفق معهم من هم من سلطنةعمان , يعزون الهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم والتدريب المهني والتقني إلى حد ما تمنع دخول منافسين على المدخلات المهنية والتقنية .
5. يعتقد 40% من عينة رجال الاعمال في المملكة العربية السعودية ان الاقبال الضعيف للطلبة على التعليم والتدريب المهني والتقني يعتبر سببا اساسيا لعزوف المستثمرين , ويتفق معهم بدرجة اقل 60% من رجال الاعمال (ما تبقى من عينة الدراسة) في المملكة حيث يرون انه إلى حد ما هو السبب في عزوف المستثمرين , ويتفق مع الراي الاخير 47% من رجال الاعمال في مملكة

البحرين (اضافة إلى 6% يعتبرونة اساسي), و 30% من رجال الاعمال في دولة فلسطين (اضافة إلى 30% يعتبرونه اساسي), ويتفق مع هذا الراي رجال الاعمال في سلطنة عمان .

دول (46) العوامل الطاردة للقطاع الخاص للاستثمار بمجالات التعليم والتدريب المهني والتقني[1]

جدول (46) العوامل الطاردة للقطاع الخاص للاستثمار بمجالات التعليم والتدريب المهني والتقني													
التسائلات	المملكة العربية السعودية			مملكة البحرين			دولة فلسطين						سلطنة عمان
	نعم	إلى حد ما	لا	نعم	إلى حد ما	لا	نعم	إلى حد ما	لا	نعم	إلى حد ما	لاء	
غالبية الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من أسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة العالية	1	4	5	1	7	1	5	4	1				
كلفة الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني عالية بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب (عدا التخصصات الإنسانية والحاسوب).	2	5	3	4	3	2	6	3	1				
فترة الدراسة للتعليم والتدريب المهني والتقني قصيرة 2-3 سنوات مما يجعل عوائده المالية قليلة.	3	4	3	2	4	3	-	5	5				
الهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم والتدريب المهني والتقني يحاول منع دخول منافسين على المدخلات.	2	7	1	0	5	4	2	4	4				
إقبال الطلبة ضعيف	4	6	0	1	7	7	3	3	4				

يستنتج ان عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني أهم اسبابه تتعلق بضعف الاقبال عليه , والهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم والتدريب المهني والتقني يحاول منع دخول منافسين على المدخلات , وتكاليف الكبيرة للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب (عدا التخصصات الإنسانية والحاسوب) , وغالبية الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من أسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة باجور.

المطلب الثاني : الدعم الحكومي للاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني

يتفق كثير من الباحثين بشان منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني على اشراك القطاع الخاص بالدول العربية للمساهمة مع الحكومات للتوسع الافقي والعمودي في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني بعد ان اثبتت كثير من التجارب الناجحة تنامي قدراته في جودة مخرجات التعليم مقارنة بالجهات الحكومية ,

الدعم الحكومي للقطاع الخاص للاستثمار بالتعليم المهني جدول 47-ا												
التسائلات	المملكة العربية السعودية				مملكة البحرين				دولة فلسطين			
	مهم جدا	مهم	عديم الاهمية	% بين مهم جدا	مهم جدا	مهم	عديم الاهمية	% بين مهم جدا	مهم جدا	مهم	عديم الاهمية	% بين مهم جدا
الأراضي التي تقام عليها المؤسسات تمنح بأسعار رمزية	8	1	1	%90	3	5	0	%100	5	4	1	%90
الأراضي التي تقام عليها	3	5	2	%80	2	4	2	%75	4	3	3	%70

المؤسسات تكون في مواقع عمل												
منح قروض بدون فوائد للمستثمرين	10	0	0	%100	4	3	1	%87	6	3	1	%90
إعفاء المعدات من الضرائب	7	2	1	%90	4	4	0	%100	8	2	0	%100
تكون مسؤولية الحكومات وضع الاستراتيجيات والسياسات وإجازة المناهج وخطط القبول والتجهيزات للمعامل والورش والتقويم والجودة	4	5	1	%90	5	3	0	%100	2	8	0	%100
تساهم الحكومات بنسبة 50% من رسوم الدراسة	8	2	0	%100	4	4	0	%100	6	3	1	%90
إعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني لأصحاب الإنتاج والخدمات	8	2	0	%100	4	1	3	%62	4	4	2	%80
إعفاء ضريبي للاستثمارات في التعليم والتدريب المهني والتقني	10	0	0	%100	3	3	1	%85	7	3	0	%100
يخصم من إجماليي ضرائب القطاع الخاص قيمة مساوية لقيمة ما يساهم به في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام	8	2	0	%100	4	3	1	%75	4	5	1	%90
أخرى (تذكر)												

الدعم الحكومي للقطاع الخاص للاستثمار بالتعليم التقني جدول 47 [1]															
التسائلات	المملكة العربية السعودية				مملكة البحرين				دولة فلسطين				سلطنة عمان		
	مهم جدا	مهم	عديم الاهمية	% بين مهم جدا ومهم	مهم جدا	مهم	عديم الاهمية	% بين مهم جدا ومهم	مهم جدا	مهم	عديم الاهمية	% بين مهم جدا ومهم	مهم جدا	مهم	عديم الاهمية
الأراضي التي تقام عليها المؤسسات تمنح بأسعار رمزية	7	2	1	%90	3	5	0	%100	5	4	1	%90			
الأراضي التي تقام عليها المؤسسات تكون في مواقع عمل	3	5	2	%80	1	5	2	%75	4	3	3	%70			
منح قروض بدون فوائد للمستثمرين	10	0	0	%100	6	2	0	%100	6	3	1	%90			
إعفاء المعدات من الضرائب	7	2	1	%90	4	4	0	%100	8	2	0	%100			
تكون مسؤولية الحكومات وضع الاستراتيجيات والسياسات وإجازة المناهج وخطط القبول والتجهيزات للمعامل والورش	4	5	1	%90	6	2	0	%100	2	8	0	%100			

والتقويم والجودة																
تساهم الحكومات بنسبة 50% من رسوم الدراسة	8	2	0	%100	4	4	0	%100	6	3	1	%90				
إعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني لأصحاب الإنتاج والخدمات	8	2	0	%100	5	1	2	%75	4	4	2	%80				
إعفاء ضريبي للاستثمارات في التعليم والتدريب المهني والتقني	10	0	0	%100	3	4	0	%100	6	4	0	%100				
يخصم من إجمالي ضرائب القطاع الخاص قيمة مساوية لقيمة ما يساهم بة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام	7	2	1	%90	5	2	1	%87	5	4	1	%90				

وتتوافق تلك الاراء مع ادراك الحكومات العربية الحاجة الماسة لمخرجات أكثر عدد وافضل نوعية في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة سنويا , ورغم تنامي الدعوات من الحكومات إلا ان القطاع الخاص لم يستجب كثيرا , ولهذا تقدم الدراسة محاولة لمعرفة الحوافز الممكن استخدامها من قبل الحكومات لجذب القطاع الخاص للاستثمار بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , واستفت الدراسة عدد من رجال الاعمال توزعوا بواقع 10 في المملكة العربية السعودية , و 8 في مملكة البحرين , و 10 في دولة فلسطين , لمعرفة حجم تاثير أي من تلك الحوافز لاستمالة استثمارات رجال الاعمال , وشمل الاستبيان على تسعة حوافز يعتقد انها تشكل جذبا للقطاع الخاص وترك العامل العاشر كخيار اضافي لمن يرغب إضافته وبعد تجميع وتبويب ومعالجة تلك البيانات في الجدول 47-أ تبين الاتي :

ان 90% -100% من عينة رجال الاعمال في المملكة العربية السعودية , ومملكة البحرين , ودولة فلسطين وسلطنة عمان , اتفقوا على ان منح الأراضي التي تقام عليها مشاريع تعليم مهني باسعار رمزية, ومساهمة الحكومات بنسبة 50% من رسوم (اجور) الدراسة والتدريب, وتحديد تدخل الحكومة في وضع الاستراتيجيات والسياسات وإجازة المناهج وخطط القبول والتجهيزات للمعامل والورش والتقويم والجودة , تمثل حوافز لاستمالة المستثمرين لامتلاك مؤسسات تعليم مهني.

ويتفق رجال الاعمال ايضا في الدول المشار اليها بنسبة 100% على اهمية إعفاء المعدات التي تورد للاستثمار بالتعليم المهني من الضرائب اهمية هذا الحافز .

ويرى مابين 70%-80% في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين اهمية ان تكون الأراضي التي تخصص للاستثمار في التعليم المهني في مواقع الإنتاج والخدمات , ويرى رجال الاعمال المشاركين بعينة الدراسية من سلطنة عمان عدم اهمية هذا الحافز .

واتفق من استطلعت ارائهم بنسبة 100% في المملكة العربية السعودية , ومملكة البحرين , وبنسبة 90% في دولة فلسطين على اهمية منح قروض بدون فوائد للمستثمرين بالتعليم المهني ويتفق معهم نظرائهم في سلطنة عمان .

ويتفق ما بين 62% -100 على اهمية إعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني لأصحاب الإنتاج والخدمات , و يعتقد رجال الاعمال في السطنة باهمية هذا الحافز إلا انهم لا يعتبرونه مهم جدا , ويرى 85%-100% اهمية خصم من إجمالي ضرائب القطاع الخاص قيمة مساوية لقيمة ما يساهم بة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام يعتبر حافز لمشاركة رجال الاعمال بدعم جهات التعليم المهني في القطاع العام , ولا يؤيد رجال اعمال السلطنة اهمية هذا الحافز .

اتفق رجال الاعمال المشاركين بعينة الدراسة بنسبة 100% على اهمية اعفاء ضرائب الاستثمار في التعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين , ودولة فلسطين وسلطنة عمان .

الاستنتاجات

قسمت الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة إلى سبعة اجزاء ووفق الاتي :

اولا : واقع منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني :

1. الدارسين بالتعليم المهني في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين اغلبهم ضعيفي الرغبة حيث لم تتعدى من تؤهلهم علاماتهم للقبول بمستوى اعلى أكثر من 3% في المملكة العربية السعودية و 45% في دولة فلسطين , واغلب المقبولين بالتعليم المهني من اسر محدودة او متوسطة الدخل حيث متوسط نسبة المقبولين من تلك الاسر 90% في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين , و 87% في دولة فلسطين .
2. مخرجات التعليم المهني بحاجة إلى تدريب اضافي قبل العمل في كل من مملكة البحرين ودولة فلسطين لتأهيلها وفق متطلبات سوق العمل بينما في المملكة العربية السعودية لها القدرة على ممارسة المهنة بسوق العمل بدون تدريب إضافي ,
3. نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مغلق النهايات لان فرص مواصلة الدراسة متاحة بصورة محدودة بجهات التعليم التقني في المملكة العربية السعودية , وغير ميسرة للجميع في مملكة البحرين ودولة فلسطين .
4. اغلب مدخلات التدريب المهني ممن ليس لهم خيار حيث لم تتجاوز متوسط نسبة من تؤهلهم علاماتهم للقبول بمستوى اعلى أكثر من 2% في المملكة العربية السعودية , و 23% في دولة فلسطين .
5. اغلب مدخلات التدريب المهني من اسر محدودة ومتوسطة الدخل حيث متوسط نسبة المقبولين من تلك الاسر لا تقل عن 96% في المملكة العربية السعودية , و 92% في دولة فلسطين , و 100% بمملكة البحرين وسلطنة عمان.
6. التدريب المهني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة فلسطين نظامه تدريبي وليس تعليمي ومهمته تأهيل فاقدي المهن لتمكينهم من ايجاد فرص عمل فقط , ولا يستطيعوا مواصلة الدراسة لمستوى اعلى , وفي سلطنة عمان فان التدريب المهني نظام تعليمي لإعداد عمالة ماهرة ينتهي بشهادة ويقبل الثلاثة الاوائل بكل تخصص لمواصلة الدراسة ضمن مستوى الدبلوم التقني أي ان مواصلة الدراسة غير متاحة لغالبية الخريجين.
7. معظم من يقبلوا بالتعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين هم ممن ليس لهم خيار غيره , ومن الاسر محدودة او متوسطة الدخل , حيث لم تتجاوز متوسط نسبة من تؤهلهم معدلاتهم للقبول بمستوى اعلى من التعليم التقني 22% في المملكة العربية السعودية , و 8% في دولة فلسطين , وبلغ متوسط نسبة ابناء الاسر محدودة ومتوسطة الدخل 80% في المملكة العربية السعودية , 70% في مملكة البحرين , 96% في دولة فلسطين .
8. التعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودوله فلسطين تؤهل مخرجاتها للعمل , ونظام التعليم للدبلوم التقني لا يتيح فرص مواصلة الدراسة الا لنسبة قليلة (الاوائل) وبشروط , وضمن منظومة التعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.
9. غالبية جهات التدريب القصير تتبع للقطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية , ومملكة البحرين , ودولة فلسطين حيث بلغ متوسط نسبة عدد المعاهد والمراكز التي تقوم بدورات تدريبية قصيرة 94% من إجمالي عدد المعاهد والمراكز في القطاعيين العام والخاص في المملكة العربية السعودية , و

يمتلك القطاع الخاص 97% من إجمالي عدد مراكز التدريب القصير في دولة فلسطين , وفي مملكة البحرين 94% من جهات التدريب القصير عاديتها للقطاع الخاص , وينعدم دور القطاع الخاص بالتدريب القصير في سلطنة عمان .

10. البرامج التدريبية في المملكة العربية السعودية تركز على رفع قدرات العاملين وتحظى باهتمام كبير , ويشترك القطاعين الحكومي والخاص بتلك المهمة , ولدى المملكة العربية السعودية بنية تحتية للتدريب القصير تتمثل بوجود 922 معهد ومركز تدريبي , إلا ان 89% من معاهد ومراكز القطاع الخاص لم تقوم ببرامج تدريب قصيرة , اضافة إلى ان معاهد ومراكز القطاع العام لم تقوم باكثر من برنامجين تدريبين لكل معهد ومركز خلال نفس العام , وفي مملكة البحرين يقوم القطاع الخاص بالتدريب المستمر مع اهتمام متواضع للقطاع الحكومي حيث بلغ عدد جهات التدريب القصير 78 معهد وشركة تدريبية وبواقع برنامجين تدريبين لكل معهد وشركة , وانخفاض عدد البرامج التدريبية القصيرة مقارنة بعدد جهات التدريب تعكس اما ضعف الكفاءة في استخدام البنية التدريبية او ضعف اقبال سوق العمل والمجتمع المدني على التدريب.

11. نسبة المقبولين في التعليم والتدريب المهني والتقني إلى إجمالي المقبولين في التعليم الجامعي والتقني والمهني بحدود 31% في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان , و 21% في دولة فلسطين , وهذا اقل من معدل القبول في الدول المتقدمة والاكثر نمو حيث تصل النسبة إلى 50% , وهذا يتطلب زيادة القبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة .

13. المخطط للقبول بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في عام 2010 تم تحقيقة بنسبة 74% في المملكة العربية السعودية , و 84% في دولة فلسطين , و 87% في مملكة البحرين(نسبة التعليم التقني 114%) , و 127% المتحقق من المخطط للقبول بالتعليم التقني في سلطنة عمان , والدول التي اتاحت فرص مواصلة التعليم لمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني حققت اقبال للطلبة أكثر من المخطط .

14. الاقبال على جهات التعليم والتدريب الحكومية أكثر من جهات القطاع الخاص وقد يعود ذلك إلى مجانية او رمزية رسوم الدراسة في جهات التعليم والتدريب الحكومي , ودور القطاع الخاص فاعل ومؤثر بمستوى جيد من خلال تملك مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية , وضعيف في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين .

15. تخصصات التعليم والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية تتجه نحو مخرجات وظيفية أكثر منها مهنية حيث تقدر نسبة التخصصات الادارية والمالية والفنون الحرفية 64% من إجمالي المقبولين بالتعليم المهني والتدريب المهني من إجمالي عدد المقبولين بالتعليم والتدريب المهني , ونسبة 52% % تقريبا من المقبولين بالتعليم التقني باختصاصات مهنية , و 48% تخصصات وظيفية , وهذا يعني توازن المخرجات التقنية بين المهنية والوظيفية .

وفي سلطنة عمان فان التدريب المهني والتعليم التقني يتجه نحو إعداد عمالة ماهرة بتخصصات مهنية حيث قدرت نسبة كل مهنما 86% , 80% على التوالي .

وفي دولة فلسطين فان التعليم المهني الحكومي يتجه لمخرجات مهنية حيث بلغت نسبتها 93% من إجمالي عدد الطلبة المقبولين بالتعليم المهني الحكومي , ويتجه التدريب المهني بنسبة 44.6% مهنية ووظيفية بنسبة 56.4% , والتعليم التقني معدل نسبة تخصصاته المهنية 28.5% مهنية و 71.5% وظيفية , ويقوم التعليم والتدريب المهني والتقني الخاص في دولة فلسطين بإعداد مخرجات اغلبها مهنية تطبيقية حيث بلغت نسبها 75% في التعليم المهني , و 57.1% في التدريب المهني , وفي التعليم التقني 64.2%.

16 . اغلب انماط التعليم بمستويات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول التي شملتها الدراسة تنحصر بين النظامي والمسائي ومحدودية النمط الجزئي والمفتوح عدى مملكة البحرين فيها اربعة انماط تعليمية (نظامي , مسائي , جزئي , مفتوح) , ودولة فلسطين فيها ثلاثة انماط تعليمية (نظامي , مسائي , جزئي) , وهذا

يؤشر توفر فرص التعليم والتدريب المهني والتقني للمؤهلين وفقا للظروف التي تناسبهم خصوصا في مملكة البحرين ودولة فلسطين .

17. نسبة اعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلبة في المملكة العربية السعودية بلغت 1: 48 في التعليم المهني وهي قريبة من المعدل في الدول الاكثر نمو , و 1: 78 في التعليم التقني ويعتبر هذا اكبر من المعدل العالمي البالغ 1 : 25 , وفي مملكة البحرين فان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى عدد الطلبة 1: 11 تقريبا , وفي التدريب المهني 1: 3 , والتعليم التقني قدرت النسبة 1: 16 تقريبا , ونسبة مدرب لطالب في التعليم التقني في مملكة البحرين قدرت 1: 19 , وفي وفي دولة فلسطين فان نسبة تدريسي ومدرب الى ما يقابلهما من الطلبة بلغت في التعليم المهني 1 تدريسي: 22 طالب , و 1 مدرب : 36 طالب , وبلغت في التدريب المهني 1 تدريسي : 45 طالب , و 1 مدرب : 105 طالب وتلك نسبة مرتفعة جدا , وفي التعليم التقني 1 تدريسي : 140 طالب وهذة بعيدة عن المعدل العالمي.

18. المملكة العربية السعودية تولي اهمية كبيرة لتطوير قدرات العاملين بالتعليم والتدريب المهني والتقني وتهتم اكثر بتطوير المهارات التخصصية بالإضافة الى رفع قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب بوسائل التعليم والتدريب وهذا ينعكس على جودة مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , كما يحضى اعضاء هيئة التدريس والتدريب بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في كل من دولة فلسطين ومملكة البحرين باهتمام لتطوير قدراتهم , ويستنتج ايضا ان جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص اقل اهتماما بتطوير قدرات اعضاء هيئة التدريس والتدريب مقارنة بجهات القطاع العام .

ثانيا : حقيقة اسباب العزوف عن منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

وتوصلت الدراسة إلى معرفة أهم اسباب عزوف الطلبة عن التعليم والتدريب المهني من خلال استمارة استبيان للطلبة في المراحل المنهية في كل دولة من الدول التي شملتها الدراسة واتضح ان السبب الرئيسي للعزوف عن التعليم والتدريب المهني والتقني هو النظام المغلق النهايات حيث بلغ معدل ممن يرون اهمية هذا السبب في اربعة دول عربية بنسبة 80%-90% ممن استطلعت ارائهم , اضافة إلى اتفاق 90% ممن استطلعت ارائهم بضعف المكانة الاجتماعية لخريجي التعليم والتدريب المهني وتدني مستويات الاجور , مما يتطلب تفعيل دور الارشاد الاجتماعي والمؤسسي وتعديل الاجور.

ثالثا : تركيبة هرم القوى العاملة :

وتناولت الدراسة تركيبة هرم القوى العاملة من خلال بيانات استمارات تم جمعها لعينات من سوق العمل شملت قطاعات مختلفة في كل دولة وتوصلت إلى المعدل العام لهرم هيكل القوى العاملة في القطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين هو 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي (1 تقني+1 مهني+1حرفي), وان مؤشرات القبول في التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني وحرفي في الدول العربية التي شملتها الدراسة أي ان سياسة القبول متعاكسة مع سوق العمل هذا بافتراض توافق التخصصات لمخرجات التعليم مع سوق العمل , وتقارب هيكل العمل وسياسات القبول في التعليم في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

رابعا : مدى موائمة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل :

وتناولت الدراسة استطلاع راي القطاع الخاص بمدى موائمة مخرجات التعليم والتدريب المهني لمتطلبات سوق العمل من خلال استبيان لعشرة جهات عما خاص في كل دولة شملتها الدراسة وتبين الاتي :

1. 40% من عينة الدراسة (10 من رجال الاعمال) في المملكة العربية السعودية يؤيدون ان اغلب مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني تتواءم مع احتياجات سوق العمل في حين 30% منهم يعتقد ان قليل منها تتوائم مع سوق العمل , ويرى 30% عدم موائمتها , وفي دولة فلسطين (مجتمع العينة 22 من اصحاب العمل)فان نسبة 31% يرون موائمتها ويخالفهم 59% يعتقدون ان قليل منها يتوافق مع احتياجات سوق العمل .

2. وبخصوص مخرجات التخصصات ذات الطبيعة المهنية مثل التخصصات الهندسية والصحية ومدى تواءمها مع متطلبات سوق العمل يؤيد موائمتها 45 % ممن استطلعت ارائهم من عينة الدراسة في المملكة العربية السعوية ويعاكسهم بالرأي نفس النسبة ويرى 10% انها تتوافق قليلا مع احتياجات سوق العمل , ويرجح 56% من اصحاب الاعمال اللذين استطلعت ارائهم في دولة فلسطين ان قليل من تلك المخرجات تتوائم مع سوق العمل بينما 30% منهم يؤيد موائمتها لسوق العمل .

3 . يعتقد 50% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية بموائمة مخرجات التخصصات ذات الطبيعة الوظيفية مثل التخصصات الإدارية والمالية والاقتصادية مع متطلبات سوق العمل , و 40% منهم يظن ان قليل من تلك المخرجات يتوافق مع حاجة السوق , ولايتفق على موائمتها 10% ممن استطلعت ارائهم , وفي دولة فلسطين يرى 47% توافق تلك المخرجات مع سوق العمل , في حين يعتقد 43% بان قليل من تلك المخرجات تتوائم مع حاجة سوق العمل , و 10% يرون انها لا تتوائم مع احتياجات سوق العمل .

4. وفي استطلاع رأي اصحاب العمل حول حجم مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني هل هو مساوي لحجم الطلب على القوى العاملة؟ كان راي عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية يؤيد 30% منهم ان غالبيتها تساوي حجم الطلب في حين يرى 30% ان قليل منها يساوي حجم الطلب , ويعتقد 40% منهم ان حجم العرض اقل من الطلب

5. وبخصوص معرفة هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟ يتضح ان من يؤيد توفر غالبتها لا يتعدى 20% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية بينما 80% يؤكد ان قليل منها غير متوفر في سوق العمل وهذا يعني شمولية التخصصات في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة , ولنفس التسائل يتفق 54% من عينة الدراسة في دولة فلسطين على ان غاليتها غير متوفر , ويرى 37% ان قليل منها غير متوفر .

6. . يرى 90% من عينة الدراسة في كل من المملكة العربية السعودية , دولة فلسطين 73%, سلطنة عمان 100% ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب يسبق العمل .

.ويرى 90% من عينة الدراسة في المملكة العربية السعودية , 73% في دولة فلسطين , 100% في سلطنة عمان ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب يسبق العمل.

7. . يرى 70% من عينة البحث في المملكة العربية السعودية ان غالبية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل , ويعتقد 50% من عينة الدراسة في دولة فلسطين ان قليل من مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل.

8. من تم استطلاع ارائهم من عينة الدراسة اتفقوا بنسبة 100% على موائمة غالبية مخرجات التدريب المهني والتعليم التقني مع معاير الموائمة التي اقترحتها الدراسة عدى ما يتعلق بالتسائل (هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟) فانهم يعتقدوا بعدم موائمته .

خامسا : تقويم دور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني :

اهتمت الدراسة بتقيم دور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتوصلت للاتي :

1. القطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين يمتلك من منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني نسبة 83% و 63% على التوالي , وانعدام مساهمة القطاع الخاص في امتلاك جهات تعليم وتدريب مهني وتقني في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان .

2. القطاع الخاص لا يشارك بتوفير معدات المعامل والورش التدريبية للتعليم والتدريب المهني والتقني عدى (الشراكات الإستراتيجية) في المملكة العربية السعودية بنسبة تتراوح مابين 40%-70% , ومحدودية مشاركته في مملكة البحرين وسلطنة عمان وتنعدم مشاركته في دولة فلسطين .
3. غالبية جهات التدريب القصير تتبع للقطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية , ومملكة البحرين , ودولة فلسطين حيث بلغ متوسط نسبة عدد المعاهد والمراكز التي تقوم بدورات تدريبية قصيرة 94% من إجمالي عدد المعاهد والمراكز في القطاعيين العام والخاص في المملكة العربية السعودية , و يمتلك القطاع الخاص 97% من إجمالي عدد مراكز التدريب القصير في دولة فلسطين , وفي مملكة البحرين 94% من جهات التدريب القصير عاديتها للقطاع الخاص , وينعدم دور القطاع الخاص بالتدريب القصير في سلطنة عمان .
4. المملكة العربية السعودية تعتبر افضل دولة ممن شملتها الدراسة اهتمت بدور القطاع الخاص في تجسير العلاقة مع جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مشاركة القطاع الخاص بمراجعة المناهج للتخصصات واقتراح التخصصات الجديدة وأعداد الخطة التعليمية للتخصصات وأعداد المفردات للمقررات وأعداد الحقائب التدريبية وأعداد الكفايات المهنية وأعداد التوصيف المهني لمخرجات التخصصات وأهدافها وأعداد البرامج التدريبية لسوق العمل وتقويم أداء الخريجين والتوجيه والإرشاد لضمان توافق مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع سوق العمل , وتليها بذلك دولة فلسطين , وضعف مؤشرات الشراكة مع القطاع الخاص في مملكة البحرين وسلطنة عمان وفق المؤشرات المشار اليها .
5. القطاع الخاص لا يشارك بمستوى فاعل في متطلبات تنفيذ مناهج إعداد مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة فلسطين , ويشارك بمستوى فاعل في المملكة العربية السعودية .
6. القطاع الخاص لايشارك بتمويل الانشطة العلمية والتربوية لمنظومة التعليم والتدريب المهني في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان , ويحضى التدريب المهني في دولة فلسطين بمشاركة القطاع الخاص بتمويل انشطته العلمية والتربوية مثل المساهمة بتمويل 30% من كلفة الندوات وورش العمل ووقف ممتلكات بلغت نسبتها 10% من ميزانية التدريب المهني اضافة إلى عقود لاعمال انتاج سلع وسيطة او نهائية ساهمت بدعم الميزانية بنسبة 1% وهبات بنسبة 2% , ويساهم القطاع الخاص بتمويل الانشطة العلمية والتربوية للتعليم التقني في كل من المملكة العربية السعودية (الشراكات الإستراتيجية) تتمثل بحوافز للطلبة المتدربين في مواقع العمل , وتمويل انشاء المعامل والورش والمناشط الخدمية واسكان الطلبة ونفقات تدريب اعضاء هيئة التدريس وحوافز الطلبة المتفوقين , وقي دولة فلسطين يساهم القطاع الخاص بحوافز الطلبة المتدربين في مواقع الإنتاج والخدمات وتمويل اقامة الندوات وورش العمل.

سادسا : واقع قنوات الشراكة بين اصحاب العمل ومنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

قنوات المشاركة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية تتمثل من خلال خمسة قنوات : مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني , اللجان الاستشارية , فرق العمل الوطنية , اللجان المتخصصة , لجان آلية المشاركة في النشاطات العلمية والدراسات , مجالس الكليات التقنية.
وفي مملكة البحرين قنوات المشاركة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال ثلاثة قنوات : اللجان المتخصصة , مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني , اللجان الاستشارية.
وفي دولة فلسطين قنوات التواصل بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني وجهات القطاع الخاص تتم من خلال اربعة قنوات : المجالس أو الهياكل الوطنية المركزية , فرق العمل الوطنية , اللجان المتخصصة , مجالس إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني .

سابعا : العوامل الطاردة والجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني

1. ان عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني أهم اسبابه تتعلق بضعف الاقبال للطلبة على التعليم والتدريب المهني والتقني , والهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم والتدريب المهني والتقني تحول دون دخول منافسين على المدخلات , والتكاليف الكبيرة للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب (عدا التخصصات الإنسانية والحاسوب) , وغالبية الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من أسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة باجور.
2. توصلت الدراسة إلى امكانية جذب القطاع الخاص للاستثمار في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال قيام الحكومات بتقديم حزمة من الحوافز تتمثل بمنح الأراضي التي تقام عليها مشاريع التعليم المهني باسعار رمزية, ومساهمة الحكومات بنسبة 50% من رسوم (اجور) الدراسة والتدريب, وتحديد تدخل الحكومة في وضع الاستراتيجيات , والسياسات وإجازة المناهج وخطط القبول والتجهيزات للمعامل والورش والتقويم والجودة , وإعفاء المعدات التي تورد للاستثمار بالتعليم المهني من الضرائب , والأراضي التي تخصص للاستثمار في التعليم المهني تكون في مواقع الإنتاج والخدمات (ويرى رجال الاعمال المشاركين بعينة الدراسية من سلطنة عمان عدم اهمية هذا الحافز) , ومنح قروض بدون فوائد للمستثمرين , وإعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني لأصحاب الإنتاج والخدمات , و خصم قيمة مساوية لقيمة ما يساهم به القطاع في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام من إجمالي ضرائب القطاع الخاص (ولا يؤيد رجال اعمال السلطنة اهمية هذا الحافز) , واعفاء ضرائب الاستثمار في التعليم التقني .

التوصيات

1. الدول العربية المصدرة والمستهلكة للبترول بحاجة ماسة للتوسع الكمي والنوعي بالتعليم والتدريب المهني والتقني لمعالجة البطالة وتخفيض العمالة الوافدة غير العربية في الدول المنتجة للاستثمار , إلا ان ضعف الاقبال على هذا التعليم هو أهم العوامل المثبطة لخطط التوسع مما يتطلب التركيز على معالجة المسببات , وبالاستفادة من استنتاجات الدراسة حيث اثبتت ان 80%-90% من اسباب عزوف الطلبة عن التعليم والتدريب المهني والتقني يعود لكون هذا التعليم مغلق النهايات , ولذا لم يعد ممكنا للدول العربية إلا التعامل مع نظام تعليمي مهني وتقني يتيح فرص مواصلة الدراسة لمخرجات هذة المنظومة التعليمية والتدريبية من خلال تجسير مراحلها المختلفة داخل منظومة التعليم التقني أي ان مخرجات التعليم المهني والتدريب المهني يمكنهم مواصلة الدراسة للحصول على الدبلوم التقني , ومخرجات الدبلوم التقني بامكانها مواصلة الدراسة في مستوى البكالوريوس التقني ومنه إلى الدراسات العليا التقنية وكلها ضمن المنظومة التقنية , والعمل بأنماط تعليمية تتيح فرص الدراسة لكل المؤهلين الراغبين بغض النظر عن العمر والمعدل , والجمع بين العمل ومواصلة الدراسة, وفق ما معمول به في اغلب دول العالم , وتجربة العراق بتجسير مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني داخل المنظومة التقنية هي الاكثر نجاحا ووضوحا .
2. ملكية القطاع الخاص من إجمالي جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية بلغت 83% , وهذا مؤشر واضح على التوجه نحو صناعة راس مال مهني وتقني في المملكة يوافق بين العرض والطلب على القوى العاملة , وتوصي الدراسة للدول العربية للاستفادة من تجربة المملكة العربية

السعودية بالتحول للتعليم والتدريب المهني والتقني من القطاع العام إلى الخاص حيث اثبتت تجارب الدول المتقدمة قدرته على تحقيق مستوى جودة افضل من القطاع العام.

3. اثبتت الدراسة ان مؤشر الطلب على فرص العمل في الدول العربية يتجه نحو تناسب 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي , ومؤشر عرض مخرجات التعليم 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني وحرفي أي مقابل كل خريج من الجامعات يقابله نصف خريج تقني او مهني او حرفي , ولهذا توصي الدراسة بإعادة النظر بسياسات التعليم لمعالجة اختلال التوازن بين العرض والطلب للقوى العاملة , وبدون توازن العرض مع الطلب في سوق العمل فان 70%-60% من مخرجات الجامعات سنويا تضاف إلى معدلات البطالة مع توفر الطلب على فرص عمل للتقنيين والمهنيين والحرفيين .

4. اعادة النظر باعداد القبول بالتعليم المهني والتقني للتخصصات ذات الطبيعة المهنية مثل اللحام واعمال البناء والكهرباء والزراعة والصحة لتبلغ 75% من إجمالي القبول بكل مستوى من مستويات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتخفيض إعداد المقبولين إلى 25% من إجمالي القبول بالتعليم والتدريب المهني والتقني , لان نسبة فرص العمل المولدة سنويا 25% منها وظيفة.

5. العمل بتعدد انماط التعليم والتدريب المهني والتقني لإتاحة الفرص التعليمية والتدريبية لكل من يرغب من المؤهلين ووفق الوقت الذي يناسبه.

6. استنتجت الدراسة ان 90% من اسباب العزوف عن التعليم والتدريب المهني والتقني بسبب تدني مستويات الاجور مقارنة باجور خريجي الجامعات ولذا توصي الدراسة إلى الحكومات العربية لإصدار تشريعات لتعديل مستويات اجور مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , مثلا مساواة اجور الدبلوم التقني مع البكلوريوس , واجور المهني اقل من الدبلوم التقني بنسبة 10% , واجور الحرفي اقل من المهني بنسبة 10% , وذلك لان مؤشرات سوق العمل التي توصلت اليها الدراسة تتطلب ان تكون مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني ثلاثة اضعاف التعليم الجامعي .

7. من اجل ضمان التواصل المعرفي وعدم نمطية المعلومات المعرفية والتجسير مع التطورات التقنية التي تنعكس ايجابيا على المخرجات التعليمية والتدريبية وتحول منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني إلى منظومة منتجة للمعرفة التقنية أكثر مما هي مستهلكة , والمساهمات في حل مشكلات اصحاب العمل والخدمات , توصي الدراسة بتفعيل البحث العلمي بحيث يكون لكل عضو هيئة تدريس بحث منشور او مقبول للنشر سنويا , ومعتمد من قبل جهة سوق عمل حققت منه جدوى.

8. المعدل العام لهرم هيكل القوى العاملة في الدول العربية التي شملتها الدراسة هو 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي تقريبا (1 تقني+1 مهني+1حرفي) وهذا يعني اقترابها من الهرم البيضاوي للدول ألأوربية, وان مؤشرات القبول في التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني وحرفي في الدول العربية التي شملتها الدراسة أي ان سياسة القبول متعاكسة مع سوق العمل هذا بافتراض توافق التخصصات لمخرجات التعليم مع سوق العمل , ولذا توصي الدراسة بتغير سياسات القبول بالتعليم لمواجهة متطلبات سوق العمل.

الدول العربية المولدة لفرص العمل وخصوصا دول مجلس تعاون الخليج العربي (الدراسة شملت ثلاثة دول منها) لديها فائض بعرض مخرجات التعليم الجامعي (عدى تخصصات معينة) وعجز في خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني ذات التخصصات المهنية , ولهذا توصي الدراسة الدول العربية المولدة للقوى العاملة مثل (مصر , السودان , المغرب) إلى زيادة مخرجاتها من التخصصات المهنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.

9. توثيق وتعميم تجربة المملكة العربية السعودية بالشراكة بين منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص في تجسير العلاقة مع جهات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال مشاركة القطاع الخاص بمراجعة المناهج للتخصصات واقتراح التخصصات الجديدة وأعداد كل من الخطة التعليمية

للتخصصات , والمفردات للمقررات , والحقائب التدريبية , والكفايات المهنية , والتوصيف المهني لمخرجات التخصصات وأهدافها , والبرامج التدريبية لسوق العمل , وتقويم أداء الخريجين , والتوجيه والإرشاد لكون تجربة المملكة في هذا الجانب تعتبر افضل تجربة عربية من خلال البيانات العربية المتاحة .

10. الاستفادة من تجربة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية بمشاركة القطاع الخاص بتنفيذ المناهج التعليمية والتدريبية في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , والتي تعد مؤشرات للدلالة على مزاوجة خبرة سوق العمل لإعداد مخرجات متوافقة معه حيث اثبتت الدراسة ان المملكة العربية السعودية افضل دولة عربية تميزت بالمشاركة الفاعلة بتلك الشراكة من بين الدول التي شملتها الدراسة .

11. الاستفادة من تجربة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في المملكة العربية السعودية بالمشاركة الإستراتيجية مع القطاع الخاص للوصول إلى افضل مستوى من المشاركة بالتمويل وموائمة المخرجات مع سوق العمل , وايجاد مصالح مشتركة بين الطرفين من خلال اتاحة الفرصة للدول العربية للاطلاع عليها لان المملكة تنفرد بصياغة تلك التجربة.

12. تنظيم العلاقة بين جهات التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص في الدول التي شملتها الدراسة يتم بوسائل مختلفة , وتميزت المملكة العربية السعودية باستخدام وسائل أكثر من غيرها مقارنة بالدول العربية المتاحة البيانات عنها , ولهذا توصي الدراسة الدول العربية للاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية بعد التعمق بدراستها.

13. من اجل جذب القطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني توصي الدراسة باهمية التشريعات الحكومية لضمان جملة محفزات اهمها :

بيع الأراضي التي تقام عليها مشاريع التعليم المهني بأسعار رمزيه , ومساهمة الحكومات بنسبة 50% من رسوم (اجور) الدراسة والتدريب , وتحديد تدخل الحكومة في وضع الاستراتيجيات والسياسات وإجازة المناهج وخطط القبول والتجهيزات للمعامل والورش والتقويم والجودة , وإعفاء المعدات التي تورد للاستثمار بالتعليم المهني من الضرائب , والأراضي التي تخصص للاستثمار في التعليم المهني تكون في مواقع الإنتاج والخدمات, ومنح قروض بدون فوائد للمستثمرين , وإعطاء أسبقية الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني لأصحاب الإنتاج والخدمات , و خصم قيمة مساوية لقيمة ما يساهم بة القطاع في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني التابعة للقطاع العام من إجمالي ضرائب القطاع الخاص , واعفاء ضرائب الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني.

المصادر

[1] بيانات تقويم دور القطاع الخاص في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني , منظمة العمل العربية , القاهرة 2011 .

[2] عماد لطفي ملحس،الأردن http://www.al-moharer.net/moh218/melhes218.htm

(3) علي خليل , رؤيـــــة مستقبليــة لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية , منظمة العمل العربية , القاهرة 2009

(4) **محمد العزاوي** ، متطلبات **إصلاح التعليم التقني فى الوطن العربي** ، دراسه ، على الرابط /http://www.scribd.com/doc/2432118

(5) علي خليل , فجوات التعليم والتدريب والبحث العلمي العربي , الملتقى العربي الاول لتقويم مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي , البحرين – المنامة ، 24-26 - 2010 .

(6) علي خليل , نظم ومسارات وقواعد منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية , الاتحاد العربي للتعليم التقني , طرابلس 2010

(7) المهنيا ،لأبعاد والتحديات ، مجلة التدريب والتقنية - العدد (13) (محرم 1421 هجري، الرياض الرابط http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=771

(8) اهداف خطة التنمية لقطاع التعليم , العراق , www.egov.gov.iq/egov-iraq/index.jsp?sid=1&id=393&pid

(9)العاني، السامرائي، التميمي، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، 2003).

(10) www.etvetreform.org/page.php?ID=67&lang=ar

الملاحق [1]

جدول (21) الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني في المملكة العربية السعودية

(الخطة العامة للتدريب التقني والمهني)

المستوى التعليمي	مدة الخطة (سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة	عدد مشاريع الخطة (آليات التنفيذ)	معايير تقويم الخطة
تدريب تقني ومهني	الخطة العامة للتدريب التقني والمهني (1429 ـــ 1452هـ) الموافق (2008 ـــ 2030م)	الأول: استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.	8	مؤشرات أداء ومعايير إنجاز محددة
		الثاني: تأهيل وتطوير الكوادر البشرية الوطنية في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لطلب سوق العمل الكمي والنوعي.	7	
		الثالث: تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.	7	
		الرابع: القدرة على التكيف والتعامل بنجاح مع التحديات والتغيرات استناداً على الأبحاث والدراسات التطبيقية.	6	
		الخامس: بناء شراكات إستراتيجية مع قطاعات العمل لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.	2	
		السادس: نشر الوعي بأهمية العمل في المجالات التقنية والمهنية في أوساط المجتمع وتوفير البيئة المناسبة للتدرب مدى الحياة.	5	
		السابع: إيجاد بيئة آمنة ومحفزة للعمل والتدرب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.	7	
		الثامن: تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الأهلي.	4	
		التاسع: توثيق العلاقة والتكامل مع الجهات التعليمية والتدريبية الوطنية.	4	

		العاشر: التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية والمشاركة في برامج نقل وتطير التقنية.	3	

جدول (22) تقويم أداء الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني في المملكة العربية السعودية لعام 2010م (الخطة العامة للتدريب التقني والمهني)

الهـــــــــــــــدف	برامج التدريب التقني والمهني الرئيسية	عدد المشاريع المخططة	عدد المشاريع المنفذة (البرامج التشغيلية المنفذة)	عدد الأهداف التشغيلية المنفذة	نسبة التنفيذ (%) السنوية	أسباب الزيادة أو النقصان
الأول: استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.	(الأول): التدريب التقني والمهني الحكومي (كليات تقنية (بنين)/ معاهد عليا تقنية (بنات)/ معاهد صناعية ثانوية (بنين)/ خدمة المجتمع والتدريب المستمر)	23	23	124	مستمر ومتوافق • 100%	• التنفيذ مستمر ومتوافق مع: • الخطة العامة للتدريب التقني والمهني (1429 ـــــ 1452هـ) الموافق (2008 ـــــ 2030م) • الخطة التشغيلية الخمسية التاسعة (1431 ـــــ 1436هـ) الموافق (2010 ـــــ 2014م) • إعتمادات الميزانية السنوية.
الثاني: تأهيل وتطوير الكوادر البشرية الوطنية في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لطلب سوق العمل الكمي والنوعي.						
الثالث: تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.	(الثاني): التدريب التقني والمهني المشترك (التدريب المشترك مع القطاع الحكومي/ التدريب المشترك مع القطاع الخاص)	16	16	65	مستمر ومتوافق•	
الرابع: القدرة على التكيف والتعامل بنجاح مع التحديات والتغيرات استناداً على الأبحاث والدراسات التطبيقية.	(الثالث): الإدارة والتشغيل	27	27	57	مستمر ومتوافق • 100%	
الخامس: بناء شراكات إستراتيجية مع قطاعات العمل لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.	(الرابع): تنمية الموارد البشرية (إعداد القوى العاملة/ تطوير القوى العاملة)	33	33	97	مستمر ومتوافق • 100%	
السادس: نشر الوعي بأهمية العمل في المجالات التقنية والمهنية في أوساط المجتمع وتوفير البيئة المناسبة للتدرب مدى الحياة.	(الخامس): الدراسات والبحوث والاستشارات المهنية	28	28	68	مستمر ومتوافق•	
السابع: إيجاد بيئة آمنة ومحفزة للعمل والتدرب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.	(السادس): الفحص المهني	1	1	12	مستمر ومتوافق•	

الثامن: تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الأهلي.	(السابع): الصيانة والتشغيل	2	2	16	مستمر ومتوافق 100% •	
التاسع: توثيق العلاقة والتكامل مع الجهات التعليمية والتدريبية الوطنية.						
العاشر: التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية والمشاركة في برامج نقل وتطوير التقنية.	(الثامن): الإنشاءات والتجهيزات	16	16	63	مستمر ومتوافق 100% •	

جدول (23) تقويم أداء الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم التقني في المملكة العربية السعودية لعام 2010م (الخطة العامة للتدريب التقني والمهني)

الهـــــــــــــــدف	برامج التدريب التقني والمهني الرئيسية	عدد المشاريع المخططة	عدد المشاريع المنفذة (البرامج التشغيلية المنفذة)	عدد الأهداف التشغيلية المنفذة	نسبة التنفيذ السنوية	نسبة التمويل الحكومي للخطة	نسبة تمويل القطاع الخاص للخطة	أسباب الزيادة أو النقصان
الأول: استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التدريب التقني والمهني للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.	(الأول): التدريب التقني والمهني الحكومي (كليات تقنية (بنين)/ معاهد عليا تقنية (بنات)/ معاهد صناعية ثانوية (بنين)/ خدمة المجتمع والتدريب المستمر) (الثاني): التدريب التقني والمهني المشترك (التدريب المشترك مع القطاع الحكومي/ التدريب المشترك مع القطاع الخاص) (الثالث): الإدارة والتشغيل (الرابع):	23	23	124	مستمر ومتوافق 100% •	100%	0%	• التنفيذ مستمر ومتوافق مع: • الخطة العامة للتدريب التقني والمهني (1429 ـــــ 1452 هـ) الموافق (2008 ـــــ 2030م) • الخطة التشغيلية الخمسية التاسعة (1431 ـــــ 1436 هـ) الموافق (2010 ـــــ 2014م) • بإعتمادات الميزانية السنوية.
الثاني: تأهيل وتطوير الكوادر البشرية الوطنية في المجالات التقنية والمهنية وفقاً لطلب سوق العمل الكمي والنوعي.		16	16	65	مستمر ومتوافق •	100%	0%	
الثالث: تقديم البرامج التدريبية بالجودة والكفاية التي تؤهل المتدرب للحصول على الوظيفة المناسبة في سوق العمل أو التي تجعله قادراً على ممارسة العمل الحر.		27	27	57	مستمر ومتوافق 100% •	100%	0%	
الرابع: القدرة على التكيف والتعامل بنجاح مع التحديات والتغيرات استناداً على الأبحاث والدراسات التطبيقية.		33	33	97	مستمر	100%	0%	
الخامس: بناء شراكات إستراتيجية مع								

قطاعات العمل لتنفيذ برامج تدريبية تقنية ومهنية.	تنمية الموارد البشرية (إعداد القوى العاملة/ تطوير القوى العاملة)					ومتوافق • %100		
السادس: نشر الوعي بأهمية العمل في المجالات التقنية والمهنية في أوساط المجتمع وتوفير البيئة المناسبة للتدرب مدى الحياة.	(الخامس): الدراسات والبحوث والاستشارات المهنية	28	28	68		مستمر ومتوافق•	%100	%0
السابع: إيجاد بيئة آمنة ومحفزة للعمل والتدرب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.	(السادس): الفحص المهني	1	1	12		مستمر ومتوافق	%100	%0
الثامن: تشجيع الاستثمار في التدريب التقني والمهني الأهلي.	(السابع): الصيانة والتشغيل	2	2	16		مستمر ومتوافق • %100	%100	%0
التاسع: توثيق العلاقة والتكامل مع الجهات التعليمية والتدريبية الوطنية.								
العاشر: التوسع في المجالات التدريبية المتقدمة الداعمة للخطط الوطنية والمشاركة في برامج نقل وتطوير التقنية.	(الثامن): الإنشاءات والتجهيزات	16	16	63		مستمر ومتوافق • %100	%100	%0

جدول (24) الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم التقني سلطنة عمان

المستوى التعليمي	مدة الخطة (سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة	عدد مشاريع الخطة	معايير تقويم الخطة
التعليم التقني	2011-2015	1. زيادة القبول الى 15000 2. تطوير البنية التحتية 3. تحديث المختبرات والورش 4. تطوير الموارد البشرية 5. موالية متطلبات السوق	35	1. عدد الطلبة 2. عدد المتخرجين 3. نسب التعيينات 4. ردود افعال الطلبة 5. ردود افعال الكادر والمستفيدين من السوق والمجتمع

جدول (25) الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني في مملكة البحرين

المستوى التعليمي	مدة الخطة (سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة	عدد مشاريع الخطة	معايير تقويم الخطة
التعليم المهني	3 سنوات 2012-2010	1. الارتقاء بجودة التعليم والتعلم بمدارس التعليم الفني والمهني.	8	-نسبة خريجي التعليم الفني والمهني الذين تم توظيفهم في تخصصاتهم المهنية خلال ستة أشهر من التخرج. -نسبة الطلبة الذكور الحاصلين على 80% من الدرجات فما فوق في امتحانات الثانوية العامة. -نسبة المدارس الحاصلة على تقدير جيد أو ممتاز حسب تصنيف هيئة ضمان الجودة.
		تحسين أداء إدارة التعليم الفني والمهني.		
		تطوير البرنامج الإعلامي لإدارة التعليم الفني والمهني.		

جدول (26) تقويم أداء الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني في مملكة البحرين لسنة 2010

الهدف	عدد المشاريع المخططة	عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ %	أسباب الزيادة أو النقصان
الارتقاء بجودة التعليم والتعلم بمدارس التعليم الفني والمهني.	4	3	%75	-مشروع التقويم الشامل للنظام المطور بالتعاون مع بيوت خبرة خارجية يؤجل للعام الدراسي القادم بسبب إجراءات الحصول على أكثر من جهة خارجية وعرض الموضوع على جهات الاختصاص للموافقة.
تحسين أداء إدارة التعليم الفني والمهني.	3	3	%100	
تطوير البرنامج الإعلامي لإدارة التعليم الفني والمهني.	1	1	%100	

جدول (27) الخطة الإستراتيجية الوطنية للتدريب المهني في مملكة البحرين

المستوى التعليمي	مدة الخطة (سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة	عدد مشاريع الخطة	معايير تقويم الخطة
التدريب المهني	3 سنوات	1. خفض معدلات التسرب من التعليم. 2. إتاحة الفرص التعليمية لطلبة المسار الموحد وإلحاقهم بمسار التعليم الفني والمهني. 3. تعزيز المهارات العملية لطلبة برنامج التدريب المهني وإلحاقهم ببرنامج التدريب الميداني.	2	1. نسبة الطلبة المتسربين من التعليم. 2. إعداد نظام لتجسير الطلبة من المسار الموحد إلى المسار الفني والمهني. 3. تنفيذ برنامج تدريب مهني بالشركات والمؤسسات الصناعية بسوق العمل.

جدول (28) تقويم أداء الخطة الإستراتيجية الوطنية للتدريب المهني في مملكة البحرين لسنة 2010

الهدف	عدد المشاريع المخططة	عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ %	أسباب الزيادة أو النقصان
خفض معدلات التسرب من التعليم.	2	جاري التنفيذ	%50	تم رفع الدراسة الخاصة بالتجسير ولم يتم إلى الآن اعتمادها.
إتاحة الفرص التعليمية لطلبة المسار الموحد وإلحاقهم بمسار التعليم الفني والمهني.				
تعزيز المهارات العملية لطلبة برنامج التدريب المهني وإلحاقهم ببرنامج التدريب الميداني.			100%	

جدول (29) الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم التقني في مملكة البحرين

المستوى التعليمي	مدة الخطة (سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة	عدد مشاريع الخطة	معايير تقويم الخطة
التعليم التقني	3 سنوات	1- اعداد وتأهيل الموارد البشرية وتنمية قدراتها لتمكينها من التكيف مع متطلبات سوق العمل.	7	- نسبة الطلبة الخريجين الذين تم توظيفهم خلال ست شهور من تخرجهم. - نسبة الطلبة الذين أنهوا متطلبات النجاح.

جدول (30) تقويم أداء الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم التقني في مملكة البحرين لسنة 2010

الهدف	عدد المشاريع المخططة	عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ %	أسباب الزيادة أو النقصان بالتنفيذ	نسبة التمويل الحكومي للخطة	نسبة تمويل القطاع الخاص للخطة
اعداد وتأهيل الموارد البشرية وتنمية قدراتها لتمكينها من التكيف مع متطلبات سوق العمل.	7	5	%70	- تم تأجيل المشروع الخاص بالارشاد والتوجيه المهني بسبب تعذر وصول الخبير الدولي من اليونسكو. - تم تأجيل المشروع الخلص بالقيادة المدرسية حيث انه لم يتم الى الآن ترشيح المدرب من قبل اليونسكو.	%100	%0

جدول (31) الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني فى دولة فلسطين

المستوى التعليمي	مدة الخطة(سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة/ الاهداف الاستراتيجية – الفرعية	عدد مشاريع الخطة	معايير تقويم الخطة
التعليم والتدريب المهني والتقني	2010---	تطوير العلاقة بسوق العمل. – تطوير سياسات السوق – بناء أنظمة الرصد – التوجيه والإرشاد المهني – تفعيل الأنشطة والأدوات – تطوير سياسات التشغيل – تطوير المهن ومراجعة القائمة منها دمج البيانات وتنظيم الإحصاءات	5	– بناء نظام معلومات سوق العمل LMIS – نظام الارشاد والتوجيه المهني – تشكيل وتعزيز مجالس التشغيل – مبادئ توجيهية لسياسة التشغيل – اعتماد التصنيف المهني مأسسة العلاقة مع مؤسسات التعليم والجهاز المركزي للإحصاء .
المستوى التعليمي	مدة الخطة(سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة/ الأهداف الإستراتيجية – الفرعية	عدد مشاريع الخطة	معايير تقويم الخطة
التعليم والتدريب المهني والتقني		تفعيل الشراكة الثلاثية ودور الأطراف - الحكومة - المجتمعات المحلية - القطاع الخاص - الاتحادات - مؤسسات سوق العمل - منظمات المجتمع المدني	3	-سن قانون خاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني -وضع نظان لمجالس التشغيل - اضفاء طابع الشراكة مع الاطراف ذات العلاقة والقطاع الخاص -اطلاق حملة لرفع الوعي لدعم نظام التعليم والتدريب المهني والتقني
		تعريف الأطر المنهجية للوظائف والمؤهلات – التصنيف الوطني للمهن – المستويات الوطنية للمؤهلات – تمكين عملية الربط (سد الثغرات والنفاذية) – تداخل البرامج	2	-تطبيق وتطوير التصنيف الوطني للمهن اعتماداً على التصنيف المهني العربي للمهن. -اعتماد اطار تشريعي للترخيص للممارسة العمل من قبل كل من الافراد والمؤسسات. - فتح امكانية الانتقال ما بين المستويات المهنية .
		هيكلة نظام التعليم والتدريب المهني والتقني – هيكلة النظام – المؤسسات الحكومية – المنظمات غير الحكومية – المؤسسات العامة – المؤسسات الخاصة – الاونروا – النظام الإداري – نظام الرصد والتقييم – نظام التطوير	1	- تفعيل وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني - تعزيز دور والتقني. المنظمات غير الحكومية
المستوى التعليمي	مدة الخطة(سنة البداية والنهاية)	أهداف الخطة/ الأهداف الاستراتيجية – الفرعية	عدد مشاريع الخطة	معايير تقويم الخطة
		التطوير التنظيمي للنظام – التخصصات – التعاون – الأجهزة والمرافق – التكنولوجيا والمعلومات والإدارة – نظام الإدارة – إدارة الجودة – إدارة التقارير	4	– استحداث تخصصات جديدة – تحديث الأجهزة – صيانتي المباني القائمة – إنشاء مباني حديثة لمراكز ومؤسسات التدريب المهني
		تطوير عمليات التعليم والتعلم – تطوير المناهج الدراسية – الوحدات التدريبية – توحيد المناهج – برامج التلمذة المهنية – طرائق التدريس – نظم التقييم للمتدربين	2	– تطوير المناهج – مناهج موحدة
		تنمية الموارد البشرية – المفاهيم – ادوار ومسؤليات الاطراف – مقدمي الخدمات – تنوع المناهج – الجودة – النظم والعمليات – تدريب الطاقم – التدريب قبل وبعد وأثناء التعلم – المستويات – سلم الرواتب	1	– نظام للامتحانات والتقييم – تطوير القدرات البشرية HRD
		التمويل – مساهمات الحكومة – مشاركة المستفيدين – الأنشطة المدرة للدخل – الصندوق الوطني للتدريب – المنح والهبات والتبرعات الوطنية والدولية	1	– إنشاء الصندوق الوطني لتمويل أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني
		تطوير وضمان الجودة – نظام الجودة – ثقافة الجودة – برامج فحص طلاب ومتدربي نظام التعليم والتدريب .	1	– بناء نظام للجودة والفحص

جدول (32) تقويم أداء الخطة الإستراتيجية الوطنية للتعليم التقني في دولة فلسطين لسنة 2010

الهدف	عدد المشاريع المخططة	عدد المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ %	أسباب الزيادة أو النقصان بالتنفيذ	نسبة التمويل الحكومي للخطة %	نسبة تمويل القطاع الخاص للخطة %
تطوير العلاقة بسوق العمل	**5**	**5**	**%70**		**%40**	**60%دول مانحة**
تفعيل الشراكة الثلاثية ودور الأطراف	**3**	**2**	**%75**	**سيتم العمل على سن قانون خاص وذلك بعد الانتهاء من المؤهلات الوطنية**	**%40**	**60%دول مانحة**
تعريف الأطر المنهجية للوظائف والمؤهلات	**2**	**2**	**%30**	**تم وضع خطة العمل والجدول الزمني للتنفيذ ولا زلنا في البدايات**	**%40**	**60%دول مانحة**
هيكلة نظام التعليم والتدريب المهني والتقني	**1**	**1**	**%65**		**%40**	**60%دول مانحة**
الهدف	**عدد المشاريع المخططة**	**عدد المشاريع المنفذة**	**نسبة التنفيذ %**	**أسباب الزيادة أو النقصان بالتنفيذ**	**نسبة التمويل الحكومي للخطة %**	**نسبة تمويل القطاع الخاص للخطة %**
التطوير التنظيمي للنظام	**4**	**4**	**%45**		**%10**	**90%دول مانحة**
تطوير عمليات التعليم والتعلم	**2**	**2**	**%50**		**%10**	**90%دول مانحة**
تنمية الموارد البشرية	**1**	**1**	**%40**		**%40**	**60%دول مانحة**
التمويل	**1**	**1**	**%10**		**%50**	**50% دول مانحة**
تطوير وضمان الجودة	**1**	**1**	**%30**		**%100**	**-**

جدول (30) مشاركة القطاع الخاص من عدمها بالخطة الاستراتيجية لأي من مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني

نوع مشاركة القطاع الخاص بالخطة الإستراتيجية	السعودية					
	التعليم المهني		التدريب المهني		التعليم التقني	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
إعداد الأهداف	✓		✓		✓	
إعداد مشاريع الأهداف	✓		✓		✓	
إعداد معايير التقويم	✓		✓		✓	
تمويل الخطة						
تقويم الخطة		✓		✓		✓
معالجة انحرافات الخطة	✓		✓		✓	
أخرى (تذكر)						
	فلسطين					
	التعليم المهني		التدريب المهني		التعليم التقني	
نوع مشاركة القطاع الخاص بالخطة الإستراتيجية	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
إعداد الأهداف	X	–	X	–	X	–
إعداد مشاريع الأهداف	X	–	X	–	X	–
إعداد معايير التقويم	–	X	–	X	–	X
تمويل الخطة	–	X	–	X	–	X
تقويم الخطة	–	X	–	X	–	X
معالجة انحرافات الخطة	–	X	–	X	–	X
أخرى (تذكر)						

المصدر : بيانات من قبل جهات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المشار اليها

جدول (39) البحث العلمي بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام لسنة 2010

السعودية								
البحث العلمي لجهات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع العام								
المستوى التعليمي	عدد الأبحاث المخططة(دراسات)	عدد الأبحاث المنفذة(دراسات)	عدد الأبحاث المنفذة (المنشورة بمجلات محكمة)				عدد عناوين الكتب المخطط تأليفها	عدد الكتب المؤلفة التي تم انجازها من المخطط	عدد الكتب الممولة من القطاع الخاص
			عدد الأبحاث النظرية	عدد الأبحاث التطبيقية	عدد الأبحاث الممولة من القطاع الخاص	عدد براءات الاختراع المسجلة			
التعليم المهني			-	-	-	-	-	-	-
التدريب المهني	9	7	-	-	-	-	-	-	-
التعليم التقني			-	-	-	-	-	-	-
البحرين									
المستوى التعليمي	عدد الأبحاث المخططة	عدد الأبحاث المنفذة	عدد الأبحاث المنفذة (المنشورة بمجلات محكمة)				عدد عناوين الكتب المخطط تأليفها	عدد الكتب المؤلفة التي تم انجازها من المخطط	عدد الكتب الممولة من القطاع الخاص
			عدد الأبحاث النظرية	عدد الأبحاث التطبيقية	عدد الأبحاث الممولة من القطاع الخاص	عدد براءات الاختراع المسجلة			
التعليم المهني									
التدريب المهني									
التعليم التقني	4	4		4					

جدول (40) البحث العلمي بجهات التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة في عام 2010

السعودية									
البحث العلمي لجهات التعليم والتدريب المهني والتقني في القطاع الخاص									
المستوى التعليمي	عدد الأبحاث المخططة(دراسات)	عدد الأبحاث المنفذة(دراسات)	عدد الأبحاث المنفذة (المنشورة بمجلات محكمة)				عدد عناوين الكتب المخطط تأليفها	عدد الكتب المؤلفة التي تم انجازها من المخطط	عدد الكتب الممولة من القطاع الخاص
			عدد الأبحاث النظرية	عدد الأبحاث التطبيقية	عدد الأبحاث الممولة من القطاع الخاص	عدد براءات الاختراع المسجلة			
التعليم المهني	1	1	-	-	-	-	-	-	-
التدريب المهني			-	-	-	-	-	-	-
التعليم التقني			-	-	-	-	-	-	-

البحرين								
المستوى التعليمي	عدد الأبحاث المخططة	عدد الأبحاث المنفذة	عدد الأبحاث المنفذة (المنشورة بمجلات محكمة)				عدد عناوين الكتب المخطط تأليفها	عدد الكتب المؤلفة التي تم انجازها من المخطط	عدد الكتب الممولة من القطاع الخاص
			عدد الأبحاث النظرية	عدد الأبحاث التطبيقية	عدد الأبحاث الممولة من القطاع الخاص	عدد براءات الاختراع المسجلة			
التعليم المهني	لا يوجد								
التدريب المهني									
التعليم التقني									

جدول (48) تساؤلات للقطاع الخاص بشان مدى موائمة مخرجات التدريب المهني المهني لسوق العمل في السعودية وفلسطين وسلطنة عمان

	المملكة العربية السعودية			دولة فلسطين			سلطنة عمان	
التساؤلات	غالبيتها	قليل منها	لا تتوائم	غالبيتها	قليل منها	لا تتوائم	غالبيتها	لا تتوائم
هل مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني تتواءم مع احتياجات سوق العمل؟	4	3	3	10	10	2		
هل مخرجات التخصصات ذات الطبيعة المهنية مثل التخصصات الهندسية والصحية تتواءم مع متطلبات سوق العمل ؟	5	1	4	7	12	2		
هل مخرجات التخصصات ذات الطبيعة الوظيفية مثل التخصصات الإدارية والمالية والاقتصادية تتواءم مع متطلبات سوق العمل ؟	5	4	1	12	9	1		
هل حجم مخرجات تخصصات جهات التعليم والتدريب المهني اقل أو أكثر من حجم الطلب على القوى العاملة؟	3	3	4	6	5	6		
هل مخرجات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني تحتاج إلى تدريب قبل العمل؟	9	1	0	17	4	0		
هل هناك تخصصات يحتاجها سوق العمل ولا توجد مخرجات لها من جهات التعليم والتدريب المهني والتقني ؟	2	8	0	14	9	2		
هل مخرجات التعليم والتدريب المهني تتفهم السلوك المهني وتحترم مصلحة صاحب العمل؟	7	2	1	7	12	2		